جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية
قسم العلوم الاقتصادية

رقم الترتيب:.....
رقم التسلسل:.....

مذكرة
تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير
في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد وتسيير البيئة

إعداد : الطالبة مرداسي خولة

النظام التجاري العالمي وعلاقته بالمعايير المتعلقة بالبيئة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ 31- اكتوبر -2007م
أمام لجنة المناقشة

عبد المجيد قدي	أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر	رئيسا
يحضيه سملالي	أستاذ محاضر جامعة ورقلة	مقررا
إبراهيم بختي	أستاذ التعليم العالي جامعة ورقلة	مناقشا
أعمر عزاوي	أستاذ محاضر جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2007/2006

بسم الله الرحمٰن الرحيم

* ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون *

صدق الله العظيم

سورة الروم - الآية **41**

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث
رحمة للعالمين وبعد...
يسرني أن أتقدم بالشكر والعرفان لأساتذتي الأجلاء
في التدرج وما بعد التدرج
وأخص بالذكر الدكتور سملالي يحضيه
لتفضله بالإشراف على هذا البحث وعلى توجيهاته وتشجيعاته
كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة
لتفضلهم بقراءة وتقييم هذه المذكرة

المقدمة

أولا: تمهيد:

سعى الإنسان منذ أن وجد على الأرض —وما يزال- إلى تطوير سبل الحياة وتحسينها وتنمية قدرته على التكيف مع البيئة التي يعيش فيها، ومنذ ذلك لم يتوقف عن محاولات تسخير أعظم منفعة من الموارد المتاحة، وقد استطاع من خلال تراكم المعرفة والعلم أن يضع منهاجا للفكر والعمل يستدل به في شتى مناحي الحياة لأجل تحقيق الكثير من الإنجازات التي تمكنه من تحديد أفضل البدائل للاستفادة من الموارد والإمكانات لدى المجتمعات والأفراد، والتحكم في الطبيعة وتطويعها لخدمته.

وتتضح لنا جليا مشاهد الثورة الهائلة في علم التكنولوجيا والمعلومات، إذ يتعذر كبر جماحها في إحداث التغيير الشامل في شتى ميادين المعرفة وكافة مجالات الحياة. ولقد انعكست التطورات الحضارية — التي حققتها البشرية – وما رافقها من نشاطات في مختلف المجالات سلبا على البيئة، وأدت إلى تدهورها في الكثير من مناطق العالم، وفي سعي الإنسان لإشباع حاجاته اللامتناهية من خيرات البيئة أرهقها وأفسد الكثير من مكوناتها، فظه ر هذا الفساد في البر والبحر والجو وأصبح خطره ماثلا في كل مكان وضرره واقع بكل مظاهر الوجود المادي ومقومات الحياة.

إن اهتمام الدول بتحقيق التقدم والتطور وسعيها الدائم إلى تحقيق مستوا أعلى من الرفاه الاجتماعي كان على حساب اهتمامها بالحفاظ على البيئة واستدامتها، مما أدى إلى تفاقم المشكلات البيئية سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية. وتزداد حدة وخطورة هذه المشاكل بتزايد النشاط الاقتصادي وهذا ما يتطلب ضرورة العمل على إيجاد حلول سريعة لهذه المشاكل قبل أن يتفاقم أمرها وتتزايد تبعا لذلك تكاليف علاجها، وهذا ما استوجب إدخال البيئة بكل أبعادها دائرة اهتمام العلماء في سائر فروع العلم، فصيغت النظريات وكثرت التطبيقات التي استهدفت احتواء الظواهر الطبيعية والحيوية التي أضرت بها.

ولقد اتجه المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة نحو الاهتمام بمعالجة مشاكل البيئة وما يترتب عليها من آثار على المستوى الدولي والإقليمي، حيث تم تناول هذا الموضوع في عدد من المحافل والاتفاقات والتنظيمات الدولية، ووفقا لبيانات برامج الأمم المتحدة للبيئة بلغ عدد الاتفاقات الإقليمية الدولية في مجال البيئة حوالي 160 اتفاقية.

ومع تزايد الاهتمام الدولي بموضوعات البيئة كانت فكرة عقد مؤتمر البيئة والتنمية في ريوديجانيرو في البرازيل (1-2 جوان 1992) على مستوى رؤساء الحكومات، ونتيجة للمناقشات والاجتماعات التي تمت في مؤتمر قمة البيئة والتنمية، وما تم التوصل إليه في محافل دولية أخرى فنية اقتصادية وتجارية، نظرا لتشابكها وتعدد موضوعاتها الفرعية مع موضوع البيئة، ومن بين أحد هذه الموضوعات التجارة والبيئة الذي مازال في مفاوضات مستمرة في إطار منظمة التجارة العالمية.

إن فهم الترابط الوثيق بين قضايا البيئة والاقتصاد يقع في صميم عمليات التخطيط وصنع القرار فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. ويعد موضوع تحرير التجارة العالمية وأثرها على البيئة من الموضوعات الهامة والحيوية والسياسية في الآونة الراهنة، إذ ساهم التحرير المتدرج لحركة التجارة العالمية منذ بداية الخمسينات من خلال الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في ازدياد حدة المنافسة بين الأطراف الدولية المشاركة في التجارة العالمية واتجاهها نحو تكامل في صورة اقتصادية عملاقة. كما أدرجت المعايير البيئية كإحدى العناصر المستخدمة في تقييد حركة التجارة الدولية خاصة في وجه صادرات الدول النامية التي تعتمد بدرجة كبيرة على المواد الخام الأولية دون إعطاء اهتمام كبير للاعتبارات البيئية نظرا لانخفاض مستوى تكنولوجية الإنتاج وضعف التمويل.

ومنذ أواخر الثمانينات والاهتمام بقضايا البيئة والتجارة العالمية كان من بين الموضوعات الرئيسة في جدول أعمال واهتمامات الحكومات على مستوى العالم بأسره.

وقد ظهر هذا الموضوع بوضوح أثناء المناقشات المتعلقة باتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، حيث كانت مشكلة تلوث البيئة من بين الموضوعات الرئيسة في المفاوضات المتعلقة بالنافتا. كما أثير الاهتمام بهذا الموضوع أيضا أثناء الجهود التي بذلت في المفاوضات التجارية العالمية المتعلقة بجولة اورغواي. وفي اجتماع مراكش، والذي عقد في ختام جولة أوروغواي لاتفاقيات التجارة الحرة متعددة الأطراف، وافقت الدول الأعضاء في هذا الاجتماع على تأسيس لجنة في مجال التجارة والبيئة تعمل في إطار منظمة التجارة العالمية. كما أصبح هذا الموضوع الخاص بالعلاقة بين البيئة وتحرير التجارة الدولية محور اهتمام رئيسي في المناقشات التي استهدفت وضع أسس للمحادثات المتعلقة بمستقبل التجارة العالمية.

ثانيا: مشكلة البحث:

وتبعا لما سبق ذكره تبرز معالم المشكلة التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

هل تتعارض قواعد تحرير التجارة العالمية ومتطلبات حماية البيئة ؟

ولتوضيح هذا السؤال أكثر نقوم بطرح التساؤلات الثانوية التالية:

- هل يؤدي تحرير التجارة العالمية إلى تفاقم التدهور البيئي أم سيقلل منه ؟
- هل يؤدي الامتثال للسياسات والمعايير البيئية – الرامية إلى ضمان الجودة البيئية إلى تعزيز القدرة التنافسية أو يؤدي إلى تقلصها ؟

- هل تستخدم الدول المتقدمة المعايير البيئية كأدوات حمائية غير تعريفية لحماية منتجاتها من المنافسة من السلع المثيلة ؟

ثالثا: فرضيات البحث:

على ضوء العرض السابق لمشكلة البحث، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

– أن تحرير التجارة العالمية يمكن أن يشكل تهديدات بيئية خطيرة تتمثل في زيادة الضغط على الموارد الطبيعية بسبب تكثيف النشاط الاقتصادي والتصنيع من اجل التصدير، وزيادة التلوث المصاحب لهذا النشاط وما يترتب عن ذلك من تكاليف اجتماعية غير منظورة، وخاصة على الدول النامية مع تزايد احتمال انتقال الصناعات كثيفة التلوث إليها.

– يؤدي ارتفاع تكاليف تطبيق السياسات البيئية إلى التقليل من مقدرة الدول النامية على تحقيق أهدافها التنموية.

رابعا: أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- محاولة إبراز علاقات الترابط المتبادل بين تحرير التجارة العالمية والمعايير البيئية.

2- تحديد المعايير والاتفاقات البيئية التي تفرض تحديات على التجارة في الدول النامية مما يتعين على هذه الأخيرة مواجهتها للوصول للأسواق الدولية وزيادة تنافسيتها.

3- معرفة موقف المنظمة العالمية للتجارة من المعايير والاتفاقيات البيئية.

4- دعوة الأطراف الفاعلة في اتخاذ القرارات والسياسات الاقتصادية والتجارية، لمراعاة الجوانب البيئية، والعمل على تحقيق أقصى مردود ممكن يراعي متطلبات الحفاظ على البيئة.

5- محاولة تشجيع بناء القدرات لتطوير صياغة مساندة للتجارة والبيئة في آن واحد للتخلي عن الممارسات المدمرة للبيئة والقضاء على الفقر.

6- محاولة توضيح أهمية الجانب التجاري في اتخاذ السياسات والبرامج البيئية للحفاظ على العلاقة التكاملية بينهما.

خامسا: أهمية البحث:

إن اتساع حجم التجارة العالمية وتفاقم المشاكل البيئية المنجرة عنه على المستويين الإقليمي والدولي، أثار جدلا كبيرا بين المدافعين عن المضي في تحرير التجارة العالمية والمهتمين بحماية البيئة، ولقد خلق هذا الصراع القائم بين الفريقين توترا بين الدول النامية والمتقدمة في هذا الشأن. ويكمن السبب الرئيسي وراء هذه المخاوف في اختلاف وجهات النظر والآراء والمصالح. فمن جهة يرى البعض بأن تحرير التجارة ونمو المبادلات الدولية من شأنه أن يحسن مردودية إنتاج السلع والخدمات ويساعد على تزايد الثروات والرفاهية الجماعية، وعلى هذا الأساس ركزت الدول المتقدمة على موضوع العلاقة بين السياسات التجارية والبيئية ومدى تأثر إنتاج وصادرات الصناعات الملوثة باختلاف التشريعات البيئية للدول، فضلا عن مدى انتهاج بعض الدول لتشريعات بيئية تهدف لإضفاء ميزات تنافسية لصناعاتها الوطنية على حساب الصناعات المنافسة في الدول الأخرى، في حين تتمثل مخاوف الدول النامية في الآثار السلبية للتشريعات البيئية الدولية على تنافسية منتجاتها، وإمكانية الاستخدام الحمائي للتشريعات البيئية في الدول المتقدمة. أما البعض الآخر فيرى بأن تحقيق التنمية والوصول إلى الرفاه الاجتماعي لا يتم إلا إذا حافظنا على البيئة.

مما سبق نستنتج أن الجدل يتمحور في موضوعين أساسيين، حيث يتمحور الأول حول أثر التدفقات التجارية على جودة البيئة، في حين يتمحور الثاني في أثر التشريعات البيئية على التجارة والتنافسية الدولية.

سادسا: مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

تتمثل مبررات ودوافع اختيار هذا الموضوع في النقاط التالية:

1- تزايد مظاهر اختلال التوازن البيئي المترتب عن تزايد الأنشطة الاقتصادية والتجارية في الكثير من مناطق العالم على الرغم من الصيحات المنذرة بالخطر الذي يهدد البشرية.

2- يعتبر موضوع البيئة والتجارة من الموضوعات الحديثة ولهذا جاءت فكرة اختيار هذا الموضوع من اجل إثراء المكتبة الجامعية بدراسة تلم بالجوانب المتعلقة بقضايا البيئة وتحرير التجارة.

سابعا: الدراسات السابقة:

أصبح موضوع العلاقة بين تحرير التجارة العالمية والبيئة محور اهتمام الكثير من الأكاديميين والباحثين وأثار كثيرا من الجدل بين الأوساط المناصرة لتحرير التجارة الدولية والأوساط المعارضة والتي تدعو للحماية التجارية من أجل الحفاظ على سلامة البيئة، ولهذا جاءت العديد من الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع ومن ما تم الإطلاع عليه مايلي:

1 - **المعايير البيئية في التجارة الدولية وآثارها على الدول النامية وخاصة مصر** ، رسالة دكتوراه بقسم الاقتصاد والقانون والتنمية الإدارية والبيئية بجامعة عين شمس سنة 2003، قدمت من طرف صالح عزت حسن، تناولت العلاقة المتبادلة بين التنمية والبيئة، إضافة للبعد الدولي لقضية البيئة والتجارة، من خلال التطرق للاتفاقات البيئية الدولية ذات القيود التجارية، فضلا عن اختبار فرضية ملاجىء التلوث، أي دراسة ظاهرة ملاجىء التلوث وهجرة الصناعات كثيفة التلوث.

2- **المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية** ، دراسة قدمت في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالأمم المتحدة سنة 2005، تناولت على وجه الخصوص تقدير أثر المعايير البيئية الأشد صرامة على قطاعات تصدير رئيسية في مجموعة مختارة من البلدان العربية (مصر، فلسطين، سوريا).

3-**السياسة البيئية وتأثيرها على الوضع التنافسي للصادرات الصناعية المصرية** ، كتاب صدر عن دار النهضة العربية سنة 2004 من إعداد محمد إبراهيم محمود الشافعي، تناول بالتحديد تأثير السياسات البيئية على التجارة، وبالأخص على الحماية التجارية، وعلى المنافسة الدولية، إضافة إلى تأثيرها على هجرة الصناعات الملوثة للبيئة.

4- **la protection de l'environnement et l'organisation mondiale de commerce : nature des rapportes et perspectives d'harmonisation**, thèse de doctorat en droit international et relations internationales, université de Reims champagne – Ardenne, France, 2001,Présentée par Vincent Thierry BOUANGUI.

تناولت هذه الأطروحة على وجه الخصوص حماية البيئة وقواعد المنظمة العالمية للتجارة، وآفاق مطابقة هذه القواعد مع متطلبات حماية البيئة كأحد ركائز تحقيق التنمية المستدامة.

تبعا لهذه الدراسات يتناول بحثنا خصائص النظام التجاري العالمي الجديد الذي يتصف بالتحرير ومدى التزام الدول المتقدمة بالمعايير البيئة، فضلا عن مدى تأثير التزام البلدان النامية بهذه المعايير على تنافسية منتجاتها في الأسواق الدولية، أي دراسة الأثر المتبادل للسياسات البيئية على السياسات التجارية في ظل خصائص النظام التجاري العالمي الجديد.

ثامنا: حدود الدراسة:

ترتكز حدود دراستنا في ما يلي:

1 -التعرض لخصائص النظام التجاري العالمي من خلال التطرق لتطور الهيئة المدير لهذا النظام (من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة).

2 -إبراز أهمية حماية البيئة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تناول عدد من المفاهيم الحديثة المرتبطة بالبيئة.

3 -محاولة فهم طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة العالمية والالتزام بالمعايير البيئية سواء بالنسبة للبلدان المتقدمة أو البلدان النامية، وكيف يمكن المطابقة بينهما (التجارة،و البيئة).

تاسعا: منهج البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، التاريخي والاستقرائي، حيث سنعتمد المنهج الوصفي والتاريخي في الفصلي الأول والثاني، بوصف ملامح التبادل الدولي المعاصر، وما يتميز به من توجه نحو انفتاح اقتصادي، والأمر نفسه في الفصل الثاني، إذ سوف نعرض في البداية مكونات البيئة ومظاهر توازنها، ثم أهم صور اختلال التوازن البيئي والتبعات الاقتصادية له. أما في الفصل الأخير اعتمدنا المنهج الاستقرائي، وذلك بتحليل العلاقة بين السياسات البيئية وتحرير التجارة العالمية ومدى فعالية السياسات المحلية والدولية في معالجة المشاكل البيئية.

عاشرا: هيكل البحث:

تحقيقا للأهداف المنشودة من هذه الدراسة التي تأتي في ثلاثة فصول.

الفصل الأول: "ملامح التبادل الدولي المعاصر"، والذي يتطرق إلى التطور التاريخي لنشأة المنظمة العالمية للتجارة، والمؤتمرات التي تلتها، وأهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

الفصل الثاني: "البيئة ومظاهر اختلال التوازن البيئي"، ونعرض فيه مفاهيم حول البيئة ونشأة علم البيئة، وكذلك مكونات النظام البيئي وتوازنه، ثم نتناول صور متعددة لتدهور البيئة وتبعات معالجة هذا التدهور، ثم نتطرق لعلاقة التنمية بالبيئة، وأخيرا مفاهيم حول التنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها.

الفصل الثالث: "البعد الدولي لقضايا البيئة والتجارة"، عرض لأهم الاتفاقات الدولية والاتفاقات البيئية ذات البنود التجارية، ثم تحليل الآثار المتوقعة لتبني السياسات البيئية على حرية التجارة الدولية وتحليل الآثار التي قد تنجم عن تحرير التجارة الدولية وبالأخص على البلدان النامية.

الفصل الأول

ملامح التبادل الدولي المعاصر

مدخل الفصل الأول:

شهد العالم منذ أواخر الثمانينات مجموعة من التغيرات التي أثرت على الوضع الاقتصادي العالمي، فضلا عن ظهور مفاهيم جديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، وحدوث حالة من النشاط والديناميكية على مستوى الدول في مختلف مناطق العالم.

ولقد أدت هذه التطورات إلى الشعور بالحاجة لمزيد من التعاون والتكامل فيما بين هذه الدول لتعظيم مكاسب تطبيق النمط الاقتصادي الحر الجديد، وهذا ما أسفر عن إعادة إحياء تكتلات تجارية واقتصادية قديمة كادت أن تتلاشى، وظهور ترتيبات تكاملية جديدة – إقليمية وشبه إقليمية– مختلفة الأنماط والأبعاد والتوجهات، تطبق مستويات مختلفة من التكامل التجاري والاقتصادي، كما ظهرت عملاقة "عبر إقليمية" أطلق عليها مصطلح المجالات الاقتصادية الكبرى، نظرا لأنها تتجاوز حدود الإقليم لتظم أعضاء من قارات مختلفة، ويتسع نطاقها ليشمل عدد كبيرا من الدول بمساحة ضخمة للسوق الذي تنشؤه مثل هذه الترتيبات.

وتبعا لذلك سنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث، حيث نتطرق في المبحث الأول ، للتطور التاريخي للنظام التجاري العالمي بدءا من نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات" مرورا بجولات المفاوضات التي عقدت في إطارها وصولا إلى ميلاد المنظمة العالمية للتجارة. أما في المبحث الثاني ، سنتناول التكتلات الاقتصادية الإقليمية من خلال مفهومها ومفهوم التكامل الاقتصادي ، ثم نعرض بعض النماذج من التكاملات الاقتصادية في العالم، وأخيرا نتناول في المبحث الثالث التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي ساعد في نمو المبادلات التجارية العالمية.

المبحث الأول: من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

نتطرق في هذا المبحث لتطور النظام العالمي الجديد بدءا من اتفاقية "الجات" التي تعتبر من نتائج مؤتمر بروتن ودوز، بمختلف جولات الجات وصولا إلى نشأة المنظمة العالمية للتجارة التي تعد من أهم نتائج جولة الأوروغواي، ولقد عقدت المنظمة العالمية للتجارة منذ نشأتها ستة مؤتمرات بداءا من مؤتمر سنغافورة وصولا إلى مؤتمر هونج كونج، سنحاول تناول كل هذه النقاط في هذا المبحث.

أولا : إتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية: نتناول في هذا العنصر كل من إتفاقيات الجات والمنظمة العالمية للتجارة وفق ما يلي:

1- إتفاقيات الجات : تم بناءا على دعوة من المجلس الإقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، عقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن سنة 1946، الذي استكمل أعماله في جنيف عام 1947، ليختتمها بهافانا في 24 مارس 1948. وفي الوقت الذي تدور فيه المفاوضات لإنشاء منظمة دولية للتجارة، كانت الولايات المتحدة تقود مؤتمرا دوليا في جنيف سنة 1947 بمشاركة 23 دولة للتفاوض على تخفيض الرسوم الجمركية والقيود الكمية على الواردات، وصياغة اتفاقية سميت بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، وقد اعتبرت هذه الاتفاقية مؤقتة إلى أن يتم التصديق على منظمة دولية للتجارة (OCI) ، ولكن تم التخلي نهائيا عن فكرة تأسيس هذه المنظمة، عندما أصبح واضحا أن التصديق على ميثاقها من السلطات التشريعية غير ممكن. وفي يناير 1948 بدأ العمل بهذه الاتفاقية.

تهدف الاتفاقيات العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT إلى تحرير التجارة الدولية عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية. وتطورت إتفاقيات الجات منذ عام 1947 من خلال دورات ثمانية إنتهت بدورة أورغواي [1].

- **جولات الجات:**

بما أن تخفيض التعريفات الجمركية أحد المبادىء الأساسية للاتفاقية العامة، لذلك فإن بعد مفاوضات جنيف عام 1947 قامت مفاوضات أخرى بيانها كالتالي:

- مفاوضات جنيف عام 1948.

[*] بلغ عدد أعضاء الجات حتى أكتوبر 1994 (124) دولة، تمثل فيها الدول العربية 8 دول ، وهي الكويت (1963) ، مصر (1970)، المغرب(1987)، تونس (1990)، موريتانيا (1993)، البحرين (1993)، الإمارات (1994)، قطر (1994).

- مفاوضات أنسي (فرنسا) سنة 1949.
- مفاوضات توركاي (أنجلترا) سنة 1951.
- جولة جنيف سنة 1956.
- جولة ديلون سنة 1960-1961.
- جولة كيندي سنة 1964 -1967.
- جولة طوكيو سنة 1973-1979.
- جولة الأوروغواي عام 1986- 1993.

وقد حققت الجات نجاحا عظيما في عام 1947 في جولة جنيف الأولى، في خفض الرسوم الجمركية بنسبة 35%. ونجحت الجولات المتتالية في عام 1950 وعام 1960 (جولة كيندي)، وعام 1970 (جولة طوكيو) وجولة أورغواي الأخيرة في أن تزيل في النهاية الرسوم الجمركية على السلع المصنعة. فقد كان الهدف الواضح والمعلن لجولة أورغواي هو تحر ير التجارة الدولية، وإقامة منظمة دولية جديدة للتجارة تقوم بالعمل على تنفيذ المئات من الأحكام التجارية المعقدة، والفصل في المنازعات التجارية الدولية، والإشراف والرقابة على التزام الدول الأعضاء بنصوص اتفاق تحرير التجارة. ويقضي تحرير تجارة السلع الصناعية في إطار الاتفاقية السابقة على خفض الرسوم الجمركية لعدد كبير من السلع، والتخلص تدريجيا من نظام الحصص بحيث تطبق قواعد الجات كاملة بعد 10 سنوات ابتداءا من يناير سنة 1995.

ولقد تميزت الجولات الخمس الأولى بالتركيز على تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية، حيث حققت بالفعل تقدما كبيرا لازالة الكثير من القيود الجمركية من وجه التدفقات السلعية. أما الجولات الثلاثة الأخيرة (كنيدي، طوكيو، أوروغواي)، فإنها تعد من أهم الجولات لما لها من آثار بعيدة المدى على سير وهيكل التجارة الدولية. وبينما ركزت جولات المفاوضات الخمس الأولى على موضوعات التخفيضات الجمركية فقط، نجد أن الجولات التالية قد اهتمت أساسا بعملية مراجعة وتوضيح المواد الأصلية للإتفاقية العامة، حيث أسفرت جولة كيندي (الجولة السادسة) عن التوصل إلى اتفاق حول موضوع مكافحة الإغراق (المادة السادسة من اتفاقية الجات). كما شهدت هذه الجولة زيادة الدول الأعضاء من الدول النامية نتيجة إضافة نص في فقرة التجارة والتنمية جاء فيه: على الدول المتقدمة أن تولي عناية خاصة لتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات الدول النامية، وأن تمنع وضع عراقيل جديدة أمامها. كما بلغت قيمة التخفيضات الجمركية 40 مليون دولار من حجم التجارة الدولية.

وقد أسفرت جولة طوكيو (الجولة السابعة) عن مجموعة من التنازلات الجمركية فيما بين الدول الأعضاء على كل من السلع الصناعية والسلع الزراعية تضمنت الرسوم الجمركية بمعدل الثلث تقريبا على مدى (8) سنوات، حيث

انخفض متوسط الرسوم الجمركية على السلع الصناعية في الولايات المتحدة إلى (4.3%)، وإلى (5.2%) في كندا، وإلى (6%) في فرنسا، وإلى (2.9%) في اليابان، وإلى (5.2%) في المملكة المتحدة، وإلى (6.3%) في ألمانيا الغربية. وكان متوسط الرسوم الجمركية في تلك الدول في عام 1948 حوالي (40%)[1].

وكانت هذه الجولة قد استهدفت تحقيق خفض جمركي متميز (300 بليون دولار) من حجم التجارة الدولية على مدار سبع سنوات حيث تم الاتفاق على خفض الرسوم الجمركية بما يعادل (30%) من متوسط التعريفات في بدء الجولة. كما أسفرت جولة طوكيو عن التوصل إلى عدد من الاتفاقيات لوضع أسس جديدة للتجارة في بعض الحالات وتوضيح وتفسير أحكام الجات في حالات أخرى[2].

ولقد بدأت مفاوضات جولة أوروجواي (الجولة الثامنة) في مدينة "بونتادليست" في أوروجواي في سبتمبر عام 1986 تحت إشراف "لجنة مفاوضات التجارة" ضمن مجموعتين رئيسيتين للتفاوض، الأولى وهي مجموعة المفاوضات حول السلع والتي انبثق عنها (14) مجموعة فرعية (تشمل التعريفات الجمركية- القيود غير الجمركية- المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية- المنسوجات والملابس- الزراعة- المنتجات الاستوائية- أحكام الجات- اتفاقية الدولة الأولى بالرعاية- الضمانات والقيود المؤقتة على الواردات- الإعانات والتعويضات- الجوانب المتعلقة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية- جوانب الاستثمار المتعلقة بالتجارة- تسوية المنازعات- سير نظام الجات)، والمجموعة الرئيسية الثانية هي مجموعة المفاوضات حول التجارة في الخدمات.

وكان الهدف من تلك المفاوضات هو تحقيق المزيد من تحرير وتوسيع التجارة الدولية بما يتضمن النفاذ إلى الأسواق من خلال إزالة القيود الكمية وتخفيض التعريفات الجمركية وإزالة المعوقات الأخرى. وكذلك زيادة استجابة نظام التجارة الدولي متعدد الأطراف للبيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة. وتقوية العلاقة بين السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية الأخرى المؤثرة على التنمية والنمو، بالاضافة إلى تحسين النظام النقدي العالمي.

ولقد شملت هذه المفاوضات ثلاث مجموعات من القضايا الرئيسية وهي كالتالي:

- زيادة حرية الوصول إلى الأسواق: حيث جرى التفاوض على خفض الرسوم الجمركية بنحو الثلث وتقليص هام في القيود غير التعريفية (مثل الحصص الكمية- تراخيص الاستيراد- الاحتكار الحكومي- تقييد التصدير- قوائم الحظر- ... إلخ)، كما شملت المفاوضات خفض القيود على المنتجات من الموارد الطبيعية والاستوائية، بالاضافة إلى التفاوض من أجل زيادة حرية الوصول إلى أسواق غير تقليدية بإدخال المنسوجات والملابس في إطار الجات، وتحرير تجارة السلع الزراعية من خلال تخفيض كبير للدعم والحماية.

[1] عماد محمد الليثي، التبادل الدولي: دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص112.

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

– تنظيم المناطق الجديدة للتجارة: حيث شملت المفاوضات صياغة إطار شامل متعدد الأطراف لتجارة الخدمات، وكذا تنظيم الجوانب المتصلة بالتجارة في مجال حقوق الملكية الفكرية، وفي مجال إجراءات ضبط الاستثمار الأجنبي، كما جرى التفاوض بشأن خفض القيود على التجارة الدولية وتعديل السياسات في هذه المجالات في اتجاه مزيد من التحرير.

– تحسين القواعد الموجودة وزيادة فاعلية الجات نفسها: وفي هذا المجال تركزت المفاوضات حول تقوية وتطوير أحكام تسوية المنازعات في إطار الجات وإقامة نظام للتحكيم التجاري، ومكافحة الإجراءات الحمائية وسياسات الإغراق، هذا إلى جانب تطوير نظام عمل الجات بما يتضمن استمرارية وتطوير دورها المستقبلي خاصة ما يتعلق بالإشراف الجماعي على السياسات التجارية الوطنية.

ولقد واجهت المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار جولة أوروجواي صعوبات عديدة. ففي مجال الزراعة والدعم، ظهرت خلافات كبيرة بين الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي في مجالات دعم المنتخبين الزراعيين والاتفاق على المساحات المزروعة لبعض المحاصيل. إذ وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن هذا الدعم يعطى ميزة تنافسية للمنتجات الأوروبية في الأسواق العالمية مما يؤدي إلى خسارة المزارعين الأمريكيين. كما ظهرت أيضا صعوبات في التفاوض في مجال التجارة في الخدمات (البنوك، التأمين، السياحة، أسواق رأس المال، النقل، الاتصالات، المقاولات، ... إلخ) بين الدول المتقدمة والدول النامية. إذ نادت الدول المتقدمة بالتحرير الكامل والفوري لكافة الخدمات المالية في حين طالبت الدول النامية بالتحرير الجزئي وذلك خشية أن يؤثر التحرير الكامل والسريع تأثيرا سلبيا على صناعاتها الخدمية الناشئة نظرا لتمتع صناعة الخدمات في الدول المتقدمة بميزة تنافسية وتطور تكنولوجي سريع.

وبانتهاء مفاوضات جولة أوروجواي تم التوصل إلى عدد من الاتفاقات متعددة الأطراف في مجالات التجارة في السلع، والتجارة والخدمات، والجوانب التجارية في مجال حقوق الملكية الفكرية. وفيما يلي نعرض وبشكل موجز أهم ملامح الاتفاقية الجديدة.

- **الظروف الإقتصادية للتجارة الدولية قبل جولة الأوروغواي:**

كانت الدعوة إلى عقد جولة الأوروغواي بسبب الظروف التي سادت في بداية عقد الثمانيات، والتي كان من أبرزها[1] :

– إزدياد حدة الصراع بين الدول الصناعية على الأسواق الخارجية، وعلى حماية أسواقها من المنافسة الأجنبية.

– تراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من تعاظم دورها السياسي والعسكري، ورغبتها في تحسين وضعها، وزيادة هيمنتها الاقتصادية.

– إزدياد درجة الفوضى في النظام التجاري الدولي، والتي كان من مظاهرها، التحايل على قواعد الجات، وهذا كان سببا في الدعوة إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

– حالة الركود التضخمي الذي ساد العالم، وكان من نتائجه تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية، والتي بدأت بتعثر المكسيك عن سداد ديونها، إضافة إلى تنامي قوى إقتصادية جديدة وخاصة اليابان والصين.

- **عرض نتائج جولة أورغواي** : لقد توصلت جولة الأروغواي إلى جملة من الإتفاقات أعتبرت أكثر شمولية في تاريخ الجات لما تضمنته من مواضيع هامة وذات صلة بالتجارة الدولية ومن أهم هذه النتائج:

– إتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة: والتي ستشرف على تنفيذ الإتفاقات، وكذلك فض ما سوف يثور من منازعات تجارية بين الأعضاء في المنظمة نتيجة تنفيذها لهذه الإتفاقات.

– الإتفاق الخاص بالمنتجات الزراعية : وهو الإتفاق الذي أبرمته و.م.أ والمجموعة الأوروبية حول الزراعة والذي سمي بإتفاق بليرهاوس وبمقتضاه تكون التجارة في المنتوجات الزراعية قد خطت خطوة أخرى نحو التحرير من الدعم والحماية اللذين إنتهجتهما الكثير من الدول خاصة المجموعة الأوروبية التي بالغت كثيرا في حماية ودعم الإنتاج والتصدير الزراعي، وإنعكس ذلك في تطبيق ما يسمى بالسياسة الزراعية المشتركة والتي تضمنت ثلاثة أنواع من الحماية هي :

+ التعريفة الجمركية المفروضة على المواد الغذائية [2] المستوردة والتي تعادل في آثارها القيود الكمية ويقصد بالتعريفة المتغيرة أن التعريفة أحيانا تكون في شكل رسم ثابت ولكنه يتغير نتيجة تقلب مستوى الأسعار.

[1] حسام علي داود وأخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2002، ص ص150-151.

[2] تتعرض التعريفة الجمركية المفروضة على بعض السلع الزراعية الغذائية إلى الارتفاع عند انخفاض الأسعار العالمية، وتنخفض عند ارتفاع تلك الأسعار .

+ الأشكال المختلفة للدعم الذي يقدم للصادرات من السلع الزراعية حيث تمنح الحكومة للمنتجين الزراعيين الفرق بين السعر الداخلي المرتفع وسعر آخر منخفض لا يمكن السلع الزراعية المصدرة من المنافسة في أسواق التصدير.

+ يتمثل النوع الثالث في الدعم الذي يقدم للإنتاج الزراعي وذلك بضمان حد أدنى من الأسعار وقد تتدخل الدولة في صورة مشتري في حالة هبوط الأسعار عن الحد الأدنى أو يكون في صورة مدفوعات حكومية للمنتجين.

ولقد أصابت سياسات الحماية الكثير من الدول المتقدمة بأضرار مثل و.م.أ، أستراليا، كندا ونيوزيلندة وكذا البلدان النامية مثل الأرجنتين والشيلي والأورغواي والدول العربية وغيرها.

لذلك فقد عنت جولة أورغواي بأربعة موضوعات رئسية فيما يخص المنتجات الزراعية وهي[1] :

أ- النفاذ إلى الأسواق ويمكن عرض نتائج هذا العنصر كمايلي :

- تحويل القيود غير التعريفية على السلع الزراعية إلى قيود تعريفية مكافئة.

- تخفيض التعريفات الجمركية المفروضة على واردات المنتجات الزراعية 36% في حالة الدول النامي على أن لا تنخفض عن 10% إذ يتراوح التخفيض بين 26% بالنسبة لمنتجات الألبان و 35% بالنسبة للتوابل ومستحضرات الحبوب و36% بالنسبة للفواكه والخضر.

ب- الدعم المحلي للمنتجات الزراعية : على الدول المتقدمة الإلتزام بتخفيض الدعم المحلي الذي تقدمه للمنتجين الزراعيين أو الإنتاج الزراعي وذلك بنسبة 20% من مستوى الدعم المقدم خلال الفترة (1990/86) على أن يتم هذا التخفيض ابتداء من 1995 لمدة ستة سنوات.

أما الدول النامية فعليها أن تلتزم بتخفيض بنسبة 13.3% تدريجيا لمدة عشر سنوات، والدول الأقل نموا فهي غير ملزمة بتخفيض الدعم المحلي للزراعة. و تستثني الإتفاقية من التخفيض الدعم المخصص لتطوير التنمية الزراعية والريفية كالبحوث الزراعية ومكافحة الامراض والمعونات الغذائية للسكان الفقراء. وأيضا إذا كان الدعم لا يتجاوز 5% من قيمة الإنتاج الزراعي الكلي للدولة من المنتوج الرئيسي أو 5% من الإنتاج الزراعي في السنة نفسها بالنسبة للدول المتقدمة أما بالنسبة للدول النامية فترتفع قيمة الدعم إلى 10%.

[1] جهاد حجير، المنظمة العالمية للتجارة الأفاق والتحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظل النظام الجديد للتجارة العالمية- مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، 1999 ص91.

جـ- دعم الصادرات الزراعية [1] : حيث تلتزم الدول المتقدمة بالتخفيض التدريجي للدعم المقدم في شكل إعانات مباشرة للصادرات بنسبة 36% من قيمة الدعم المطبق خلال الفترة (86-1990) وتخفيض الصادرات المدعومة بنسبة 21% [2] . اما بالنسبة للدول النامية فبنسبة 24 % من القيمة و 14 % من الكمية خلال 10 سنوات ، وتعفى الدول الأقل نموا من ذلك .

د- الإجراءات المتخذة لحماية صحة النباتات والحيوانات وسلامة الغذاء :

بموجب هذا الإتفاق يحق لأية دولة أن تتخذ كل الإجراءات التي تراها ضرورية لحماية الصحة النباتية والحيوانية وضمان سلامة الأغذية بشرط المساواة، وعدم التمييز في المعاملة بين جميع الدول وإلتزام المعايير المتفق عليها دوليا .

- إتفاقية تحرير تجارة المنسوجات والملابس :

يعتبر الإلغاء التدريجي لنظام حصص الإسترداد على مدى 10 سنوات من بين أهم الإنجازات التي حققتها الجولة بالنسبة للمنسوجات والملابس وذلك في إطار إتفاقية الألياف المتعددة ويتم هذا الإلغاء التدريجي تحت إشراف هيئة مراقبة المنسوجات في المنظمة على أربعة مراحل[3] . وتنص الإتفاقية في هذا الشأن على مايلي[4] :

+ تحسين فرص دخول المنتجات من منسوجات وملابس جاهزة للأسواق عن طريق تخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء القيود غير الجمركية ومنح التراخيص.

+ تطبيق القواعد الخاصة بالعدالة في تجارة المنسوجات في مجالات الإغراق ومكافحة الإعانات والرسوم التعويضية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

+ تفادي الإنحياز ضد الوردات من المنسوجات والملابس الجاهزة عند وضع السياسات التجارية، ويتم دمج قطاع المنسوجات والملابس من خلال المراحل السابقة.

- اتفاقية السلع الصناعية: تضمنت هذه الإتفاقية تخفيض التعريفات الجمركية على وردات الدول الصناعية من السلع المصنعة بنسب مختلفة إلى أن وصلت إلى 3.9% عام 1994 بعد ما كانت 6.3 % في عام 1947

[1] يتمثل في الدعم الذي يقدم للصادرات من السلع الزراعية وذلك بإعطاء المنتج الفرق بين السعر الداخلي المرتفع وسعر آخر منخفض يمكنه من المنافسة في أسواق التصدير.

[2] علاء كمال، الجات ونحب الجنوب، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، مصر سنة 1992، ص81

[3] فضل علي متني، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2000 ص62 – 63.

[4] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

وقد أعفي عدد كبير من القطاعات الحساسة التي تحظى بالحماية من التخفيض كالأدوية ومعدات البناء ومعدات النقل ولب الورق والصلب الآلات الزراعية، كما فرضت تخفيضات مرتفعة جدا على سلع أخرى كلعب الأطفال والإلكترونيات والمعدات العلمية والمنتجات الخشبية وغيرها من المنتجات غير الحديدية.

إن الدول النامية الأعضاء سوف تستفيد حتما من هذا الإجراء غير أن بعض السلع التي تنتجها وتصدرها كالمنسوجات والجلود والأحذية والمنتجات الزراعية غير الإستوائية سوف تعاني من الإرتفاع النسبي في التعريفة مما يعرقل دخول هذه السلع أسوق الدول الصناعية.

- إتفاق التجارة في الخدمات: بعد دخول الخدمات في إطار مفاوضات جولة أورغواي نقطة تحول هامة في العلاقات الإقتصادية الدولية إذ لم تتطرق لها أية جولة من الجولات السبع الأولى، حيث شملت الإتفاقية الخدمات التالية[1] :

+ الخدمات التي يتطلب الإتجار فيها الإنتقال الفعلي من جانب المصدر والمستورد مثل الإتصالات والتحويلات الجارية.

+ الخدمات التي تتطلب إنتقال مستهليكيها إلى خارج الحدود الوطنية مثل السياحة والتعليم والعلاج.

+ الخدمات التي يتطلب تصديرها الإنتقال المؤقت للأشخاص الطبيعين كالعمالة والخبراء.

+ الخدمات التي يتطلب الإتجار بها ضرورة وجود المصدر داخل حدود الدولة المستوردة كالنشاطات المصرفية والتأمين والمقاولات.وقد نصت الإتفاقية العامة في هذا الجولة في مجال الخدمات على ثلاث إتفاقات هي:

- **المحور الأول**: وهو إتفاق للمبادئ والأحكام العامة وأهمها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، والوضوح في إتخاذ الإجرأت والقواعد المتعلقة بتجارة الخدمات، وتنظيم هذه التجارة على المستوى المحلي وعدم ممارسة محتكري الخدمات المحلية لنشاطهم بما يتعارض مع أحكام الإتفاقية.

واستثنت الإتفاقية بعض الخدمات مثل الدعم والمشتريات الحكومية لحين إجراء مفاوضات مستقبلية بشأنها.

[1] جهاد حجير، مرجع سبق ذكره، ص 95 .

– **المحور الثاني**: تضمن ملاحق فيها أحكام خاصة ببعض قطاعات الخدمات وهي ملحق الخدمات المالية، ملحق خدمات الإتصالات ملحق خدمات النقل الجوي وملحق انتقال الأيدي العاملة الازمة لتوريد الخدمات.

– أما **المحور الثالث**: فتضمن جداول إلتزام تقدمها كل دولة عضو تشمل القطاعات التي تلتزم بتحريرها من خلال فتح أسواقها أمام موردي الخدمات الأجانب، ولكل دولة الحق في وضع الضوابط التي تضمن لها حماية مصالحها وفقا لقوانين ها وتشريعتها. كما أقرت الإتفاقية بضرورة تطبيق مبدأ المساواة بين الخدمات الأجنبية والوطنية وفق مبدأ المعاملة الوطنية ، وإذا كان هناك تمييز فلا يجب أن يكون عميقا على أن تتساوى الإمتيازات بين الخدمات الأجنبية لكل الدول الأعضاء داخل تلك الدولة أي في سوق التصدير.

– اتفاقية حماية الملكية الفكرية : هي تلك الجوانب التي لها علاقة بما بنتجه الذهن والفكر كالأعمال الأدبية والفنية وبراءات الإختراع والعلامات التجارية.

ولقد عنيت جولة أورغواي بهذا الجانب لما عانى منه في مسألة السلع المقلدة والغش في العلامات التجارية وسرقة براءات الإختراع خاصة في الدول الصناعية ومنها و.م.أ.

وأسفرت جولة أورغواي بالنسبة لهذه الإتفاقية التي تتألف من 73 مادة موزعة على سبعة اقسام، تناولت المواد من (1-40) شروط الإلتزام بالإتفاقية وفترة استعمال حقرق الملكية الفكرية و تطرقت المواد من (41-73) الإجراءات اللازمة لحماية وإمتلاك الحقوق الفكرية.

وطبقا للإتفاق فإن الحد الأدنى لمدة حماية حقوق الملكية الفكرية هو 50 سنة في حالة حقوق الطبع و20 سنة في حالة براءات الإختراع و7 سنوات في حالة العلامات التجارية[1] .

وقدمت الإتفاقية إمتيازات للدول النامية والأقل نمو بالنسبة للأولى تمتد الفترة بـ 5 سنوات أما الثانية فتمتد الفترة بـ10 سنوات طبقا للمادتين (56-66)، كما ألح الإتفاق على تقديم معونة فنية ومالية من طرف الدول المتقدمة لصالح الدول النامية والأقل نموا لمواجهتها لصعوبات ادارية وفنية.

– إتفاقية إجراءات الإستثمار الأجنبي المتعلقة بالتجارة : أعطت الدول النامية الإستثمار الأجنبي العديد من المزايا لتشجيع الإستثمار الأجنبي في تلك الدول وهذا الإجراء الذي تتخذه الدول النامية هو ذلك الدعم الذي تقدمه هذه الدول لصادراتها مما يجعله مخالفا لقواعد الجات، ذلك أنه يؤدي إلى تغيير مسار التجارة الدولية حيث يؤدي إلى تقييدها وتشويهها ولهذا فإن الإتفاق ينص على عدم قيام أي عضو بإتخاذ إجرأت للإستثمار تخالف أحكام المادة

[1] حهاد حجير، مرجع سبق ذكره، ص 99.

(23) من الإتفاقية العامة والمتعلقة بالمعاملة الوطنية وكذا المادة (11) المتعلقة بعدم فرض قيود كمية على الواردات والشروط المحظور فرضها هي[1] :

+ شرط إستخدام المستثمر الأخنبي لنسبة محددة من المكون المحلي في المنتوج النهائي.

+ شرط إحداث توازن بين صادرات وواردات المستثمر الأجنبي.

+ شرط بيع نسبة معينة من الإنتاج في السوق المحلية.

+ شرط الربط بين النقد الأجنبي الذي يحتاج إلى الإستيراد والنقد الأجنبي العائد من حصيلة التصدير، ويسمح الإتفاق بالعمل على توفير شروط المنافسة والمساواة بين المشروعات القائمة التي تطبق مثل هذه الإجراءات والإستثمارات الجديدة في مجال النشاط.

كما تضمنت مفاوضات جولة أورغواي إتفاقات أخرى أدخلت بعض التعديلات على أحكام اتفاقية الجات ومنها نجد[2]:

– إتفاق خاص بمواجهة سسياسة الإغراق. – إتفاق الإجراءات الوقئية. – إتفاق إجراءات تراخيص الإستيراد – إتفاق تجارة الطائرات المدنية. – إتفاق المشتريات الحكومية. – الفحص قبل الشحن. – بشأن القيود الفنية على التجارة.– إتفاق تدابير الصحة العامة والصحة النباتية. – إتفاق حول قواعد المنشأ. – إتفاق التشمين الجمركي.

2– منظمة التجارة العالمية: نتناول في هذا العنصر نشأة وأهداف المنظمة العالمية للتجارة وفق مايلي:

أ– نشأة المنظمة:

في منتصف شهر أبريل عام 1994 وقع ممثلو (117) دولة في اجتماعهم بمدينة "مراكش" المغربية على الوثيقة النهائية لجولة أوروجواي. التي استمرت لمدة تزيد على سبع سنوات (1986– 1993) والتي تمخضت عن ولادة منظمة التجارة العالمية (WTO)، والتي تسعى لتحرير وتنمية التجارة الدولية لكي تكون إحدى الدعائم الثلاثة المكونة للنظام الاقتصادي الدولي إلى جانب كل من الصندوق والبنك الدوليين، وهي تضم (134) دولة حتى يونيو عام 1999 وتشارك بنحو 95% من حجم التجارة الدولية. وإذا كانت منظمة التجارة العالمية تختلف عن

[1] علاء كمال، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[2] فضل على مثني ، مرجع سبق ذكره ، ص 70.

الجات في أنها تضيق المجال أمام العمل من طرف واحد كما أنها تشرف على موضوعات تجارية أكثر شمولا، إلا أنهما يتفقان على تحقيق الأهداف نفسها التي تتمثل في:

- تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية وغير الجمركية بتوفير نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر قدرة على البقاء وقائم على تبادل المزايا التجارية وتجنب المعاملات التجارية التمييزية.

- العمل على رفع مستويات المعيشة وتحقيق التوظيف الكفيل بتحقيق تنمية متواصلة ذات جودة عالية (في إطار بيئة نظيفة ونمط عادل لتوزيع الدخل واستقرار في الأسعار).

- تأمين حصول الدول النامية، لاسيما الأقل نموا، على نصيب متنامي في التجارة العالمية يتماشى واحتياجات تنميتها الاقتصادية.

ب – أهداف المنظمة العالمية للتجارة:

تسعى المنظمة العالمية للتجارة لتحقيق جملة من الأهداف تتمحور حول هدف رئيسي هو تحرير التجارة الدولية، أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية، وفي هذا الإطار تعمل المنظمة إلى تحقيق مايلي:

- تحقيق حرية التجارة الدولية.
- المساعدة على رفع مستويات المعيشة.
- تحقيق التشغيل الكامل
- الإستمرار في نمو الدخل الحقيقي والطلب الفعلي
- فض المنازعات والمخالفات التجارية عن طريق التفاوض تحت رعاية المنظمة.
- تشجيع التنمية الإقتصادية .
- زيادة الإنتاج والإتجار في السلع والخدمات بما يتيح الإستخدام الأمثل لموارد العالم وفقا لهدف التنمية
- توخي حماية البيئة والحفاظ عليها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

ج –مبادئ المنظمة : يقوم النظام التجاري الدولي الجديد على عدة أسس، هي نفسها التي قامت عليها الجات وبعد ذلك المنظمة العالمية للتجارة التي مارست التطبيق العملي لها، وأهمها:

- مبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية؛
- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية؛
- مبدأ المعاملة الوطنية؛

- مبدأ حرية الدخول إلى الأسواق؛
- مبدأ حضر كل القيود والعوائق التي تعيق حرية التجارة الدولية؛
- مبدأ تقيد الرسوم الجمركية بسقوف ملزمة؛
- مبدأ الوقاية عن طريق مواجهة سياسات الإغراق وضوابط الدعم؛
- إنشاء التجمعات الإقليمية؛

ثانيا : شروط وخطوات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة :

اعتبرت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية الموقعة في عام 1994 كافة الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات 1947، والتي تقبل اتفاقيات جولة الأوروغواي، أعضاء أصليين بمنظمة التجارة العالمية، كما يحق لأي دولة أو إقليم اقتصادي أو اتحاد جمركي، يتمتع بحرية كاملة في إدارة علاقاته التجارية الخارجية، الانضمام للمنظمة وكافة الاتفاقيات التابعة لها وفقا للشروط المتفق عليها بين الدول الأعضاء وتتلخص هذه الشروط في قبول نتائج الأوروغواي ككل وتقديم التزامات في مجال السلع والخدمات، ومن ناحية أخرى يتولى المؤتمر الوزاري الذي يعقد كل سنتين على الأقل عملية البث في طلبات الانضمام بأغلبية ثلثي أصوات الدول الأعضاء، والتي تلتزم بتقديم بجداول التنازلات في السلع وعروض التعهدات في الخدمات وتتفاوض حولها مع مختلف الدول الأعضاء –كمرحلة أولى كمفاوضات متعددة الأطراف وفي المرحلة الثانية ثنائية– إلى أن يتم التوصل للاتفاق حول التزاما ت العضو الجديد[1]، وسنتناول بالتفصيل شروط وخطوات الانضمام للمنظمة وفق ما يلي[2]:

1– كيفية الانضمام

تشير المادة XII من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، أن الانضمام للمنظمة يكون حسب شروط يتم الاتفاق حولها بين حكومة البلد المترشح والمنظمة ، أما مسار الانضمام فيأخذ شكل مفاوضات، بعد أن يكون البلد المعني بالانضمام قد وقع اتفاق مع الهيئات الدولية الأخرى في مقدمتها صندوق النقد الدولي. وطبقا لذلك يتم تأسيس فريق عمل مشترك[3] خاص بانضمام البلد المترشح ، حيث تطرح على هذا الأخير مختلف الانشغالات أثناء جولات المفاوضات سواء المتعددة الأطراف أو الثنائية. وتقوم أمانة المنظمة بالتوزيع الواسع للوثائق والمذكرات المتعلقة بانضمام هذا البلد (الأسئلة والأجوبة).

2– من له حق في العضوية :

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية: من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة**، مرجع سبق ذكره، ص194.

[2] 28/06/2007,http:// www.wto.org/french/thewto_f/acc_f/acces_f.htm/

[3] بين حكومة البلد المعني بالانضمام وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة المهتمين بملف هذا البلد.

يمكن لجميع البلدان أو الأقطار الجمركية التي تمتلك استقلالية في إدارة سياستها التجارية الانضمام للمنظمة، تبعا لاتفاق يتم توقعيه بين البلد المعني بالانضمام والمنظمة العالمية للتجارة من خلال الدول الأعضاء في المنظمة ، بعد استفاء البلد المعني بالانضمام لجميع الشروط المتفق عليها.

3- طلب العضوية :

تبدأ إجراءات الانضمام للمنظمة بتقديم البلد المترشح طلب كتابي رسمي بالانضمام من حكومته،حيث يتم دراسة هذا الطلب على مستوى المجلس العام للمنظمة الذي يقوم بتأسيس فريق عمل مكلف بمتابعة ملف انضمام هذا البلد، حيث يقدم في نهاية أشغاله حوصلة لأعماله.

4- تقديم مذكرة حول المنظومة التجارية والتشريعية لهذا البلد:

يقوم البلد المترشح بتقديم مذكرة شاملة حول النظام التجاري والتشريعي السائد ، وتبعا لذلك يقوم فريق العمل بمعالجة معمقة لهذه الوثيقة المبينة للوضع الاقتصادي، حيث يتم في الاجتماع الموالي لفريق العمل طرح الأسئلة من قبل الدول الأعضاء في المنظمة، وانتظار أجوبة على ذلك.

5- المفاوضات المتعددة الأطراف :

بعد تحليل المذكرة وطرح الأسئلة وتلقي الأجوبة، يتم الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف، حيث يطلب من البلد المترشح إتمام الإصلاحات المتعلقة بتحرير النظام التجاري والتشريعي لتتوافق مع مقررات المنظمة العالمية للتجارة، واستيفاء الشروط اللازمة للانضمام.

6- المفاوضات الثنائية :

بعد الانتهاء من المفاوضات المتعددة الأطراف، يتم الشروع في مفاوضات ثنائية مع أعضاء فريق العمل المهتمة بانضمام هذا البلد فيما يتعلق بالتزامات الدخول إلى السوق الدولي بالنسبة للسلع والخدمات، حيث يتم إرفاق نتائج هذه المفاوضات بالملف الكامل النهائي المتعلق بمجمل شروط انضمام البلد المترشح.

7- مجمل شروط الانضمام :

تحتوي شروط الانضمام النهائية التي تكون نتاج مفاوضات متعددة الأطراف وثنائية على ثلاثة وثائق وهي:

- تقرير فريق العمل الملخص لنتائج المفاوضات.
- بروتوكول الانضمام.
- قائمة الالتزامات المتعلقة بالدخول إلى أسواق السلع والخدمات المتفق عليها بين حكومة البلد المترشح وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة.

8- الدراسة الرسمية للملف :

عندما يصل مشروع تقرير فريق العمل وبروتوكول الانضمام وقائمة الالتزامات إلى الوضع النهائي والقبول من قبل أعضاء فريق العمل، يتم دراسة مجمل شروط الانضمام في اجتماع للمجلس العام أو المؤتمر الوزاري للمنظمة للموافقة واتخاذ القرار النهائي، حيث تقوم أمانة المنظمة بالتوزيع الواسع لوثيقتي :

- قرار المجلس العام.
- بروتوكول الانضمام للعضو الجديد، يكون ملحق بتقرير يوضح أن البلد المنضم للمنظمة العالمية للتجارة، قد قدم قائمة بالالتزامات، والإجراءات النهائية الخاصة بآجال قبول البلد المترشح كبلد عضو.

9- الانضمام الرسمي للمنظمة:

بعد موافقة المجلس العام أو المؤتمر الوزاري على ملف البلد المترشح، يمكن لهذا الأخير الإمضاء على بروتوكول الانضمام الذي يقبل من خلاله مجمل شروط الانضمام، على أن يقوم البرلمان الوطني بالمصادقة على البروتوكول في مدة لا تتجاوز 3 أشهر من الإمضاء من جانب البلد المترشح، في حين يتم التأشير على البروتوكول من جانب المنظمة العالمية للتجارة في مدة 30 يوم التي تلي مصادقة البرلمان على البروتوكول، ليصبح بعد ذلك البلد المترشح عضو في المنظمة.

إن الشغل الشاغل الأكبر للبلدان التي لم تنضم إلى عضوية المنظمة العالمية للتجارة هي شروط الانضمام. فقد تقدمت عدة بلدان منها (طاجيكستان، الجزائر، لبنان، السودان، كازاخستان، المملكة العربية السعودية، اليمن) بطلب للانضمام إلى عضوية المنظمة، وهي تواجه في هذه العملية بعض التحديات في جانب مؤسساتها. وقد أوصت حكوماتها بتعجيل عملية الانضمام. وتشعر البلدان التي ليست أعضاءً في المنظمة بالقلق من شروط الانضمام بعد

جولة أوروغواي. فمعاملة البلدان على أساس آخر ثلاث سنوات توافرت عنها البيانات، والمفاوضات الصعبة حول ربط سقوف التعريفات، تعتبر في نظر هذه البلدان شروطاً أشد مما كان في المفاوضات السابقة. فمثلاً واجهت المملكة العربية السعودية احتمال معاملتها على أنها ليست من البلدان النامية.

يحق لأي دولة تتقدم للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، التمتع بالإعفاء من الالتزاما ت الخاصة بأحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية تجاه عضو آخر محدد طالما أعربت هذه الدولة عن ذلك وقامت بإخطار المؤتمر الوزاري بهذه الرغبة قبل الموافقة على شروط الانضمام التي يقررها المؤتمر الوزاري لكل حالة على حده، ومن ناحية أخرى يجوز أيضا منح هذا الإعفاء للأعضاء الأصليين لمنظمة التجارة العالمية والذين كانوا أطرافا متعاقدة لاتفاقية الجات 1947 وذلك في حالة وحيدة فقط هي حالة سريان المادة 35 من اتفاقية الجات الأصلية على هذه الدولة قبل إنشاء المنظمة. والهدف من هذا الاستثناء هو تسهيل انضمام أعضاء لمنظمة التجارة العالمية واتفاقياتها المختلفة وفي نفس الوقت يحافظ على مصالحها فضلا عن تحقيق الاستقرار العام في الالتزاما ت بمجرد استكمال إجراءات الانضمام لهذا العضو الجديد[1].

10– أعضاء المنظمة العالمية للتجارة : نتناول في هذا العنصر أعضاء المنظمة العالمية للتجارة إلى غاية 11 يناير 2007 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1–1) : يوضح طبيعة العضوية في المنظمة العالمية للتجارة إلى غاية أول يناير 2007

طبيعة العضوية	العدد	البلدان
الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة	**150**	**أنظر الملحق رقم (01)**
ملاحظين في المنظمة العالمية للتجارة	**31**	**– – –**
ملاحظين لدى المنظمة العالمية للتجارة، والذين يتفاوضون حاليا، أو على وشك التفاوض ليصبحو	**28**	**أنظر الملحق رقم (02)**

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 195–196.

أعضاء كاملي الحقوق		
طلب الإنضمام في إنتظار قرار المجلس العام لبدأ المفاوضات	**01**	**سوريا (2001)**

Source:28/06/2007,http://www.wto.org/french/thewto_f/acc_f/members_f/brief_f.doc

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن الأعضاء الجدد للمنظمة العالمية للتجارة غير المنضمين للجات يقدر بـ 22 دولة، ففي أول يناير 1995 بلغ عدد البلدان المنضمة للجات 128 بلد، فإضافة العدد المنضم بعد أول يناير 1995 يصل العدد الإجمالي للبلدان المنضمة للمنظمة العالمية للتجارة إلى غاية 11 يناير 2007 150 بلد.

من البلدان التي لها صفة ملاحظ في المنظمة العالمية للتجارة نجد الجزائر التي تعد أقدم مفاوض منذ 1987، أي قبل تأسيس المنظمة العالمية للتجارة (لها 20 سنة من التفاوض) .

ثالثا: مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة:سنتطرق إلى أهم ما أسفرت عنه المؤتمرات الوزارية الأربع للمنظمة العالمية للتجارة، (سنغافورة، جنيف، سياتل، الدوحة، كانكون، هونج كونغ) :

1- مؤتمر سنغافورة :

تميز اجتماع الدورة الأولى للمؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة خلال الفترة من 9 إلى 13 ديسمبر 1996، بصدور إعلان سنغافورة وأهم ما جاء في هذا الاعلان، أن المؤتمر طلب من مجلس المنظمة العالمية للتجارة دراسة أربعة موضوعات جديدة، هي علاقة التجارة بالاستثمار، وعلاقة التجارة بسياسة المنافسة، والشفافية في نظم المشتريات الحكومية. كما طلب المؤتمر الوزاري من مجلس المنظمة تكوين لجان عمل لدراسة هذه الموضوعات الجديدة، وتقديم النتائج والتوصيات حولها، وذلك قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث في مدينة سياتل في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

2- مؤتمر جنيف:

عقد اجتماع الدورة الثانية للمؤتمر الوزراي خلال الفترة من 18 إلى 20 ماي 1998 في مدينة جنيف بسوسرا، ومن أهم ما توصل إليه هذا المؤتمر الثاني اتفاق الدول الأعضاء في المنظمة على الاستمرار في دعم فرض رسوم جمركية على التحويلات الإلكترونية، مثل السلع التي تم شراؤها عبر الأنترنات.كما تم الاتفاق على قيام المنظمة

[1] عادل أحمد موسى إبراهيم، الاتجاهات الحديثة نحو التكتلات الإقليمية في ظل العولمة وآثارها على النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف مع إشارة خاصة لمصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2006، 186.

العالمية للتجارة بوضع خطة عمل في مجال التجارة الإلكترونية بحيث تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الاقتصادية والمالية للدول النامية. كما أوصى المؤتمر بأن يتم التعرف على ما يجري من مناقشات حول الموضوع نفسه في محافل دولية أخرى[1].

3- مؤتمر سياتل:

انعقد في مدينة سياتل الأمريكية في الفترة الممتدة ما بين 30 نوفمبر إلى 02 ديسمبر 1999 المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، وكان من أهم القضايا المفترض مناقشتها خلال المؤتمر هي:(قطاع الزراعة وإستكمال تحريره، قطاع الخدمات ومداخل تحريره، قضايا دعاوى الإغراق، حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية 60 دعوى إغراق في حين قدمت الدول النامية 44 دعوى إغراق ودول الاتحاد الأوروبي قدمت 47 دعوى ،قطاع النسيج، قضايا ربط التجارة بمعايير العمل والبيئة، التجارة الإلكترونية)، وقد فشل هذا المؤتمر في التوصل إلى نتائج ملموسة. بسبب إستمرار الاختلاف في وجهات النظر حول مضمون الجولة الجديدة من المفاوضات[2].

4- مؤتمر الدوحة [3]:

إنعقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة في الفترة من 09-14 نوفمبر 2001 بمشاركة الدول الأعضاء بالاضافة إلى حضور حوالي 300 فرد عن منظمات دولية، وكان عدد الدول النامية المشاركة في المؤتمر 99 دولة، حيث تمثل حوالي 70% من الدول الأعضاء في المنظمة وعدد الدول العربية 11 دولة عربية، وتمثل حوالي 55 % من مجموع الدول العربية، مع العلم أن هذا المؤتمر شهد انضمام الصين، وهي مسألة لها دلالات كبيرة في المستقبل.وقد طرحت عدة مواضيع وقضايا على مائدة محادثات المؤتمر من أهمها: (تجارة السلع الزراعية، قضايا البيئة، تجارة المنسوجات، الصحة العامة وحقوق الملكية الفكرية، علاقة التجارة الدولية بالاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية)، وقد جاء إعلان المؤتمر في اليوم السادس من الأشغال، وهو يوم إضافي، أي تم إنقاذ المؤتمر وإعلان نجاحه في الوقت الضائع، وتضمن البيان الختامي جملة من النقاط أهمها :

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية: الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2004.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص435-444.

-الالتزام بإجراء مفاوضات شاملة حول الملف الزراعي، تستهدف تحقيق تحسينات ملموسة في مدخل السوق وتقليل جميع أشكال دعم الصادرات وعمل استقطاعات ملموسة في صور الدعم المحلي التي تضر بالتجارة، والمعاملة الخاصة التي ستكون جزءا لا يتجزأ من جميع عناصر المفاوضات.

-العمل على تفعيل مفاوضات التجارة في الخدمات بهدف تنشيط النمو الاقتصادي لجميع الأطراف.

-تنفيذ وتفعيل اتفاقية الجوانب المرتبطة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية بطريقة تدعم الصحة العامة وتنشط في الوقت ذاته الأبحاث والتنمية في مجالات الأدوية الجديدة.

-الموافقة على بدء التفاوض حول موضوع التداخل بين التجارة وسياسة المنافسة بعد المؤتمر الوزاري الخامس على أساس القرار الذي سيتم اتخاذه في الجلسة المختصة ببحث الموضوع.

-الموافقة على بدء المفاوضات في موضوع تسيير التجارة بعد المؤتمر الوزاري الخامس، وقبل ذلك يقوم مجلس التجارة في البضائع بمراجعة وتوضيح وتعديل متى كان ذلك ملائما للمواد 5، 8، 10 من اتفاقية الجات 1994.

-تمت الموافقة على الاستمرار في برنامج العمل عن التجارة الالكترونية.

- تمت الموافقة على برنامج عمل تحت رعاية المجلس العام لبحث المسائل المتعلقة بدمج الاقتصاديات الصغيرة والهشة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

5- مؤتمر كانكون وتصاعد المواجهة بين الدول المتقدمة والدول النامية[1]:

عقد الاجتماع الوزاري الخامس في مدينة كانكون بالمكسيك في الفترة من 11- 14 سبتمبر 2003، وكان المؤتمر مكلف ببحث مدى التقدم المحرر في المفاوضات الجارية لدورة المفاوضات الجديدة التي بدأت في الدوحة والتي أطلق عليها دورة التنمية. وقد حظيت الموضوعات الجديدة والمعروفة باسم موضوعات سنغافورة الأربعة، وهي موضوعات الاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية وتيسير التجارة، بالاضافة إلى الملف الزراعي، بقدر من الاهتمام داخل المؤتمر.

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وغيرها من الدول المتقدمة، جاءت إلى المؤتمر واضعة موضوع خفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية ضمن أولوياتها، وأرتأت أن يكون مؤتمر كانكون الوزاري فرصة مواتية لممارسة مزيد من الضغط على الدول النامية لفتح أسواقها أمام الواردات الصناعية وإلزامها بخفض تعريفتها الجمركية. إلا أن الدول النامية رفضت الإنصياع لمطالب الدول المتقدمة بالتفاوض حول خفض التعريفة

[1] عادل أحمد موسى إبراهيم، مرجع سبق ذكره،ص 191.

الجمركية منوهة إلى أن خفض الدول المتقدمة لتعريفتها الجمركية على السلع الصناعية استغرق أكثر من أربعين عاما وسبع جولات متتالية من المفاوضات في إطار الجات. كذلك رأت الدول النامية أن الموضوعات الجديدة كلها موضوعات لم تختمر بعد على حد التعبير المستخدم في إطار المنظمة.

ومن ناحية أخرى، فإن المفاوضات الخاصة بالزراعة قد استأثرت على نحو ما كان متوقعا بالجانب الأكبر من الاهتمام بالمؤتمر، فبعد قرابة أربع سنوات، ومنذ أوائل عام 2000 على وجه التحديد، أي خمس سنوات بعد جولة الأوروغواي بدأت المفاوضات الزراعية بموجب المادة 20 من اتفاقية الزراعة التي أكدت استمرارية المفاوضات الخاصة بالاصلاح والتحرير التدريجي في الزراعة، وجاء مؤتمر الدوحة ليؤكد الوزراء فيه من جديد التزامهم بتحسين النفاذ إلى الأسواق وخفض الدعم بأنواعه بغية إزالته مستقبلا. وكان الأمل معقود على مؤتمر كانكون أن يقدم لنا، وفقاللاطار الزمني الذي حددته جولة الدوحة نموذجا متفقا عليه بين الدول الأعضاء لتطبيق التزامات الخفض بالنسبة للتعرفة الجمركية وأنواع الدعم المختلفة، بل وأن تشرع الدول الأعضاء في تقديم جداول تنازلاتها وفقا لهذا النموذج. والحقيقة أن شيئا من ذلك لم يحقق. فمازالت مفاوضات الزراعة متعثرة وتواجه مشاكل ضخمة إزالة رفض الدول الأعضاء ما قدمه لها العملاقان (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي) من اتفاق ظاهري في مجال الزراعة، معتبرين بذلك أنهما أثبتا مرونة كافية في مواقفهما وأنه من المنتظر أن يبدي الآخرون بدورهم مرونة مماثلة.

وبالإضافة إلى ذلك، شرعت الولايات المتحدة الأمركية والاتحاد الأوروبي أخيرا إلى ربط أي تنازلات من جانبها ف يمجال خفض الدعم على الزراعة بإلزام الدول النامية بفتح أسواقها وخفض التعريفة الجمركية أمام السلع الصناعية، وهو ما رفضته الدول النامية.

ومن هذا المنطلق فشل مؤتمر كانكون في اتخاذ قررات حاسمة في أي من المجالات التي عرضت، فقد أنهى الوزراء مناقشتهم بإعادة الموضوعات الخلافية مرة أخرى إلى المنظمة العالمية للتجارة دون توجيهات محددة إلى مفاوضيهم.

6- مؤتمر هونج كونغ :

إنعقد المؤتمر الوزاري السادس للمنظمة العالمية للتجارة في هونج كونغ من 13 إلى 18 ديسمبر 2005، وتناول المؤتمر جملة من الموضوعات من بينها[1]:

- برنامج مؤتمر الدوحة للتنمية – الفلاحة وكيفية بعث جولة جديدة من المفاوضات حول الفلاحة

[1] 28/06/2007, http://www.wto.org/french/thewto_f/minist_f/min05_f/brief_f/brief01_f.htm

– القطن وإمكانية المفاوضات الخاصة حول هذا المنتوج – التجارة والخدمات، إلتزامات العضو وحقوق العضو الأخر – الدخول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات غير الفلاحية – حقوق الملكية الفكرية والمفاوضات بشأنها – تيسير التبادل التجاري من خلال إزالة العراقيل الإدارية – الإغراق وضرورة وضع إجراءات ردع – الاتفاقيات التجارية الإقليمية – التجارة وعلاقتها بالبيئة .

إن الطابع الدولي للمنظمة العالمية للتجارة جعل إجراءات إتخاذ القرار ثقيلة نوعاما على مستوى هذه المنظمة بالرغم من التحسن الملحوظ الذي لايمكن إنكاره، الأمر الذي نتج عنه عدة صعوبات تحول دون تحقيق تطلعات الجماهير، وبصفة عامة المجتمع المدني، كما أن فشل مفاوضات سياتل في ديسمبر 1999 عائد بدؤجة أساسية للتحضير الداخلي السيء وإلى ردود الفعل المعادية للعولمة، فضلا عن الصراع بين أقطاب المنظمة الفاعلين (الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية)[1]، وهو ما حاولت المنظمة تفاديه في إجتماعاتها في الدوحة وكانكون، وهونج كونغ.

بعدما تناولنا في هذا المبحث تطور النظام التجاري العالمي الجديد، من الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة، نتطرق في المبحث الموالي للتكتلات الاقتصادية الإقليمية من خلال التعرض لمفهوم الاقليمية وبعض التجارب الدولية في مجال التكتلات الاقتصادية .

المبحث الثاني: التكتلات الإقتصادية الإقليمية

بعد أن تناولنا في المبحث السابق تطور النظام العالمي الجديد من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، نتطرق في هذا المبحث لمفهوم الإقليمية الذي يعد التكامل الاقتصادي أحد أشكاله الأساسية، ثم لبعض النماذج الدولية، لما للتكتلات الاقتصادية الإقليمية من أثر في تنمية التبادل التجاري من خلال إنشاء مناطق للتبادل الحر:

أولا: ماهية الاقليمية: نتناول في هذا العنصر مفهوم كل من الاقليمية والتكامل الاقتصادي، وفق مايلي:

1– مفهوم الإقليمية [2]:

لقد اصبح التوجه نحو " الإقليمية " بالتزامن مع تنامي ظاهرة " العولمة " من الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي منذ الثمانينات. وتشير معظم الدلائل على تزايد هذا التوجه في السنوات القادمة. وإذا كانت الموجة الأولى من

[1]Caroline London, commerce et environnement, Imprimerie des Presses Universitaires de France, 2001, p44-45.

[2] زايري بلقاسم، "الإقليمية الجديدة ومكاسب تحرير التجارة: نموذج عقد الشراكة ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"،(الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي التجاري الجديد، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة عنابة يومي: 29 و30 أبريل 2002)، ص 245.

تجارب التكامل الاقتصادي قائمة على أساس سياسة التصنيع من خلال ما يسمى بسياسة إحلال الواردات ، فإن العديد من الدول النامية تبنت في الوقت الحالي موجة جديدة من مبادرات التكامل الاقتصادي الإقليمي حسب منطق الانفتاح التجاري والاقتصادي. ولضمان نجاح هذه المحاولات نجد أن البعض من هذه الدول تسعى إلى إقامة شراكات أو اتفاقيات مع دول تفوقها من حيث النمو الاقتصادي في ظل اعتمادها المتزايد على العولمة باعتبارها جزءا من استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية . ويعتبر هذا تغييرا مهما عن فترة الخمسينات حتى السبعينات عندما كانت معظم الدول النامية تعتبر أن زيادة الاعتماد على السوق الدولية خطرا وليست ميزة .

وقد بينت برامج الإصلاح الاقتصادي الناجحة في آسيا فاعلية التوجه نحو الخارج كاستراتيجية للتنمية ، وحققت اقتصاديات التصنيع الحديثة في آسيا وبعدها دول رابطة شرقي آسيا (الآسيان) معدلات قياسية في النمو الاقتصادي بعد عملية التحرير ، وأحدث النجاح أثره ولم تلبث أمريكا اللاتينية التي كانت حجر الزاوية في التصنيع القائم على إحلال الواردات أن شرعت في تنفيذ برامج بعيدة المدى للإصلاح الاقتصادي وحققت هذه الدول أداءا طيبا منذ ذلك الحين .

وكان من الاتجاهات التي برزت من إستراتيجيات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية التحول نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي ، سواء مع دول نامية أخرى أو مع دول متقدمة .و قد ثارت على المستوى النظري والتطبيقي مناقشات حادة حو ل اتجاه التكامل الاقتصادي الإقليمي وآثاره الاقتصادية . وإن كان معظم التحليل يركز على الإستاتيكية ، بمعنى الاهتمام بالتغيرات في الأسعار النسبية وليس على العناصر الديناميكية في اتفاقيات التكامل والتحرير الاقتصادي والتي تنتج لأن تكون المحرك الأساسي لهذه الترتيبات . وفي هذا الإطار يدخل المشروع الذي أعلن عليه في قمة برشلونة (1995) وتم الإعلان عليه رسميا من طرف اللجنة الأوروبية والذي يهدف إلى خلق منطقة تبادل حر ما بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط . إن إقامة هذه المنطقة تمثل أهم العناصر في استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة مع دول جنوب وشرق المتوسط .

يهدف هذا العمل إلى تحليل فرص وتحديات انضمام الجزائر إلى مناطق التبادل الحر وهل تحرير التجارة والانفتاح على العالم الخارجي يمكن أن يسهم في تحقيق النمو والرفاهية ؟ .و هل تحرير التجارة بين دول ذات مستويات نمو متباينة وغير متكافئة وإنتاجية عمل مختلفة يمكن أن يؤدي إلى تخصيص أمثل للموارد ويساعد على تحقيق بعض المكاسب وخاصة تنفيذ سياسات استقرار الاقتصاد الكلي وبأية تكاليف؟

2– مفهوم التكامل الاقتصادي : نتناول في هذا العنصر تعريف التكامل الاقتصادي، وبعض أشكاله، ثم نقوم بتقييم تطور تجارب التكامل الاقتصادي في العالم:

أ–تعريف التكامل الاقتصادي:

يعرف التكامل الاقتصادي بأنه "عملية وحالة، إذ بوصفه عملية لكونه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة. وبوصفه حالة فإنه يتمثل في إنتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية"[1]. ويجب التفرقة بين التكامل والتعاون، إذ أن التعاون الاقتصادي يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز، مثال ذلك الاتفاقيات الدولية بخصوص السياسات التجارية، تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي دوليا، أما بالنسبة إلى التكامل الاقتصادي فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة في القضاء على قدر من التمييز، ومثال ذلك أن إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي، هو تعبير عن عمل من أعمال التكامل الاقتصادي [2].

ب– مقومات التكامل الإقتصادي وفق المنهج التجاري:

ينطلق المنهج التجاري للتكامل الإقتصادي من مقومات ثلاثة، هي[3]:

– استنفاذ الاقتصاديات القطرية لإمكانياتها الذاتية مما يجعل التشابك الإقتصادي الخارجي ضرروي لتطورها الإقتصادي.

– يؤدي التشابك الخارجي الشامل إلى تبعية الإعتماد المتبادل على المستوى الدولي.

– قلة مخاطر التبعية على المستوى الإقليمي، وتزايد فرص إقامة اعتماد متبادل مستقل على المستويين الإقليمي والعالمي، وهو ما يؤدي إلى تحقيق استقرار للعلاقات الاقتصادية، وبالتالي يجعل المضي نحو اتحاد اقتصادي يحقق منافع لجميع الدول الأعضاء، ومن ثم يهيىء لاتحاد سياسي.

ج– مراحل التكامل الاقتصادي : يمر التكامل الاقتصادي بأربع مراحل هي [4]:

[1] حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق**(القاهرة: دار الفكر العربي، 1998)، ص7.

[2] المرجع السابق، ص8.

[3] محمد محمود الإمام،التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2000، ص38.

[4] محمد الأطراش، "حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوربية المتوسطية"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،(العدد 272، سنة 2001)، ص79-80.

– **المرحلة الأولى:** هي إقامة منطقة تجارة حرة، وهي تتضمن الإزالة التدريجية وضمن إطار زمني معين متفق عليه للرسوم الجركية والرسوم الداخلية ذات التأثير المماثل والقيود الإدارية والكمية والنقدية على التجارة في السلع التي تنتجها الدول (وربما التجارة في الخدمات المنتجة من قبلها) المنضمة إلى المنطقة المذكورة.

– **المرحلة الثانية** : وهي الاتحاد الجمركي، ويتضمن بالاضافة إلى ما تتضمنه منطقة التجارة الحرة الإقامة التدريجية لجدار جمركي موحد للدول الأعضاء تجاه الدول غير الأعضاء، أي أن تصبح مثلا الرسوم الجمركية التي تطبقها الدول الأعضاء على الاستيراد من الدول غير الأعضاء متساوية.

– **المرحلة الثالثة** : فهي مرحلة السوق المشتركة، وتتضمن بالاضافة إلى ما يحتويه الاتحاد الجمركي إطلاق حرية انتقال الأشخاص والرساميل بين الدول الأعضاء.

– **المرحلة الرابعة** : فهي مرحلة الاتحاد الاقتصادي وتتضمن هذه المرحلة إجراء تنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.

– **المرحلة الخامسة** : هي مرحلة الوحدة الشاملة، وتتضمن بالاضافة إلى ما تحتويه مرحلة الاتحاد الإقتصادي، إنشاء عملة واحدة كوسيلة للتداول بين الدول الأعضاء، وتوحيد السياسات والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

يتضح مما سبق أن أدنى مراحل التكامل الاقتصادي هي منطقة التجارة الحرة، وأعلاها هي مرحلة الوحدة الاقتصادية، ومزيدا من التوضيح نورد الجدول التالي وفق تصنيف بالاسا.

جدول رقم (1–2): يوضح مراحل التكامل الاقتصادي وفق تصنيف بالاسا

صيغ التكامل	تحرير التجارة البينية	توحيد الرسوم الخارجية	حرية إنتقال عناصر الإنتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات الاقتصادية

منطقة التجارة الحرة	*				
الإتحاد الجمركي	*	*			
السوق المشتركة	*	*	*		
الإتحاد الإقتصادي	*	*	*	*	
الوحدة الشاملة	*	*	*	*	*

المصدر:محمد محمود الإمام،التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2000، ص40.

ج- مقارنة بين المنهجين التقليدي والحديث للتكامل الإقتصادي الإقليمي:

تطرح الإقليمية الجديدة بديلا للمنهج التقليدي للتكامل الإقليمي، يختلف عنه في معظم خصائصه، ويلخص الجدول رقم (1-3) أهم نواحي التباين بين الصيغتين التقليدية والبديلة، وذلك وفقا للأبعاد التي يصاغ بموجبها المنهج التقليدي. ويلاحظ أن هدف إحداث تكامل تام قد أخلى السبيل أمام هدف تحرير التبادل التجاري، وهو تحرير يتم مع دول متقدمة، أي أنه يعتبر تقنيا لإندماج فعلي فرضته الرأسمالية العالمية في مراحل تاريخية سابقة. كما أنه يتفق في جوانب عديدة مع النظام الذي أرسته اتفاقيات مراكش، في مقدمتها تحرير انتقال رأس المال، وهو ما يخلق فرصا جديدة أمام أصحاب رأس المال في الدول الأغنى. ورغم أن الحجة التي تستند إليها الترتيبات الإقليمية الجديدة هي أن رأس المال سوف يتجه إلى الدول الأقل نموا ليستفيد مما لديها من مزايا نسبية في تدعيم إمكانياته للإنتاج والتصدير إلى أسواق الدول الأعضاء الأكثر تقدما، فإن هذا الانتقال إن حدث يزيد من اعتماد الدول الأقل نموا على التكنولوجيات التي تفرضها الدول المتقدمة، بما في ذلك استيراد السلع الوسيطة من هذه الأخيرة. ولذلك نجد أن المسؤولين في الدول المتقدمة يؤكدون أن الجمع بين المسارين الإقليمي والمتعدد الأطراف يؤدي إلى تسريع التحرير

الشامل. بل إن البعض يرى أن ما أتت به المنظمة العالمية للتجارة، يضع حدا أدنى، غالبا ماتتجاوزه الاتفاقيات الإقليمية الجديدة، مما يساعد على تسريع حركة التحرير الشامل[1].

جدول رقم (1–3):

يوضح مقارنة بين الصيغتين التقليدية والجديدة للتكامل الإقتصادي الإقليمي

الخصائص	المنهج التقليدي للتكامل	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين (أعضاء متقدمون يتولون القيادة)
الاجتماعيةو الثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات، وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي
تحرير التجارة	اتفاقات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم/ أو اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز، لصالح الدول الأقل تقدما	غير مجاز، مع تعويض الأقل تقدما

[1] محمد محمود الإمام،التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص51-52.

نطاق التجارة	أساسا المنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات، مع التركيز على تعزيز التصدير
عنصر رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل	يفرض منذ البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما
عنصر العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة ويستكمل عند الإتحاد	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدما
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما
المرحلة النهائية	وحدة إقتصادية على أمل أن تفضي إلى وحدة سياسية	أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال
القائم بالأعمال والتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال وعابرات القوميات

المصدر : محمد محمود الإمام،التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2000، ص51-25.

ثانيا: التحليل النيو كلاسيكي للتكامل الإقتصادي الإقليمي: نتناول هذا العنصر من خلال مايلي:

1- تعريف نظرية الاتحاد الجمركي : هي تلك النظرية التي تقدم الإطار النظري المناسب لتحليل ودراسة أي نظام تجاري تمييزي مع تقييم آثاره الإقتصادية على باقي دول العالم.

2- النموذج الأساسي للإتحاد الجمركي: ومن بين مكونات هذا النموذج نجد:

قانون فاينر للإتحادات الجمركية: الذي يبنى على مجموعة من الفروض التحليلية التالية[1] :

- إفتراض في جانب الطلب عدم وجود إمكانيات للإحلال، بمعنى أن جميع المرونات السعرية للطلب مساوية للصفر، أي عديمة المرونة.

- إفتراض في جانب العرض خضوع الإنتاج لظروف النفقة الثابتة، بمعنى أن جميع مرونات العرض مساوية لمالانهاية.

[1] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية1994، ص 314.

ثالثا: نماذج عن التكتلات الاقتصادية في العالم: نتناول أهم التكتلات الاقتصادية في العالم كمايلي:

1- الإتحاد الأوروبي:

نشأت في أوروبا في منتصف القرن العشرين حركة متحمسة لتحقيق تكامل اقتصادي وسياسي للدول الأوروبية، وإن كان تكوين كتلة شيوعية من بعض دول أوروبا الشرقية قد حطم الأمال في توحيد أوروبا بأكملها. إلا أن حركة التكامل قد إستمرت في أوروبا الغربية بصفة خاصة، حيث أثمرت عن العديد من المنظمات الدولية (التي تتعد حدود السلطة القومية) والمنظمات التي اشتركت فيها عدة حكومات. وقد قامت هذه المنظمات بتشجيع التعاون بين دول أوروبا الغربية في الشؤون الاقتصادية والسياسية والعسكرية والعلمية وسعت إلى تقديم البنية القانونية لتوحيد أوروبا الغربية في النهاية. ولم تنجح محاولات دول أوروبا الشرقية في مجاراة هذا التكامل.

وبحلول عام 1945 تم إرساء مبادى حركة التكامل الأوروبي. وهدفت هذه الحركة إلى زيادة الرخاء الاقتصادي لكل أعضاء الاتحاد عن طريق إلغاء جميع الحواجز أمام حرية التجارة مثل الرسوم الجمركية والحصص، لتحرير حركة العمالة وإطلاق تحويل رأس المال. كما استهدفت الحركة تعزيز الرخاء بالاستخدام السليم لقدرات الدول الأعضاء ومواردها على مستوى القارة بدلا من انحصارها داخل الإطارات القومية الهادفة للاكتفاء الذاتي. كذلك يتم تعزيز هذا الرخاء عن طريق الإنتاج والتخصص على نطاق واسع.

وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية في ماستيريخت على معاهدة جديدة للوحدة الأوروبية في مارس 1992، وكانت قد أدخلت بنود هذه المعادلة الجديدة – وهي التي كان قد تم الاتفاق عليها في قمة ماستيريخت في ديسمبر 1991 – تعديلات جوهرية على معاهدة روما التي نشأت بموجبها الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957.

لقد استهدفت معاهدة ماستيرخت مايلي:

- سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار إتحاد أوروبا الغربية.
- السعي لإقامة اتحاد فيديرالي يشمل 340 مليون نسمة هم عدد سكان دول الجماعة.
- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز فيما بين دول الجماعة.
- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك مركزي أوروبي موحد، في موعد غايته أول يناير 1999، ليتحكم في إصدار العملة الأوروبية الموحدة. غير أن المملكة المتحدة هي الدولة الوحيدة من

دول الجماعة التي يسمح لها بحرية عدم الانضمام إلى النظام النقدي الموحد عند تنفيذه، إذا رفض البرلمان البريطاني ذلك[1].

2- رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)[2]:

تأسست رابطة أمم جنوب شرق آسيا في 8 أوت 1967 بمقتضى توقيع إعلان بنجكوك الذي وقع عليه روؤساء دول كل من: اندونسيا، ماليزيا، الفليبين، سنغافورة، تايلاند وهي الدول الخمس المؤسسة وقد انضمت برناوى إلى الرابطة عام 1986. وتهدف الرابطة إلى دعم التعاون الاقتصادي عن طريق إقامة مشروعات مشتركة وعن طريق تبادل الخبرات الاقتصادية والاستثمارات.

وقد تطورت رابطة أمم جنوب شرق أسيا بخطى متأنية بالتنوعات المتسعة لمصالحها الاقتصادية ومستوياتها للتنمية حتى أصبحت منظمة إقليمية متماسكة تعمل بصورة غير رسمية نحو الوصول إلى اتفاق جماعي في الرأي.

وقد ركزت رابطة أمم جنوب شرق آسيا في السنوات الأولى على مواجهة التهديدات الخارجية في الإقليم، ثم نقلت تركيزها من سياسي محض إلى اقتصادي. وقد قامت الأمم المشتركة في الرابطة بوضع الترتيبات لمنح امتيازات تجارية عديدة لبعضهم البعض تضمنت تخفيضات في التعريفة الجمركية وحوافز لتوسيع التجارة والاستثمار في الدول الأعضاء وإزالة الحواجز غير الجمركية.

3- اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا(NAFTA):

أصبحت اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا سارية المفعول ابتداء من أول يناير 1994. وقد خلقت هذه الاتفاقية أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم بحيث تمتد من القطب الشمالي حتى المنطقة الاستوائية وتضم 370 مليون نسمة. ويفوق عدد سكان المنطقة التي تغطيها اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (**NAFTA**) عن النموذج الذي أحتذته وهو جماعة الدول الأوروبية التي يبلغ عدد سكانها 343 مليون نسمة. ونتيجة للتوسع في التجارة الحرة فقد خلقت الاتفاقية فرص عمل وزادت من النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. وكان يفترض أن تشمل هذه الاتفاقية بحلول 2005 بقية نصف الكرة الأرضية[3].

---

[1] حسين عمر، الجات والخصخصة: الكيانات الإقتصادية الكبرى ، التكاثر البشري والرفاهية، مشكلات إقتصادية معاصرة، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 1997، ص 46.

[2] رجاء محمد مخاريطة، منظمات التكامل الإقليمي، ملحق مجلة الأهرام الاقتصادي، مركز الأهرام للدارسات الإستراتيجية عدد02 أكتوبر 1995، ص 14.

[3] رجاء محمد مخاريطة، منظمات التكامل الإقليمي، ملحق مجلة الأهرام الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص15.

وقد اعتبرت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (**NAFTA**) فرصة لاستمرار المكسيك في سياسة الإصلاح الإقتصادي التي أستهلها الرئيس " كارلوس ساليناس جورتاري" منذ توليه منصبه في عام 1988. وقد تمنى واضعو السياسة في كل من الولايات المتحدة والمكسيك أن تقلل الاتفاقية من نسبة الفقر في المكسيك وأن تبطيء من الهجرة غير القانونية من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك عن طريق تشجيع فرص اقتصادية أكبر داخل المكسيك نفسها. أما الشركات الأمريكية والكندية فتحصل بمقتضى الاتفاقية على مدخل إلى سوق سريع النمو بالاضافة إلى فرصة خفض تكاليف الإنتاج عن طريق الانتقال إلى موقع جديد في المكسيك حيث تقل الأجور.

وتفرض إتفاقية (**NAFTA**) تعريفة موحدة على جميع السلع المستوردة للبلدان الثلاث وبذلك تتخلص بصورة فعالة من الرسوم الجمركية الخاصة التي سمحت لدول أخرى بشحن بضائع بقيمة رخيصة إلى الولايات المتحدة عن طريق المكسيك.

4- مجموعة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والباسيفيك (APEC):

بدأ هذا التكتل في نوفمبر من عام 1989 في الاجتماع الوزاري الذي أقيم في "كانبرا باستراليا" مع ممثلين عن 12 دولة مشاركة. وكان يضم هذا التكتل 18 دولة في مطلع عام 1997 (استراليا، بروناي، كندا، شيلي، الصين، هونج كونج ، إندونيسيا، اليابان، جمهورية طوريا، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، بابوا غينيا الجديدة، الفليبين، سنغافورة، تايوان، تايلاند، الولايات المتحدة الأمريكية)، ومعظمهم يشارك في تكتلات فرعية أخرى للتجارة الحرة. حيث اتفقوا على تشكيل منطقة تجارة حرة، تقوم يتحرير تجارتها والاندماج في هذا التكتل الجديد بنهاية 2020، ويعتبر هذا التكتل أكبر تكتل عالمي حتى الآن مبلورا للأبعاد العالمية وبدلالة الناتج المحلي الإجمالي لهذا التكتل، من المحتمل أن يصبح هذا التكتل ذو الأثر الأكبر على تسيير دفة الاستثمار والتجارة الدولية خلال الثلاثين عاما القادمة[1].

5- التعاون والتكامل الإقتصادي على مستوى القارة الإفريقية والمستويات الأدنى[2]:

تتميز افريقيا بأنها تعرضت لعدد من التحولات الجوهرية المتزامنة منذ منتصف القرن الماضي، كان لها مغزاها بالنسبة إلى جهود التكامل بين دولها. الأول تسارع حركات الاستقلال وما صاحبها من صراعات، حيث كانت من أواخر مناطق العالم التي تخلصت من روابط الاستعمار القديم. الثاني هو ظهور كيانات قطرية هشة، لم تكن مهيأة لتسيير شؤون مجتمعاتها بالكفاءة المطلوبة. ولكنها كانت معتزة بالمحافظة على سيادتها، الأمر الذي أثر على موقفها من

[1] عماد محمد الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[2] محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، 2004، ص73-74.

مبدأ الاندماج الإقليمي. الثالث هو ماظهر مقابل ذلك من نزاعات للتوحد، إن لم يكن على مستوى القارة فعلى الأقل لأقاليمها الرئيسة. أما البعد الرابع والأهم أن الهياكل المؤسسية والبنيات الأساسية التي خلفها الاستعمار كانت موجهة لتكريس الإلحاق بالمراكز الاستعمارية في تقسيم عمل بعزي إلى مزايا نسبية مفتعلة، ألزمت المستعمرات بالتخصص في القطاعات الأولية المنتجة لخامات لازمة لتسيير عجلة الصناعة في المراكز الاستعمارية، وهو ما أفقدها قواعد تقسيم العمل فيما بينها، وجعل بناء هذه القواعد عملية مرتفعة التكلفة صعبة المنال بالقدرات المحلية المحدودة. الخامس أن خضوع مجموعة من الدول للمستعمر نفسه أوجد روابطك ثقافية معه أقوى من الروابط العرقية والقبلية بين شعوبها، مما أدى إلى تقسيم دول القارة لمناطق، بعضها ناطق بالإنجليزية والآخر بالفرنسية، بينما الجنوب خضعا لقوى أخرى كالبرتغال وبلجيكا. وأثر هذا على عمليات التجمع الإقليمي بأكثر من تأثير. ولعل من بين أهم محاولات التكامل في إفريقيا نجد:

منظمة الوحدة الإفريقية، الجماعة الاقتصادية الإفريقية، الإتحاد الإفريقي، برامج التنمية القارية النيباد.

أما بالنسبة للتكامل الإقليمي على المستوى الإقليمي فمن بينها نجد:

الكوميسا (**COMESSA**) السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، تجمعات الوديان، جماعة شرق إفريقيا، الإتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا، منظمة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا، الإتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى، أودياس.

6- التكتلات الاقليمية على مستوى المنطقة العربية : نتناول في هذا العنصر ثلاثة حالات ، ويتعلق الأمر، بمنطقة التجارة العربية الكبرى، وإتحاد المغرب العربي، ومجلس العاون الخليجي:

أ- منطقة التجارة العربية الكبرى: تعتبر مشروع بالغ الأهمية لإقامة شراكة إقتصادية بين الدول العربية من خلال التحرير التدريجي لإنتقال السلع ورؤوس الأموال البينية. كما تعد أهم رابط إقتصادي متعدد الأطراف يجمع الدول العربية.

- نشأة المنطقة:

أقر المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية في دورته رقم 59 بتاريخ 19 فيفري 1997، البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى [1]، من خلال تفعيل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري

[1] Arab Free Trade Area (AFTA)

فيما بين الدول العربية، والتي سبق أن أقرها المجلس عام 1981. وقد صادقت على الإتفاقية حتى الآن 19 دولة عربية.

وقد بدأ تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية، منذ 01 يناير 1998، على أن تكتمل هذه المنطقة بمضي عشر سنوات منذ ذلك التاريخ وبالتحديد في 31 ديسمبر 2007 ، وقد تم تخفيض هذه الفترة إلى نهاية سنة 2005. وكانت إستجابة الدول العربية خلال السنة الأولى من التطبيق مرتفعة، حيث بلغ عدد الدول العربية التي أعلنت عن إتخاذها لإجراءات التنفيذ أربعة عشر دولة عربية[1]، في أول يناير 1999.

ب – إتحاد المغرب العربي:

يعتبر إتحاد المغرب العربي– إذا كتب له النجاح– تكتل بالغ الأهمية نظرا لموقعه الجيوستراتيجي ، حيث يغطي شمال إفريقيا وجنوب البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي فهو يربط إفريقيا وآسيا بأمريكا ويربط المحيط الهندي بالمحيط الأطلسي عبر المتوسط وقناة السويس من جهة، وتزخر بها بلدان الاتحاد بثروة إقتصادية هائلة (بترول، فوسفات، ثروة سياحية وزراعية، هيكل صناعي متنوع)، إضافة لحجم السوق في هذه البلدان، الذي يتجاوز 75 مليون مستهلك من جهة أخرى.

لقد كانت ندوة طنجة بالمغرب (وهي الندوة التي لم تنعقد بسبب اختطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي في 22 أكتوبر 1956) أول بادرة تجمع من حولها اتفاق زعماء الدول المغاربية الثلاث أنذاك، المغرب، الجزائر، وتونس، لإرساء أسس البناء المغاربي[2].

وتم انتظار أكثر من ثلاث عقود، ليأتي بيان زرالدة الذي جمع قادة دول المغرب العربي بتاريخ 10 جوان 1988 –على هامش القمة العربية غير العادية التي عقدت بالجزائر– والذي كان له الفضل في الخروج بإعلان قيام اتحاد المغرب العربي والتوقيع على معاهدة إنشائه بتاريخ 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش من طرف قادة دول المغرب العربي، وكان الهدف من قيام هذا الاتحاد هو[3]:

+ تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها البعض.
+ تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
+ المساهمة في صيانة السلم القائم على العدل والانصاف.

[1] الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب مصر.

[2] عز الدين بن تركي والطاهر هارون،" مبررات اتحاد المغرب العربي وتحديات العولمة"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة، (العدد السادس، جوان 2002)، ص63.

[3] 28/06/2007,http:// www.maghrebarabe.org /ar/index.htm

+ نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

+ العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وإنتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.

ومن أجل تحقيق السياسة المشتركة المرسومة لدول الاتحاد في مختلف المجالات الدولية – الاقتصادية، الثقافية – قرر قادته إنشاء هياكل ومؤسسات اتحادية نصت عليها معاهدة الاتحاد [1]. كما قام مجلس الرئاسة المغاربي في أول لقاء له في جويلية 1990 بوضع التوجهات الكبرى لاستراتيجية إقليمية، تتمحور أهدافها الرئيسية فيما يلي:

+ تحقيق الأمن الغذائي المغاربي.

+ ترقية الموارد البشرية والطبيعية.

+ التعجيل بتطبيق برنامج تكثيف المبادلات.

+ وضع سياسات مشتركة في جميع الميادين.

وأوصى مجلس الرئاسة بالشروع في تحقيق الأهداف المسطرة ابتداء من سنة 1992 وفق المراحل الأربعة التالية:

+ إقامة منطقة تبادل حر (1992).

+ إقامة اتحاد جمركي (1995).

+ إنشاء سوق مشتركة مغاربية(2000).

+ ثم الوصول إلى إرساء اتحاد اقتصادي كأخر وأسمى مرحلة يبلغها اتحاد المغرب العربي2.

كما قرر مجلس رئاسة الاتحاد في دورته العادية الرابعة المنعقدة بالمملكة المغربية يومي 15 و16 سبتمبر 1991 تحديد مقرات المؤسسات المغاربية التي تم إنشاؤها[3].

ج– مجلس التعاون الخليجي:

– نشأة المجلس[1]:

[1] مجلس الرئاسة، مجلس للوزراء الأولين، مجلس لوزراء الخارجية، لجنة المتابعة، لجان وزارية، أمانة عامة للاتحاد، مجلس شوري، هيئة قضائية.

[2] عز الدين بن تركي والطاهر هارون،**مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية** ، ص63-64.

[3] مجلس الشورى المغاربي(الجزائر)، الهيئة القضائية (موريتانيا)، المصرف المغاربي للاشتثمار والتجارة الخارجية (ليبيا).

بدأت الجهود المكثفة لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في عمان بالأردن في شهر نوفمبر 1980، حيث أطلع الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت الزعماء الخليجيين على التصور الكويتي لإستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات، وكان التصور الكويتي يقوم على تقوية الروابط بين الدول الخليجية العربية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والنفطية والثقافية والعسكرية في إطار تنسيق مشترك تجمعه إستراتيجية شاملة، وقد رحبت دول المنطقة بالأفكار الكويتية بشكل عام،وفي فبراير عام 1981 عقد في الرياض مؤتمر ضم وزراء خارجية دول الخليج العربية الست وهى:

(دولة الإمارات العربية المتحدة – دولة البحرين – المملكة العربية السعودية- سلطنة عُمان – دولة قطر – دولة الكويت) حيث تم مناقشة خطة العمل المقدمة من دولة الكويت.

وقد أسفر اجتماع الرياض عن الاتفاق على إنشاء مجلس للتعاون بين هذه الدول وفضلت دول الخليج أن يقوم المجلس على شكل تعاون بين الدول الأعضاء وليس في شكل وحدة أو اتحاد، وفى 9 مارس 1981 عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الست اجتماعات في مسقط بسلطنة عُمان وتمت فيها الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس، كما تم التوقيع بالأحرف الأولى على النظام الأساسي للمجلس.

وفى الفترة من 25 – 26 مايو 1981 عقد في "أبو ظبي" مؤتمر القمة الأول لدول الخليج العربية الست، ويعتبر هذا الاجتماع المؤتمر التأسيسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتم في هذا الاجتماع التصديق النهائي على النظام الأساسي لمجلس التعاون، مما يشكل بداية قانونية للمجلس، كما تم التصديق على اختيار أول أمين عام للمجلس "السيد عبد الله يعقوب بشارة" والموافقة على تشكيل هيئة لتسوية المنازعات، والنظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري وتشكيل لجان مشتركة لتعزيز التعاون بين دول المجلس في شتى المجالات.

كما وقع ملوك ورؤساء الدول الأعضاء الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وذلك في الدورة الثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون التي عقدت في مدينة الرياض في الفترة من 10 – 11 نوفمبر 1981، وعلى الرغم من أن الميثاق المنشئ لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981 قد حدد بوضوح الهيكل التنظيمي للمجلس، فإنه استطاع التفاعل مع التطورات الإقليمية والعالمية خلال العشرين عامًا الماضية من خلال إنشاء آليات لتفعيل أداء المجلس، سواء على صعيد القضايا الداخلية أو على صعيد علاقاته الخارجية.

– الاتفاقية الاقتصادية الموحدة [2]:

[1] وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 247.

[2] المرجع السابق، ص248.

شهدت الدورة الثانية للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون التي انعقدت في الرياض في الفترة من 10-11نوفمبر 1981، إقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وكان وزراء المال والاقتصاد قد وقعوا عليها بالأحرف الأولى في الرياض في 8يونيو 1981، ثم تم بحثها من قبل المجلس الوزاري الذي انعقد في الطائف خلال الفترة 8/31-1981/9/1. وواصفًا لهذه الخطوات، أشار البيان الختامي للدورة الثانية، إلى أن المجلس الأعلى:

"إذ يتخذ هذه الخطوة الهامة مستلهمًا أماني المواطن في إزالة الحواجز بين الدول الأعضاء وفي تقوية الترابط بين شعب المنطقة، يدرك أنها السبيل الأمثل لتأمين التقدم والازدهار لجميع دول المجلس"، وبالإضافة إلى الموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، تقرر أن تكون لجنة التعاون الصناعي لجنة دائمة لدول مجلس التعاون.

وفي دورته الثالثة بالمنامة، تابع المجلس الأعلى تطورات تنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، حيث بدأ تنفيذ المرحلة الأولى منها في مطلع مارس 1983، معضدًا ذلك بقرارين آخرين هما:

- الموافقة على "إنشاء مؤسسة الخليج للاستثمار برأسمال قدره مليارين ومائة مليون دولار أمريكي".

- الموافقة على "تحويل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس إلى هيئة خليجية تختص بالمواصفات والمقاييس في دول المجلس".

وقد قررت الاتفاقية في جانبها التجاري، معاملة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية الصادرة والواردة بين الدول الأعضاء معاملة المنتجات الوطنية، وإعفاءها من الرسوم الجمركية وغيرها، أما في مواجهة العالم الخارجي، فتطبق دول المجلس تعريفة جمركية موحدة يتم الاتفاق على حدها الأدنى، بحيث تطبق تدريجيا خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية. وتطبق الدول الأعضاء قوائم موحدة للسلع غير المسموح بمرورها فيما بينها، كما يقوم الأعضاء بتطبيق سياساتهم وعلاقاتهم التجارية تجاه الدول الأخرى والتكتلات والتجمعات الاقتصادية والإقليمية، بما يخلق قوة تفاوضية جماعية لها إتجاه الأطراف الأجنبية.

- الاتحاد الجمركي:

يعتبر قرار قيام إتحاد جمركي لدول مجلس التعاون الخليجي من القررات الهامة في مسيرة المجلس، ويعد خطوة كبيرة في طريق الوحدة الإقتصادية، حيث يجعل هذا المجلس من التكتلات الاقتصادية العملاقة في العالم النامي، كما يوفر للمجلس فرصة تكوين تكتل تفاوضي يوازن التكتل الأوربي ويستطيع، من ثمَّ، أن يفرض حلولا عادلة للمشكلات العالقة بينهما، بعد أن إشترط الإتحاد الأوروبي على المجلس قيام إتحاد جمركي لإقامة شراكة بين الطرفين، كما سبق وقلنا.

فقد قرر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت بدولة قطر يومي 21 و22 ديسمبر 2002 مباركة قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في الأول من يناير 2003، وأقر جملة من الإجراءت والخطوات التي اتفقت عليها لجنة التعاون المالي والاقتصادي (وزراء المالية والاقتصاد في دول المجلس) لقيام الاتحاد الجمركي لدول المجلسن ومن أهم هذه الإجراءات والخطوات نجد:

- تحديد موعد لتطبيق الاتحاد الجمركي، يتم البدأ في التطبيق في أول يناير 2003.
- تحديد مفهوم[1] الاتحاد الجمركي وأسسه، حيث يقوم هذا الأخير على:

- تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
- قانون جمركي موحد.
- إعتماد لوائح وأنظمة متماثلة لدول المجلس في المجالات ذات الصلة.

- توحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاسترادج والتصدير وإعادة التصدير في دول المجلس.
- يتم تحصيل الرسوم الجمركية عند نقطة دخول واحدة.
- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ بعين الإعتبار تطبيق أنظمة الحجز البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة.
- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

ويؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى الاستفادة من اقتصاديات الحجم وزيادة المنافسة، ورفع الكفاءة في الانتاج والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وبالتالي فتح مجال أوسع للاستثمار البيني، وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس للحصول على شروط أفضل للتجارة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى[2].

رابعا: التكتلات الاقتصادية والتجارة العالمية :

[1] يقصد بالاتحاد الجمركي تلك المنطقة التي تستبعد فيها الرسوم والضرائب الجمركية واللوائح والإجراءات المقيدة للتجارة بين دول الاتحاد، وتطبق فيها رسوم وضرائب جمركية ولوائح تجارية وجمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

[2] 28/06/2007,http:// www.gcc-sg.org/custons1.html

من الملاحظ على التكتلات الاقتصادية التي تكونت في العالم، أن الصراع والتنافس فيما بينهم على التجارة والأسواق العالمية ينحصر بين ثلاثة تكتلات اقتصادية عملاقة وهي تكتل الأبيك والاتحاد الأوروبي والنافتا. وأن هذه المنافسة ستزيد من حجم التجارة العالمية والرفاهية الاقتصادية على المستوى العالمي خاصة في ظل التطورات المواتية في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، حيث ازدادت هذه الاستثمارات من 760.3 بليون دولار أمريكي في عام 1996 إلى ما يقرب من 937.6 بليون دولار في عام1999 ثم إلى 1200 بليون دولار في عام 2000. ولمزيد من التوضيح نورد الجدول التالي رقم (1-4):

جدول رقم (1-4): يوضح

تجارة أهم التكتلات الاقتصادية في العالم لسنة 2000

التكتل	الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)	% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي	التجارة في السلع (تريليون دولار)	% من التجارة العالمية في السلع
الإتحاد الأوروبي	6	% 19	3.38	% 36.83
النافتا	11.1	% 35.2	2.9	% 23
الأبيك	18.7	% 59.4	5.944	% 47.2

الآسيان	**1.2**	**% 3.8**	**1.512**	**% 12**
إجمالي العالم	**31.5**	**100**	**12.6**	**100**

المصدر: عماد محمد الليثي، التبادل الدولي: دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2002)، ص 165.

يتضح من الجدول أعلاه رقم (04) أن التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير تهيمن على التجارة العالمية وتستحوذ على نصيب الأسد ، ويتعلق الأمر بتكتل الأبيك، والإتحاد الأوروبي، إضافة إلى تكتل النافتا بأكثر من 75 % ، في حين أن التكتلات التي تكونت في الدول النامية ذات أوزان ضعيفة هشة ، وهو ما يدعو إلى إقامة تكتل إقتصادي إقليمي يختص بمجموع الدول النامية ينافس التكتلات الاقتصادية الأخرى.

خامسا: المناطق الحرة[1]:

ترجع فكرة المناطق الحرة إلى نحو ألفي عام مضت، أي منذ عصر الأمبراطورية الرومانية، وكانت أول منطقة حرة معروفة هي جزر DELOS في بحر ايجا، حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الأمبراطورية.

وقد تطورت المناطق الحرة عبر الزمن مع تطور طبيعة عملها فالمناطق الحرة للتصدير تمثل في الوقت الراهن النمط السائد للمناطق الحرة، ويقدر عدد المناطق الحرة في العالم بحوالي 1900 منطقة إقتصادية حرة.

تعرف المنطقة الحرة بشكل مبسط بأنها: جزء من أراضي الدولة تسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك والاستيراد والتصدير والنقد، من هنا كانت تسمى المنطقة الحرة.

تهدف الدول المضيفة من إنشاء المناطق الحرة في أراضيها إلى تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية:

[1] أوسرير منور، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)، مقال في مجلة الباحث الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الثاني، 2003، ص40-42.

- إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية التي يكون الهدف من إقامتها هو التصدير.
- زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي.
- قيام المشروعات الإنتاجية التي تعمل على سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلا من الواردات لكل من السلع الاستهلاكية والإنتاجية.
- استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتي تجلب معها التقنيات الحديثة في الإنتاج والإدارة.
- تنشيط حركة التجارة الدولية والداخلية.
- خلق فرص عمالة جديدة، ورفع مستوى المهارات الفنية والإدارية بما تستحدثه مشروعات المناطق الحرة من معرفة فنية حديثة وتكنولوجيا متطورة والحد من مشكلة البطالة.

بعدما تناولنا في هذا المبحث الإقليمية كمظهر من مظاهر النظام التجاري العالمي الجديد من خلال التطرق إلى مفهوم الإقليمية، وأشكال التكامل الاقتصادي، وبعض نماذج التكتلات الاقليمية في العالم، ثم المناطق الحرة كشكل من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر، نستعرض في المبحث الموالي التطور التكنولوجي والمعلوماتي الرهيب وآثره على إنسياب حركة التبادل التجاري الدولي، من خلال ما يعرف بالتجارة الكترونية.

خلاصة الفصل الأول:

استعرضنا في هذا الفصل الجوانب المختلفة لمفهومي الإقليمية والتعددية بالنسبة للتجارة الدولية، وما افرزه كل من المفهومين من ترتيبات جماعية لتحرير التجارة، سواءا كانت في صورة مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية، أو ترتيبات تكاملية إقليمية وعبر إقليمية بين مجموعات الدول المختلفة عبر أرجاء العالم وعلى اتساعه، إضافة إلى المناطق الحرة التي أخذت أشكال حديثة مع التحولات الاقتصادية العالمية سواء من خلال تحرير تدفق الإستثمارات الأجنبية أو من خلال تحرير المبادلات التجارية التي أخذت أشكال أكثر إتساعا من مناطق بعينها في أقاليم جمركية ضيقة، ونعني بذلك مناطق التبادل الحرة التي يمكن أن تتسع لعدد هائل من الدول.

إن أهم التغييرات التي أفرزها النظام التجاري العالمي الحالي تكمن في زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين البلاد المختلفة، فقد ارتبطت كل دول العالم بشبكة كثيفة من العلاقات التجارية والمالية والنقدية وزالتكنولوجية، الأمر الذي أدى إلى زيادة درجة تعرض الاقتصاديات الوطنية لعدد من الصدمات الخارجية، وهو ما يعد إختيارا صعبا لصانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية والتي تعاني من تدهور معدلات تبادلها الدولية على المدى الطويل.كما أن التغييرات المناخية التي يعرفها العالم كان لها الأثر الكبير في حركة التجارة العالمية، هذه الحركة التي أثرت بشكل أو بأخر على حياة الأفراد والمجتمعات. تبعا لذلك سنتناول في الفصل الموالي البيئة ومظاهر اختلال التوازن البيئي.

الفصل الثاني

البيئة ومظاهر اختلال التوازن البيئي

مدخل :

إن البيئة نظام ديناميكي معقد، يحوي الكثير من المكونات التي تتفاعل فيما بينها محدثة ذلك النسق الطبيعي المتوازن الذي قدره سبحانه وتعالى لها، غير أن قصور الإنسان في فهم وإدراك وجوب الحفاظ على هذا التوازن أفضى به إلى تخريب البيئة – بكل مكوناتها – والإخلال بتوازنها، فبات مهددا في بقائه على وجه الأرض.

أصبحت بهذا إشكالية البيئة من بين أهم الإشكاليات المصيرية التي تواجه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين، وعلى الرغم من الحساسية والتعقيد الذي تتصف به المشاكل البيئية، من حيث طبيعتها واتصالها بحياة الناس ومستوى معيشتهم ورفاههم في الحاضر والمستقبل، ورغبتهم في تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي فإنه لابد من التأكيد على أن حماية المورد الطبيعي من التلوث والاضمحلال أمر يعد في غاية الأهمية.

وعلينا أن ندرك أنه ما لم تسترشد التنمية الاقتصادية بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية فسوف تكون لها نتائج غير مرغوبة، أو فوائد ضئيلة وآنية، أو قد تخفق تماما.

ويتوجب علينا جميعا أن ندرك حقيقة محدودية الموارد وقدرات استيعاب النظم البيئية، كما ينبغي وضع سياسات وخطط لا تؤدي إلى تفاقم النزاعات حول الموارد المحدودة، وتحفظ للبشر حقهم في بيئة نظيفة وقابلة للاستمرار، لذلك نتناول هذا الفصل في مباحث ثلاثة، حيث نتطرق في المبحث الأول لبعض المفاهيم حول البيئة ونشأة علم البيئةو عوامل توازنها.

أما المبحث الثاني فنعرض فيه أهم مظاهر وتبعات اختلال التوازن البيئي والتكاليف المرتبطة بالتخلص من التلوث، ثم علاقة النشاط الاقتصادي بالتلوث.

في حين نتناول في المبحث الثالث أثر النمو الاقتصادي على التوازن، البيئي ونظرية التنمية المستدامة التي اقترحتها قمة الأرض 1992 كبديل للتنمية الاقتصادية بمفهومها الكلاسيكي.

المبحث الأول: توازن البيئة

يقصد بتوازن البيئة توازن الأنظمة البيئية، وتفاعل مكونات البيئة الحية وغير الحية على نحو يكفل استمرار أداء الأنظمة البيئية لوظائفها، باعتبار النظام البيئي وحدة من وحدات البيئة، فإن توازن الأنظمة البيئية كوحدات فرعية يعني توازن البيئة الكلية.

وعليه سوف يأتي هذا المبحث في عنصرين،ندرس في العنصر الأول مفهوم البيئة، ونتناول في العنصر الثاني مظاهر توازن البيئة.

أولا: ماهية البيئة :نتناول في هذا العنصر النقاط التالية:

1- مفهوم البيئة:

في الثلث الأخير من القرن الماضي ولغاية الآن حققت كلمة البيئة رواجا وانتشارا، لم تحظ به أية كلمة أخرى، وأصبح الجميع يتكلم عن البيئة كلما أراد التعبير عن مفاهيم، تتعلق بتلوث البيئة وتدهورها، وكأنما اقتصرت المواضيع البيئية على جميع الأشياء والأمور التي تحمل المخاطر والأمراض، والأضرار التي قد تلحق بالإنسان، ومحيط معيشته، وعليه تعددت وتنوعت المفاهيم التي أعطيت للبيئة، وإن اتفقت جميعها في الإطار العام، غير أنها تختلف في الجزئيات، وفقا لإستخدامات هذا المصطلح في فروع العلوم المختلفة.

ويمكننا تقسيم هذه المفاهيم المتباينة إلى قسمين رئيسيين، يختص الأول بالمفهوم الإيكولوجي للبيئة، والذي يركز على البيئة التي تحيط بالإنسان، أما الثاني فهو المفهوم الأوسع والأشمل والذي تبناه مؤتمر ستوكهولم سنة 1972. وفيما يلي المفهومين:

أ- المفهوم الأيكولوجي:

تعرف البيئة إيكولوجيا على أنها، مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن، أو التي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية المتواجدة في مكان وتؤلف وحدة إيكولوجية مترابطة[1].

[1] ريكاردوس الهبر :طبيعة الإنسان، نقلا عن: عامر محمود طراف، إرهاب التلوث والنظام العالمي، الطبعة 1 ، بيروت 2002، ص 17.

كما تعرف بأنها، مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية[1].

ويرى الاقتصادي كوبر Cooper أن الإطار البيئي يتكون من ثلاثة عناصر متداخلة مع بعضها وهي: البيئة كمصدر للترفيه والتمتع بالمناظر الطبيعية، والبيئة كمصدر للموارد الطبيعية، والبيئة كمستودع لاستيعاب المخلفات[2]. ولأن الإنسان يستمد كل ما يلزمه من مأكل ومشرب وملبس من البيئة التي يمشي فيها حتى تستمر حياته بشكل طبيعي، فإن البعض يتجه إلى تعريف البيئة بأنها، كل ما يحيط بنا ونتصل به اتصالا مباشرا أو غير مباشر وهي مجموعة المنظومات التي تتصل بحياتنا ونشاطنا وعليها نعتمد في معيشتنا[3].

تبعا لماسبق، يمكننا أن نلاحظ أن المفهوم الإيكولوجي للبيئة مفهوم ضيق لا يربط بين البيئة وبين العادات والتقاليد التي ترتبط بسلوك الإنسان وأنشطته الإنتاجية والاستهلاكية.

ب– مفهوم البيئة وفقا لمؤتمر ستوكهولم:

يرى الكثير من المهتمين بالدراسات البيئية، أن البيئة هي الإطار الذي يشمل عناصر الحياة التي تحيط بالإنسان كلها، وقد توج مؤتمر ستوكهولم، هذا الاتجاه حيث أعطى مفهوما واسعا للبيئة فأصبحت وفقا لهذا المفهوم: كل شيء يحيط بالإنسان.

وعليه فإن البيئة أصبحت تدل أكثر من مجرد مخزون لعناصر الطبيعة بل هي،رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته[4].

وأخيرا وبعد عرضنا مجموعة من المفاهيم التي تحاول تعريف البيئة، فمنها ما يندرج ضمن المفهوم الأيكولوجي، والبعض الآخر ضمن مفهوم ستوكهولم الواسع للبيئة.

ولأن طبيعة هذه الدراسة اقتصادية فسوف نتناول من التعاريف السابقة ما يتواءم معها، فنتطرق لعلاقة الإنسان بالبيئة في إطار النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيش فيه.

---

[1] موسوعة العلوم والتكنولوجيا، نقلا عن: محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة1 ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر 2002، ص 14.

[2] كارلوس كوبر ، النمو الاقتصادي والبيئة، نقلا: عن محمد الصالح الشيخ ،مرجع سبق ذكره، ص15.

[3] – هاني عبيد، الإنسان والبيئة منظومات الطاقة والبيئة والسكان، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 161.

[4] اليونسكو ، المشكلات البيئية الرئيسية في المجتمع المعاصر، نقلا عن: أحمد عبد الرحيم السايح وأحمد عبد عوض، قضايا البيئة من منظور إسلامي، الطبعة1، مركز الكتاب للنشر، مصر ، 2004، ص 30.

فالاقتصاد ينظر إلى البيئة باعتبارها أصلا متراكبا تمدنا بمختلف الخدمات، إذ توفر لنا نظم دعائم الحياة التي تكفل بقاءها، وكمثل الأصول الأخرى نأمل في منع اهتلاك قيمتها حتى يمكن أن تستمر في عطائها، فالبيئة تزود الاقتصاد بالمواد الخام التي تدخل في العملية الإنتاجية، لتتحول إلى منتجات استهلاكية، والطاقة تولد وقودا لعملية التحويل المذكورة، وفي النهاية تعود هذه المواد الخام والطاقة إلى البيئة في صورة نواتج مهملة[1].

واستنادا إلى ما سبق يمكن أن نبين أن البيئة تنقسم إلى أنواع مختلفة، وذلك حسب مكوناتها، ويمكن تلخيص هذه التصنيفات المختلفة لأنواع البيئة على النحو التالي :

– البيئة الطبيعية[2]:

وتشمل كل مظاهر الوجود المادي المحيط بالإنسان الأرض (القشرة الأرضية) وخصائصها من حيث:

- التربة: طبوغرافيا السطح الخارجي، التكوين الجيولوجي وما يتعلق به من ظروف خاصة (الزلازل، التصدعات، الانزلاقات).
- الموقع الجغرافي والمناخ.
- الغلاف الحيوي، ويضم مجموعات الأحياء (مملكة الحيوان، النبات والأحياء الدقيقة).
- الغلاف الجوي.
- الغلاف المائي.
- الخصائص الفيزيائية (الضوء، الجاذبية، المغناطيسية، الإشعاعات).

– البيئة الاصطناعية[3]:

وتشمل ما عمله وشيده الإنسان، من أجل راحته، وما ترتب عل ذلك من آثار:

- استعمالات الأراضي (للسكن، للصناعة، للزراعة).
- البنية التحتية والخدمات العامة (التزويد المائي، إدارة النفايات الصلبة والسائلة، تصريف مياه الأمطار، مصادر الطاقة والتنقل).
- مستوى الضجيج والاهتزاز.

---

[1] توم تيتنبرج، ترجمة جلال البنا، نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية والقوانين المعالجة لها مسار التجربة الأمريكية، المجلس الأعلى للثقافة،مصر، 2000، ص19.

[2] جمال أحمد الحسين ، الإنسان وتلوث البيئة، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن 2004، ص 14.

[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

- درجة تلوث الماء والعوامل المؤثرة.

– البيئة الاجتماعية[1]:

وتشمل النظم والعلاقات التي تحدد أنماط حياة البشر فيما بينهم سواء كانت سياسية، اقتصادية وقانونية، كما تشمل القيم الروحية، الخلقية التربوية، أنماط السلوك الإنساني وتطورها.

– البيئة الجمالية[2] :

وتشمل المناطق الأثرية والتاريخية والمناظر الطبيعية ومناطق الترفيه.

– البيئة الاقتصادية:

وتعبر عن مستوى العمل والبطالة، مستوى الدخل العام للسكان، والطبيعة العامة للاقتصاد[3].

كما قد تعرف البيئة الاقتصادية على أنها: أوجه النشاط التي تستخدم معطيات البيئة لإشباع حاجات الإنسان بما يكفل الحفاظ على هذه المعطيات بالاختيار بين بدائل استخدامها لمعايير اقتصادية.[4]

2 – علم البيئة:

بعد أن تطرقنا لمفهوم البيئة ورأينا ذلك التباين والاختلاف في تحديد مفهوم واحد لهذا المصطلح، سوف نعرض الآن إلى علم البيئة ونوضح الفرق بينه وبين علم الإيكولوجي Ecology.

وبما أن البيئة هي: مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية.

لقد أصبحت الحاجة لدراسة علاقة الكائنات الحية بالبيئة الطبيعية التي تعيش فيها، وخاصة تلك العوامل الرئيسية التي يرجع إليها النصيب الفعال: كالضوء، الحرارة والرطوبة، ومن هنا نشأ علم الإيكولوجي، الذي يبحث في أحوال البيئة الطبيعية ومجموعات النباتات والحيوانات التي تعيش فيها، وكلمة إيكولوجي Ecology مستمدة من اللغة اليونانية وهي مكونة من مقطعين Oikos والتي تعني مكان المعيشة، و Logus وتعني دراسة، وعليه فإن كلمة إيكولوجي تعني علم دراسة أماكن معيشة الكائنات الحية وكل ما يحيط بها، ولم يظهر هذا المصطلح إلا في

[1] محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع، مصر 2003، ص 10.

[2] جمال أحمد الحسين، الإنسان وتلوث البيئة، مرجع سابق، ص 14.

[3] المرجع السابق ، ص 15.

[4] محمد عبد البديع ، مرجع سبق ذكره، ص 11.

منتصف القرن التاسع عشر حيث استخدم من طرف العالم الطبيعي هنري ديفيد HENRY DAVID عام 1858[1].

ولقد درجنا في اللغة العربية على إطلاق اسم علم البيئة على مصطلح إيكولوجي حتى بات لصيقا به، فاختلط بذلك الأمر بين مفهوم البيئة Environnement، وكأن عالم الإيكولوجي Ecologist وعالم البيئة Environnementaliste، يبحثان في مجال عمل واحد، غير أن الواقع يختلف عن ذلك تماما، فعلم الإيكولوجي يهتم بدراسة وتركيب ووظيفة الطبيعة أي أنه يعنى بما يحدد الحياة، وبكيفية استخدام الكائنات الحية للعناصر المتاحة[2]، أي أنه يدرس الأنظمة البيئية والأصح أنه يطلق عليه اسم التبيؤ.

أما علم البيئة فهو أكثر شمولا، إذ يبحث في المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية ويدعى بالمحيط الحيوي Biosphère، والذي يتضمن العوالم الطبيعية والاجتماعية والثقافية والإنسانية التي تؤثر على أفراد وجماعات الكائنات الحية وتحدد شكلها وعلاقتها وبقايها[3].

يتضح من التفرقة السابقة بأن علم الإيكولوجي فرع من فروع علم البيئة الذي يشمل بالإضافة إلى البيئة الطبيعية (ماء، هواء، أرض)، دراسة البيئات الأخرى كالبيئة الاصطناعية أو المشيدة، البيئة الاجتماعية والبيئة الجمالية وغيرها، كما يستهدف حماية البيئة مما تتعرض له من أخطار طبيعية أو بفعل الإنسان.

ويشمل هذا العلم عدة فروع وأقسام رئيسية منها[4] :

- **علم البيئة الوصفي**: وهو العلم الذي يعنى بالبحث عن العادات السلوكية للكائنات الحية وظروف معيشتها.
- **علم البيئة التحليلي** : وهو العلم الذي يهتم بتحليل العوامل والعلاقات المختلفة المؤثرة على النظام البيئي.
- **علم البيئة التطوري** : وهو العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر الطبيعية المختلفة كالطور والردة الغذائية والتي هي مجال نظريات التاريخ الطبيعي.

وإذ لم يحظ علم البيئة بالاهتمام الكبير من قبل العلماء والدارسين عند نشأته الأولى، فإن الدراسات البيئية والفهم المطرد للوسط البيئي الطبيعي والحضاري من أبرز التطورات العلمية التي ظهرت في السبعينيات من القرن الماضي.

[1] هاني عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[2] محمد السيد أرناؤوط ، الإنسان وتلوث البيئة، الدار المصرية اللبنانية، مصر 1999، ص 18.

[3] محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[4] عبد الحكم عبد اللطيف الصعيدي ، البيئة في الفكر الإنساني والواقع الإيماني، نقلا عن: بدوي محمود الشيخ ، قضايا البيئة من منظور إسلامي، الطبعة1، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 24-25.

ولعل التدهور الذي آلت إليه البيئة وتعاظم التأثير السلبي للأنشطة البشرية في عناصر الوسط البيئي أدى إلى الإخلال بتوازنه، ما دفع الكثير ممن يدعون لحماية البيئة، إلى أهمية الدراسات العلمية والتطبيقية لعلوم البيئة.

ويتمثل دور العلوم البيئية في تشخيص المشاكل البيئية وتحديد مسبباتها ومن ثم إيجاد الحلول ووسائل معالجتها، وتلافي أخطارها ومساعدة صانعي القرار على اتخاذ التدابير والإجراءات والتشريعات التي من شأنها أن تحافظ على البيئة واستدامتها.

ونتيجة لانتشار الوعي البيئي في كثير من الأوساط والمجتمعات، أصبحت العلوم البيئية تدرس في معظم دول العالم، وتلعب الجامعات دورا أساسيا في مجال تدريس هذه العلوم من أجل تهيئة الكوادر العلمية القادرة على دراسة أسباب المشكلات البيئية وتوظيف أساليب وتقنيات علمية دقيقة لإيجاد سبل الحفاظ على البيئة.

ولم تحظ الجوانب الاقتصادية لبعض مظاهر تدهور البيئة بالاهتمام إلا في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين حين ظهر مقال HoteLLing,H عن الموارد المستنفذة عام 1931، ثم توقف اهتمام الفكر الاقتصادي بمشكلات اضطراب البيئة إلى الستينات من القرن نفسه، حيث كشفت هذه الدراسات أن اضمحلال البيئة كان سببه في الأصل تلك القفزات العملاقة التي قفزها العالم في مساراته التنموية وتقدم التقنية، وفي المقابل تراكم ذلك الكم الهائل من المخلفات التي تلوث البيئة مما أدى إلى اختلال توازنها[1].

ومع أن الاهتمام بالظواهر البيئية زاد في الآونة الأخيرة خاصة مع الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام بجميع أشكالها، وانتشار الوعي البيئي في أوساط متخذي القرار والهيئات الحكومية وغير الحكومية في كافة أنحاء العالم، فإن الدراسات البيئية في الدول النامية ما تزال في بداياتها الأولى وليست شاملة للجوانب الاقتصادية لتدهور البيئية ومطلب حمايتها الذي يعني حماية الإنسان، نظرا لما تمر به هذه الدول من تآخر النمو، ولأن مثل هذه الدراسات قد تكون في نظر البعض معيقة للتنمية بدلا من دفعها.

ثانيا : مظاهر التوازن البيئي:

[1] محمد عبد البديع ، مرجع سبق ذكره، ص5.

إن أهم ما يميز البيئة الطبيعية هو ذلك التوازن القائم بين عناصرها المختلفة، فالتكامل الموجود بين مكوناتها كفيل بتلافي آثار أي تغيير قد تحدثه بعض الظروف الطبيعية على أحد هذه المكونات بعد فترة قصيرة، بتدخل ظروف طبيعية أخرى.

ولهذا فإن النظام البيئي يعتبر نسق طبيعي متوازن في مجموعه وقادر على التجدد والعطاء والتفاعل مع النشاط الإنساني من خلال هذا التوازن ما لم يتجاوز التخريب القدرة الاستيعابية للوسط الطبيعي.

1- النظام البيئي الطبيعي:

يعرف النظام البيئي بأنه، مجتمع من الكائنات الحية المختلفة من نباتات وحيوانات تعيش وتتفاعل مع بعضها في مكان معين تدور فيه المواد وتدخله الطاقة الشمسية كالغابة، أ و البحيرة. وقد تكون حدود النظام البيئي الطبيعي واضحة المعالم مثل البحيرة المحاطة باليابسة، وقد يكون هناك بعض التداخل في الحدود مثل الانتقال من الصحراء إلى شبه الصحراء[1]. ويعتبر النظام البيئي وحدة الدراسة في علم البيئة.

أ- خصائص النظام البيئي:

يتكون النظام البيئي من مجموعة من الخصائص الأساسية وهي: مكونات النظام البيئي، توازن النظام البيئي، تعاقب النظام البيئي واستيعاب الفضلات.

- مكونات النظام البيئي:

يتكون النظام البيئي من عناصر متعددة يمكن أن نقسمها إلى مجموعتين الأولى هي المكونات الحية، والثانية هي المكونات غير الحية، وتتفاعل هذه المكونات فيما بينها وفقا لدورات العناصر والمركبات، ونظام السلاسل الغذائية.

- المكونات غير الحية[2]:

[1] سامح الغرايبة، الحي الفرحان المدخل إلى العلوم البيئية، الطبعة4، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص44.

[2] أحمد عبد الرحيم السايح، أحمد عبده عوض ، قضايا البيئة من منظور إسلامي، الطبعة1 ، مركز الكتاب للنشر، مصر، 2004 ، ص37.

تتمثل في المواد العضوية وغير العضوية والمناخ (وتشمل الماء والهواء بغازاته المختلفة، حرارة الشمس وضوءها، التربة، الصخور والمعادن المختلفة) ويطلق عليها مجموعة الثوابت أو مجموع الأساس لأنها مقومات الحياة الأساسية.

– المكونات الحية :

وتتميز بوجود مظاهر الحياة، كالحاجة للغذاء ووجود غريزة التكاثر والدفاع عن النفس واتقاء المخاطر، وتشمل جميع الكائنات الحية من حيوانات ونباتات وكائنات حية دقيقة ويمكن تقسيمها إلى :

- **كائنات حية منتجة** : وتتمثل في الكائنات الحية النباتية وتعتبر منتجة لأنها تعتمد على نفسها في إنتاج غذائها باستعمال عناصر من مجموعة المكونات غير الحية.
- **كائنات حية مستهلكة** : وتتمثل في الكائنات الحية الحيوانية الآكلة للعشب والآكلة للحم، حيث تعتمد على غيرها في إنتاج غذائها.
- **كائنات حية محللة**[1] : وتتضمن كائنات مجهريه تتمثل في الفطريات والبكتيريا، أطلقت عليها تسمية المحللات لأنها تقوم بعملية تحليل وتكسير المواد العضوية الرمية (بقايا وفضلات الكائنات الحية نباتية وحيوانية) وتحويلها إلى مركبات بسيطة يستفيد منها النبات في غذائه.

ب– التنوع الحيوي (البيولوجي):

يقصد بالتنوع الحيوي ذلك التنوع الذي يشمل مجموعات الكائنات الحية النباتية والحيوانية بما في ذلك تنوعها الوراثي والتجمعات السكانية التي تنشؤها، وتعكس مدى الترابط والتشابك القائم في جينات ومجموعات الفصائل والأنظمة البيئية[2]. وتتكون هذه الأنواع من الكائنات الحية من أعداد مختلفة من الأجناس والفصائل المتعددة حتى ضمن النوع الواحد، ويختلف كل جنس عن غيره من حيث طبيعة معيشته والبيئة التي يسكنها.

وقد جاء تعريف التنوع الحيوي بناء على اتفاقية ريو (قمة الأرض بريودي جانيرو في جوان 1992)، بأنه: تباين الكاينات العضوية المستمدة من كافة المصادر، وتشمل النظم البيئية الأرضية والبحرية، الأحياء المائية، والمركبات الإكولوجية التي تعد جزءا منها[3].

أهمية التنوع الحيوي[1]:

[1] المرجع السابق، ص 37-38.

[2] جمال أحمد الحسين، الإنسان وتلوث البيئة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[3] اتفاقية قمة الأرض الأولى: نقلا عن المرجع السابق، الصفحة نفسها.

يعتبر التنوع الحيوي ذا أهمية كبرى بسبب الوظيفة التي يشغلها في الحفاظ على النظم البيئية. فالنوع هو الوحدة الأساسية في المجموعات السكانية، ولكل نوع صفاته الوراثية الخاصة به وله وظيفة معينة من ناحية تحويل الطاقة ونقلها إلى المستوى الذي يليها، ولهذا فإن فقدان أي نوع يحدث خللا كبيرا في السلسلة الغذائية مما يجعلها غير قادرة على القيام بوظائفها.

تكمن أهمية التنوع الحيوي في الفوائد العظيمة التي يجنيها الإنسان، فمثلا يستخرج الإنسان من النباتات نحو نصف الكمية من الأدوية وهناك أنواعا كثيرة من النباتات لم يتم بحث إمكانية الاستفادة منها، وتعلق عليها آمال كبيرة حول إيجاد بعض الأدوية التي يمكن أن تسهم في علاج بعض الأمراض التي لم يكتشف لها علاج كالسرطان، والايدز.

إضافة إلى ذلك، فإن نصف المحاصيل الزراعية التي ينتجها الإنسان حاليا جاءت من أصناف نباتية تعيش في الغابات الاستوائية التي تواجه في وقتنا الحالي خطر زوالها نتيجة لما تتعرض له من حرائق وقطع جائر للأشجار.

كما أن للتنوع الحيوي أهمية بالغة في تشجيع السياحة التي تعتمد بالدرجة الأولى على ملاحظة الحياة البرية والبحرية وممارسة الغطس والرياضة ويزيد التنوع الحيوي من المعارف الإنسانية ويدفع الإنسان للتفكير والإبداع، إلا أن الإنسان لم يولي التنوع الحيوي الاهتمام الذي يستحقه، وزاد تهميشه بتزايد النشاط البشري مما أدى إلى ارتفاع معدلات الانقراض والتدهور لدرجة كبيرة جدا في السنوات الأخيرة.

ج- تعقد النظام البيئي :

يميل النظام البيئي إلى التعقيد بسبب تعدد مكوناته الحية وغير الحية (فالكائنات الحية تنظمها السلاسل والأهرامات الغذائية، والكائنات غير الحية تنظمها دورات العناصر والمركبات)، تفاعل سائر مكونات البيئة، وخضوع الكائنات الحية لمقومات معايشتها (التنافس، الافتراس، معدل النمو، الموطن أو المأوى، المعايشة والتطفل) [2]. توضح هذه العوامل كلها مدى تعقد النظام البيئي، غير أن هذا التعقيد في حد ذاته عامل من العوامل الأساسية لتوازن الأنظمة البيئية.

د – مظاهر توازن النظام البيئي:

[1] صالح محمود وهبي ، البيئة من منظور إسلامي، ط1، دار الفكر، دمشق، 2004، ص 37-39.

[2] محمد عبد البديع ، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

يعد النظام البيئي متوازن بطبيعته، مصداقا لقوله تعالى: «إنا كل شيء خلقناه بقدر »[1]، ويكمن توازنه في قدرته على تلافي الضرر والعودة إلى طبيعته الأولى ما لم يتجاوز الضرر قدرة الوسط الطبيعي الاستيعابية، أو دون حدوث خلل أساسي في تكوين النظام البيئي، ولعل تعدد مكونات وتباين أدوار ووظائف هذه المكونات وتعقيدها أهم أسباب هذا التوازن.

وعلى العموم فإن معظم النظم البيئية تميل إلى الامتلاء بالكائنات الحية القادرة على تقاسم الموطن والموارد طالما كانت هناك فرصة للعيش مع بعضها البعض [2]، وهناك مجموعة من المحددات تعمل على توازن النظام البيئي أهمها[3] :

- **النمط** : يقصد به توزيع الكائنات الحية في موطنها طبقا لأسس معينة، مثل نمو النباتات وتواجد الحيوانات حول ينابيع الماء.

- **الحافة** : وتطلق على منطقة تقابل نظامين بيئيين مثل تقابل الغاية مع الصحراء أو الغابة مع المرعى وذلك على اليابسة، وتقابل النهر مع البحر عند المصب. وعادة ما تكون الحافة صالحة لحياة جماعات من النظامين بل ويكون فيها التنوع الحيوي والكثافة أكبر وقد تتعارف أنواع جديدة من الكائنات الأخرى وهذا ما يسمى بتأثير الحافة.

- **التطور** : يقصد به الصفات التي ليست من طبيعة الكائنات الحية لكن اكتسبتها حتى تستطيع التكيف مع البيئات الجديدة عليها، حيث تجعلها هذه الصفات أكثر ملائمة للبيئة وأكثر تكاثرا، وسيادة صورة وراثية جديدة تتجه لتغير البيئة يسمى "الانتخاب الطبيعي"، والتغير في التكوين الوراثي لجماعة على مر الزمن نتيجة للانتخاب الطبيعي ينشأ عنه التطور ويعمل ضغط الانتخاب الطبيعي على تكوين أنظمة بيئية متماثلة في المناطق الجغرافية المتباعدة ذات الظروف البيئية المتشابهة[4].

يحدث التطور عبر فترة طويلة من الزمن قد تصل إلى ملايين السنين، ويمكن أن يحدث سريعا أيضا، فمثلا الأعداد القليلة من الذباب التي لا تتأثر بالمبيد الحشري تتكاثر سريعا وتنتج أجيالا ذات مناعة ضد هذا النوع من المبيدات.

هـ- تعاقب النظام البيئي :

[1] سورة القمر، الآية 49.

[2] علي محمد عبد الله ، المبيدات والتلوث البيئي، سلسلة العلم والحياة، الهيئة المصرية العلمية للكتاب، مصر، 2003، 19.

[3] محمد عبد البديع ، مرجع سبق ذكره، ص 35-37.

[4] علي محمد علي عبد الله، المبيدات والتلوث البيئي، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

يتسم النظام البيئي بالديناميكية والتغير، إذ يمكن أن تتغير قطعة أرض – إذا تركت بورا – إلى أرض تنمو فيها الحشائش والنباتات الموسمية، ثم تختفي لتنمو مكانها نباتات معمرة، لتختفي بدورها وتنبت مكانها شجيرات متناثرة لتكبر ويزداد عددها على مر السنين مشكلة بذلك غابة، والغابة هي نظام الذروة لأنها تميل إلى الاستقرار ما لم تتعرض لكارثة طبيعية أو لقطع أشجارها بتدخل الإنسان، ويعرف التغير المستمر في الأنظمة البيئية بتعاقب النظام البيئي.

و- استيعاب الفضلات :

يمكن للنظام البيئي في ظروفه الطبيعية إستيعاب فضلات الحيوانات وجثثها وبقايا النباتات، حيث تحللها الكائنات الحية المحللة إلى مركبات بسيطة ليستفيد النبات من مكوناتها، وكذلك فإن فضلات الأسماك في البحر تحولها البكتيريا إلى مركبات غير عضوية تتغذى عليها الطحالب، لتتغذى الأسماك بدورها على الطحالب. ولكن قدرة النظام البيئي على استيعاب الفضلات محدودة خاصة إذا تراكمت بكميات كبيرة أو احتوت على مواد غير قابلة للتحول مثل البلاستيك والمواد السامة والخطرة، فتنشأ ظاهرة التلوث التي تعد من أخطر الظواهر المهددة لتوازن البيئة.

2- مظاهر توازن البيئة :

يتضح من خلال الدراسة السابقة أن البيئة منظمة بدقة متناهية، ومتزنة بشكل يضمن استمرارها إلى اليوم الذي يرث الله الأرض ومن عليها، وهناك آيات كونية تدل على هذا التوازن والتقدير الدقيق في خلق الله تعالى، إذ يقول : « لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون» [1].ولتوازن البيئة ستة مظاهر هي[2] : البقاء، التجدد، الاستقرار، النقاء، التعايش، النمو المتوازن:

– **البقاء** : يقصد به استمرار تواجد البيئة بالشكل الذي وجدت عليه وبصفة خاصة مواردها الطبيعية ومناظرها وأنظمتها البيئية بما تحويه من تنوع حيوي ومكونات حية وغير حية.

– **التجدد** : ونقصد به استغلال الموارد الطبيعية في حدود قدرة البيئة على إفراز بديل للموارد غير المتجددة، واستغلال الموارد المتعددة في حدود قدرتها على التجدد.

– **الاستقرار** : يقصد به عدم تغير معالم البيئة إلى الحد الذي لا تستطيع معه استعادة توازنها (كتفاقم مشكلات التصحر، الجفاف، ارتفاع المياه الجوفية، تهتك طبقة الأوزون...).

[1] سورة يس، الآية 40.

[2] محمد عبد البديع ، مرجع سبق ذكره، ص 38-39.

– **النقاء** : فالبيئة الطبيعية قادرة على استيعاب كافة المخلفات التي تلقى فيها إذا لم تتراكم وحدثت بذلك ظاهرة التلوث البيئي.

– **التعايش** : يعتبر التعايش مظهر من مظاهر التوازن البيئي، فالبيئة تتوازن في اتجاه الحفاظ على التوزيع النسبي للكائنات الحية بواسطة تعايشها وحمايتها من الانقراض.

– **النمو المتوازن** : ولعله أهم المظاهر السابقة الذكر، إذ بينت الدراسات أن التدهور الذي تعاني منه البيئة كان سببه الاهتمام بالنمو الاقتصادي على حساب توازن البيئة، وبات الحفاظ على البيئة محددا أساسيا من محددات التنمية المستدامة التي تحقق النمو وتحفظ توازن البيئة.

3– الطاقة وتوازن البيئة :

تتنوع مصادر الطاقة على كوكب الأرض ومن أهمها : أشعة الشمس، الوقود الحفري (الفحم، البترول، الغاز الطبيعي)، طاقة المياه، طاقة الرياح، والطاقة النووية، وتعتبر الشمس المصدر الأساسي للطاقة على الأرض، فمصادر الطاقة الأخرى مرجعها إلى الطاقة الشمسية وتتكون نتيجة تدخل مباشر أو غير مباشر لأشعة الشمس، فمثلا تتكون طاقة الرياح نتيجة لاختلافات الضغط الجوي ودرجة الحرارة التي تولدها الطاقة الشمسية.

وتتكون طاقة الوقود الحفري من تحلل الكائنات الحية المدفونة في باطن الأرض، والشمس هي المصدر الأساسي لتكوين المادة العضوية في أجسام الكائنات الحية، وطاقة الغذاء مستمدة من الطاقة الشمسية التي تدخل في عملية التمثيل الضوئي التي يقوم بها النبات لإنتاج غذائه، ودورة المياه لا تتم في غياب حرارة الشمس التي تبخر المياه ثم يتصاعد البخار إلى طبقات الجو العليا ليشكل السحاب ثم تتساقط الأمطار لتتم دورة المياه.

وتنقسم الأشعة الواردة إلى الأرض من الشمس إلى ثلاثة أنواع هي[1] :

– **الأشعة فوق البنفسجية** : تتراوح أطوال موجاتها بين 10–400 نانومتر، وهي موجات عالية الطاقة، تقارب نسبتها ≈ 7% من الأشعة الشمسية وتحجبها عنا – أو جزء منها – طبقة الأوزون –.

– **الأشعة الضوئية أو المرئية** : وتتراوح أطوال موجاتها من 400–700 نانومتر، وتتضمن الأشعة الزرقاء، الصفراء، الخضراء، الحمراء، البنفسجية، والبرتقالية وهي ضرورية لعملية التمثيل الضوئي، وتشكل نسبتها ≈ 42 % من الأشعة الشمسية.

[1] جمال أحمد الحسين، الإنسان وتلوث البيئة، مرجع سبق ذكره، ص36.

– الأشعة تحت الحمراء : وتتراوح أطوال موجاتها من 700 نانومتر إلى 1 ملمتر وتشكل ما نسبته 51% من مجموع الإشعاع الشمسي وتعمل على تسخين الغلاف الجوي وسطح الأرض وتحريك الرياح وتبخير المياه.

وتعتبر الأشعة المنبعثة من الشمس إلى الأرض ذات أهمية بالغة في توازن البيئة لما لها من دور مهم في إشاعة الدفء اللازم للحياة، فضلا عن مساهمتها في إتمام دورات العناصر والمركبات مثل دورة الكربون ودورة المياه ودورة الأكسجين، والسلاسل الغذائية التي تعتبر أبسط صور سريان الطاقة في النظام البيئي الطبيعي. ولما كان توازن البيئة يتحقق عن طريق دوران العناصر والمركبات والسلاسل الغذائية، ولما كانت الطاقة الشمسية عاملا أساسيا في حدوث هذه الدورات فإن أهميتها لتوازن البيئة تبدو واضحة.

وتكمن أهمية الطاقة المستمدة من الشمس في انتقالها من كائن حي إلى آخر، حيث تسري الطاقة في النظام البيئي الطبيعي في اتجاه واحد أي من الطاقة الشمسية إلى الكائنات الحية المنتجة ثم إلى الكائنات الحية المستهلكة ثم إلى الكائنات الحية المحللة، وفي كل مرحلة من هذه المراحل يفقد جزء من الطاقة في شكل حرارة.

وتعتبر الطاقة الشمسية أنظف مصادر الطاقة على الكرة الأرضية لأنها لا تولد أي من أنواع الملوثات التي تحدث أضرارا بالبيئة، بل تعمل على توازنها، وقد تمكنت بعض الدول المتقدمة من استخدام الطاقة الشمسية في المنازل، ويبقى استخدامها في الدول الأخرى هدفا تسعى إلى تحقيقه باقي الدول بما فيها النامية، على الرغم من أن تكلفة الاستخدام تعتبر باهضة فضلا عن عدم تحكم الدول النامية في تكنولوجيا استخدام الطاقة الشمسية وعدم توفر المهارات المسيرة لهذه التقنيات المتطورة.

أما مصادر الطاقة الأخرى فتساهم في الإخلال بتوازن البيئة لما تفرزه من ملوثات ضارة بالبيئة خاصة الطاقة الناتجة عن الوقود الحفري والطاقة النووية التي تعتبر مدمرة في بعض الأحيان لما تلحقه من أضرار بالغة بالبيئة.وبغض النظر عن الضرر الذي تلحقه هذه الأنواع من الطاقة بالبيئة فهي تلعب دورا مميزا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنها القوة الدافعة لتقدم الصناعة وتحقيق رفاهية الإنسان. إن التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية، ومستوى الإنتاج المادي في أي مجتمع وأي زمان ومكان يتحدد دوما بمستوى الطاقة، ونعني بذلك مصادر الطاقة المتوفرة في عصر معين والمقدرة على استخدامها في الإنتاج، أي المعرفة التكنولوجية والنمط الإنتاجي السائد في ذلك المجتمع[1].

وعليه فإنه يتوجب على الإنسان ترشيد استهلاك الطاقة والبحث عن بدائل متجددة لها حتى لا يعرض مصادر الطاقة الأخرى غير المتجددة إلى النضوب وأيضا من أجل المحافظة على البيئة من التلوث، وعليه تكثيف استخدامه للطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية للحفاظ على توازن البيئة.

[1] هاني عبيد، الإنسان والبيئة منظومات الطاقة والبيئة والسكان، مرجع سبق ذكره، ص 17.

بعدما تطرقنا في هذا المبحث إلى تحديد مفهوم البيئة وأهم مظاهر توازن النظام البيئي، نحاول في المبحث الموالي تناول أهم مظاهر إختلال التوازن البيئ ي والعوامل المسببة له، من خلال إيضاح العلاقة التي تربط البيئة بالاقتصاد، فضلا عن التبعات الاقتصادية للتلوث وتدهور البيئة.

المبحث الثاني: مظاهر وتبعات اختلال التوازن البيئي

بعد أن تطرقنا في المبحث الأول إلى تحديد مفهوم البيئة وأهم مظاهر توازن النظام البيئي، سوف نستعرض في هذا المبحث أهم مظاهر اختلال التوازن البيئ ي والعوامل المسببة له، وسنحاول إيضاح العلاقة التي تربط البيئة بالاقتصاد،فضلا عن التبعات الاقتصادية للتلوث وتدهور البيئة.

أولا: عوامل اختلال التوازن البيئي

ترتبط مشكلة التدهور البيئي ارتباطا تاريخيا بنشأة الأرض وما تحتويه من مكونات، حيث سعى الإنسان منذ تواجده عليها – وما يزال – إلى تطوير سبل الحياة وتحسينها، وتنمية قدرته على التكيف مع البيئة التي يعيش فيها، ومنذ ذلك، لم يتوقف عن محاولات تسخير أعظم منفعة من الموارد المتاحة، وقد استطاع عن طريق تراكم المعرفة والعلم تحقيق الكثير من الإنجازات التي تمكنه من تحديد أفضل البدائل للاستفادة من الموارد والإمكانات والتحكم في الطبيعة وتطويعها لخدمته.

بيد أن هذا التطور وتكثيف النشاط الاقتصادي – من اجل تحقيق النمو – أفرز في المقابل العديد من المشاكل البيئية المحلية والإقليمية والعالمية. ولم يجتذب التدهور البيئي اهتمام المجتمع الدولي إلا في الآونة الأخيرة ومن أمثلة هذا التدهور، تآكل التربة، التصحر، التلو (ماء، هواء، تربة، تهتك طبقة الأوزون،ارتفاع درجة حرارة الأرض) ، وغيرها من المشاكل البيئية التي ما فتئت تتفاقم في كل يوم، وسوف نتناول في هذا العنصر أهم العوامل التي أدت إلى تفاقم هذه المشاكل البيئية.

1- عوامل طبيعية :

إن العوامل الطبيعية لإختلال الأنظمة البيئية كثيرة، فالكوارث كالسيول والأعاصير، والزلازل، والحرائق، وظواهر الجفاف والتصحر، وهبوب الرياح المحملة بالرمال والعواصف الترابية تشكل مخاطر طبيعية على الإنسان والبيئة على حد سواء. فمثلا تلعب العواصف الترابية والرملية دورا هاما في تلوث البيئة بصفة عامة، وتنتشر مثل هذه العواصف في شمال إفريقيا، وفي منطقة الشرق الأوسط التي تحيط بها المناطق الصحراوية، وقد تحمل الرياح الرمال والأتربة إلى مسافات بعيدة جدا لتسقط على المدن، والأراضي الزراعية وقد تدمر بها الكثير من المحاصيل، ومن أمثلتها: رياح الخماسين التي تهب على القطاع الشمالي من مصر، ورياح الهبوب في السودان، ورياح السموم على

الكويت... وغيرها[1]. إن مثل هذه الرياح المحملة بالرمال والأتربة ذات أثر سيئ على الزراعة والطرق، فضلا عما تسببه من أمراض للإنسان والحيوان.

وتؤدي الحرائق إلى القضاء على الكثير من الغابات بفعل الرعد والبرق وإحداث تغييرات في فيزيائية التربة إذ يحتوي حطام الأغصان والأشجار المحترقة على كميات كبيرة نسبيا من معادن النترات، كما تؤدي إلى تدمير التربة وبخاصة طبقة الدبال التي تعلو الأغصان الميتة مما يؤدي إلى انخفاض سريع في خصوبة التربة، مما يعوق تجدد الغابة.

كما تتعرض التربة للجرف وبالتالي تقليل قدرتها على امتصاص الماء، ارتفاع درجة الحرارة وانخفاض نسبة بخار الماء في الجو بسبب توقف عملية النتح التي تقوم بها الأشجار والنباتات، كما تختل دورة الأكسجين والكربون...وغير ذلك من النتائج المضرة بالبيئة[2].

وقد ازداد تواتر الكواثر الطبيعية "الكبرى" [3]وحدها بأكثر من أربع مرات من عشرين كارثة في الخمسينات إلى تسعة وثمانين في التسعينات من القرن الماضي. ويقدر أن هذه الكوارث أصفرت عن خسائر مادية بلغت 652 مليار دولار خلال التسعينات، وتلك زيادة تربو خمس عشرة مرة عما حدث في الخمسينات من القرن الماضي.

وفي الفترة ما بين (1992- 2001) شهدت آسيا العدد الأكبر من الكوارث الطبيعية 1057 كارثة أو نحو 40% من كل الكوارث التي وقعت في العالم، وشكلت الفياضنات غالبية هذه الأحداث سواء في آسيا او على نطاق العالم[4].

وقد تحدث الزلازل والبراكين تغييرا في التركيب الجيولوجي للمناطق التي تنشط فيها مما يترتب عليه تغييرا في التضاريس الطبيعية لتلك المناطق، وينشأ عن ذلك تدمير وانقراض بعض الأنواع الحية، نتيجة غياب بعض أو معظم موارد الغذاء التي تعتمد عليها تلك الأنواع[5].

---

[1] ممدوح حامد عطية، إنهم يقتلون البيئة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1997، ص 62-63.

[1] راجع: – خالد بن محمد الهاشمي، وجيه جميل البعيني: أمن وحماية البيئة حاضرا ومستقبلا دراسة إنسانية في التلوث البيئي، دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة1، الإمارات العربية المتحدة 1997، ص 53.

– محمد عبد البديع، ، مرجع سبق ذكره، ص41

[3] تصنف ميونيخ ري، وهي شركة لإعادة التأمين الكارثة الطبيعة بأنها "كبيرة " إن لم تعد قدرة المنطقة التي حلت بها الكارثة على مساعدة نفسها كافية بشكل واضح، مما يجعل التبادل المساعدة بين المناطق أو المساعدة الدولية ضرورية. وهذه هي الحالة التي يقتل فيها الالف الأشخاص، أو يصبح فيها مئات الآلف بدون مأوى، أو يعاني فيها البلد من خسائر إتصادية كبيرة وذلك حسب الظروف الإقتصادية السائدة عموما في البلد الذي تعرض للكارثة.

[4] محمد عبد البديع ، مرجع سبق ذكره ، ص 42

[5] زكريا طاحون، أخلاقيات البيئة وحماقات الحروب، جمعة المكتب العربي للبحوث البيئية، الطبعة 01، القاهرة، 2001، ص 62.

وإضافة للخسائر البشرية التي تقدر بـ: 100.000 شخص سنويا من جراء الكوارث الطبيعية فإنه من المتوقع أن تزيد التكلفة العالمية للكوارث الطبيعية عن 300 بليون دولار سنويا بحلول عام 2050، ما لم يتم التصدي للآثار المحتملة لتغيير المناخ بتدابير صارمة للحد من الكوارث، ويقدر أن 97% من الوفيات الناجمة عن الكوارث الطبيعية سنويا تحدث في الدول النامية، كما أن الخسائر الاقتصادية من حيث نسبتها المئوية للناتج الوطني الإجمالي في الدول النامية تزيد بكثير عنها في الدول المتقدمة[1].

وتقع الملوثات البيولوجية في نطاق العوامل الطبيعية لاختلال توازن البيئة، وهي كائنات دقيقة تضر بالإنسان والحيوان والنبات، مثل فيروسات الأنفلونزا، الحصبة، شلل الأطفال والبكتريا التي تسبب السل والالتهاب الرئوي، اليرقات، كيرقات البلهارسيا والملاريا، الحشرات التي تصيب النبات كذبابة الفاكهة، البق الرقيق، أو الحشرات التي تتغذى على النبات فتهلكه كالجراد ودودة القطن، أو تتغذى على دماء الحيوان أو الإنسان أو على غذائه كالبعوض والذباب، وما إلى ذلك من الكائنات الحية الدقيقة التي تلوث الماء والهواء والتربة.

تعتبر الملوثات البيولوجية من أخطر أنواع الملوثات لما تسببه من أمراض تفتك بالإنسان، الحيوان والنبات خاصة تلك التي تستطيع التطور والتغلب على وسائل مكافحتها مثل فيروس أنفلونزا الطيور والايدز.

والتلوث البيولوجي كسائر أنواع التلوث يحدث سلسلة من الاختلالات في الأنظمة البيئية، وكثيرا ما يؤدي إلى تدميرها، ومع هذا فإن العوامل الطبيعية التي تؤدي إلىإختلال توازن البيئة ليست بذات خطر كبير إذ تبقى دائما في ما عدا القليل منها في حدود قدرة البيئة على استيعابها أي استعادة التوازن أو التحول إلى أنظمة بيئية أخرى، فيما ذكرناه من قبل عن ظاهرة تعاقب النظام البيئي.

2- العوامل الحيوية :

يمكن أن يحدث خلل في التوازن البيئي في حال تغير علاقة الكائنات الحية وتأثيراتها المتبادلة، فمثلا القضاء على نوع معين من الكائنات الحية يؤدي إلى تكاثر كائنات حية أخرى قد تؤدي بدورها إلى تخريب البيئة والإخلال بتوازنها، فالقضاء على الطيور بغرض حماية المحاصيل الزراعية يؤدي إلى تكاثر الحشرات والفئران التي تؤثر على الغطاء النباتي والمحاصيل الزراعية[2].

إن القضاء على بعض كائنات البيئة سبب اختلالا في توازنها، فقد يكون لهذه الكائنات دور رئيسي في بعض التفاعلات التي تتناول الأجسام غير الحية، وقد تكون حلقات في سلاسل غذائية، والمثال السابق يوضح لنا

[1] فريال الفريح، هموم أمنا الأرض، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 100، معهد الكويت للأبحاث العالمية، ديسمبر 2002-جانفي 2003، ص 39.
[2] صالح محمود وهبي ، البيئة من منظور إسلامي، مرجع سبق ذكره، ص18.

صورة من صور هذا الاختلال الذي يتسبب فيه القضاء على نوع من الكائنات الحية. كما أن إدخال كائن حي في بيئة جديدة يحدث اختلالا في التوازن البيئي أيضا، خاصة إذا توفرت البيئة الجديدة الملائمة لحياة وتكاثر هذا الكائن الحي، وقل فيها أعداؤه الطبيعيون، فمثلا عندما تم إدخال الأرانب إلى جزر هاواي، تكاثرت بشكل كبير فأدى ذلك إلى القضاء على الحشائش بمعدل أكبر من معدل نموها، ثم قل الغذاء وهلكت معظم هذه الأرانب وبعض الأنواع من الكائنات الحية الأخرى، بسبب اختفاء الحشائش والنباتات التي كانت تمثل المأوى لهذه الكائنات والمصدر الدائم لغذائها[1].

إن التوازن سمة من سمات البيئة الطبيعية ولكل كائن حي فيها دور هام حتى ولو كان صغيرا، وكما سبق القول فإن التعقيد الذي تتصف به النظم البيئية عامل من عوامل هذا التوازن، لأنه يساعد على تلافي التغييرات التي تستجد على البيئة، ويعيدها إلى توازنها الأول عن طريق الدورات الطبيعية في البيئة من دون تدخل الإنسان.

3- العوامل البشرية :

سنتناول في هذا العنصر الانفجار السكاني والعلاقة بين السكان والموارد الطبيعية وفق ما يلي :

أ-الانفجار السكاني:

لقد شغلت المسألة السكانية اهتمام الساسة والفلاسفة والاقتصاديين منذ أقدم العصور ولاتزال تحتل مكانا متصدرا الناحية النظرية والتطبيقية في حقل الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة. كما أن السكان يتضاعفون، ثم يتضاعفون، ويبدو وكأن الأرض تتنصف وتتنصف مجددا في حجمها، إلى أن تتقلص في نهاية الأمر إلى درجة تنخفض فيها إمدادات الطعام إلى مستوى أدنى من المستوى الضروري للحياة.وحين يطبق قانون تناقص العوائد على عرض كمية ثابتة من الأرض، فإن إنتاج الطعام لن يجاري معدل نمو السكان حسب متوالية هندسية[2]. إن هذا الطرح المتشائم لمالتوس[3] يقر بأنه على البشر ممارسة تنمية اقتصادية يمكن

[1] زكريا طاحون، أخلاقيات البيئة وحماقات الحروب، مرجع سبق ذكره، ص 62-63.

[2] بول آ. ساموبلسن،وليام د. نورد هاوس،ترجمة هشام عبد الله،الاقتصاد،ط 15، الأهلية للنشر والتوزيع،عمان،2001،ص372- 373.

[3] مالتوس من عائلة أرستقراطية بريطانية ولد عام 1766 م وتوفي عام 1834 م كان أبوه صديق شخصي لكل من – دفيد هيوم – وجان جاك رسو – وقد تأثر أباه بتيار التفاؤل الذي كان سائدا حينذاك بزعامة كل من جدوين ودين كوندرسيه وغيرهم من الكتاب، نشر مالتوس عدة أعمال بحثية لكن أبرزها المقال الذي نشره سنة 1803 م، والذي جاء بعد جولة قادته نحو أوروبا مرتين جمع خلالها مادة علمية كثيرة، وبعد النقد اللاذع الذي لاقاه من جراء نشره لمقال سنة 1798 م بعنوان " رسالة عن المبدأ السكاني أو رأي حول أثاره الماضية والحاضرة على السعادة الإنسانية مع بحث حول أمالنا الخاصة بالإزالة أو التحقيق في المستقبل من الشرور التي يحدثها ".

أن تدوم وأن يتعلموا كيف يتعايشون مع ندرة الموارد إضافة لما يعانونه من المشاكل البيئية التي لا يمكن إصلاحها[1].

على الرغم من الدراسات الإحصائية الدقيقة التي أجراها مالتوس فإن الدراسا ت الحديثة أثبتت بأن التكنولوجيا والتقانة المتطورة كفيلة بأن تنفي تنبؤات مالتوس على الأقل في الدول الصناعية المتطورة، إ ذ تعرف ارتفاعا في مستويات المعيشة والازدياد السريع في الأجور الحقيقية بالموازاة مع التراجع في معدل النمو السكاني، بحيث تجاوزت الزيادة في الإنتاج الزيادة في عدد السكان.إلا أن نظرية مالتوس ما تزال مهمة لدراسة سلوك السكان في الهند، وأثيوبيا، نيجيريا ودول نامية أخرى ما زالت في سباق ما بين تزايد السكان وتوفير إمدادات كافية من الطعام.

ب – التضاعف السريع لعدد السكان:

لقد بلغ عدد سكان العالم عام 1800م المليار، وعام 1960م الثلاثة مليارات وقد يستقر الرقم في أواسط القرن الواحد والعشرون على تسعة مليارات. هذا التسارع المذهل للنمو الديموغرافي يغذي الفكرة القائلة بأن هذا هو مصدر كل المتاعب الحالية. إلا أن التحليل الصحيح يدل على تنوع شديد في الأوضاع الديموغرافية، في حين أن هناك ميل إلى تبسيط المشكلة بإقامة التعارض بين دول الشمال ودول الجنوب، إلا أن الزيادة السكانية ليست هي العامل الوحيد في التأثير على التنمية والبيئة، وليست بالضرورة الأكثر رجحاناً، وهذا ما يظهره الفحص الدقيق للعلاقات بين مستخدمي الموارد والسكان المعنيين بذلك[2].

إن وتائر هذا النمو غاية في السرعة، فبينما استغرق العالم 123 سنة لينتقل من المليار الأول إلى المليار الثاني فقد بلغ المليار الخامس خلال ثلاثة عشر عاما فقط .وعلى الرغم من أن معدلات هذا النمو عرفت تناقصا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حيث بدأ السكان يتزايدون بمعدلات متناقصة إلا أن العالم لن يعرف استقرارا في نمو السكن إلا بعد نصف قرن[3].

الجدول رقم (2-1): يوضح توزيع عدد سكان العالم بين الدول تبعا لمستويات الدخل.

[1] لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى:

Malcolm Gillis et les Autres, Traduction de la 4 édition américaine par Bruno Baron- Renault, Economie du développement, éditions de Boeck Université, 1998.

[2] 18/10/2006, http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb104425-64580&search=books

[3] عدنان الأحمد،و آخرون،التربية البيئية والسكانية، منشورات جامعة دمشق،2003-2004،ص193.

	عدد السكان بالمليون نسمة			متوسط المعدل السنوي لنمو السكان %		
	1980	1991	1998	1980-70	1990-80	1998-90
الدول منخفضة الدخل	2508.6	3127.3	3514.7	3.4	2.4	2
الدول متوسطة الدخل	1132	1401	1496.4	3.2	2.8	1.5
الدول مرتفعة الدخل	789.2	822.3	885.5	1.2	0.7	0.7
العالم	4429.9	5350.6	5896.6	2.9	1.7	1.6

المصدر:محمد عبد البديع، إقتصاد حماية البيئة، مرجع سبق ذكره، ص.181

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزء الأكبر من سكان العالم يقطن في الدول منخفضة الدخل بنسبة 59.6% من إجمالي السكان في عام 1998،أما 25.4 %من السكان فهم من الدول متوسطة الدخل، في حين القلة التي تحظى بمستوى مرتفع من العيش لا تمثل سوى 15 % وهي تنتمي إلى الدول المتطورة،وهذا ما يعكس التوزيع السيئ للدخل حيث نجد ما يقارب ثلثي البشر فقراء والسبع فقط أغنياء والربع يتأرجحون بين الفقر والغنى[1].

ج – مؤشرات الخصوبة والعمر المتوقع :

يقصد بمعدل الخصوبة متوسط عدد الأبناء لكل امرأة في سن الإنجاب في فترة زمنية معينة،وهو محصلة لمعدل المواليد ومعدل الوفيات، فكلما ارتفع الأول وانخفض الثاني زاد معدل الخصوبة .أما العمر المتوقع فهو متوسط عمر الفرد في فترة زمنية محددة والذي يتوقف على معدل الوفيات.

د – أسباب ارتفاع معدلات الخصوبة والعمر المتوقع :

[1] محمد عبد البديع،مرجع سبق ذكره،181.

نبحث في هذا العنصر عن السبب الذي ساعد على إرتفاع معدلات الخصوبة والعمر، حيث نجد بأن التقدم في مجال الرعاية الصحية من جهة والتقدم العلمي الاقتصادي من جهة أخرى، كانا المسببان الرئيسيان، فالتقدم الصحي أدى إلى رفع معدلات العمر المتوقع، وكذا انخفاض معدلات الوفيات، وأيضا زيادة معدل المواليد بسبب ما تتلقاه النساء الحوامل من رعاية طبية ومتابعة أثناء الحمل والولادة تحت الإشراف الطبي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حالات الإجهاض وحالات موت الحوامل أثناء الولادة، فضلا عن التطور الطبي في مجال التلقيح ضد والكثير من الأمراض والأوبئة التي تصيب الكبار. وعلى غرار التطور الطبي فإن التطور الاقتصادي قد ساهم هو الآخر في رفع مستويات المعيشة وتحقيق الرفاه للكثير من سكان البلدان المتقدمة، فعلى الرغم من أن معدلات الخصوبة في هذه البلدان تعد منخفضة – مقارنة مع معدلات الخصوبة في البلدان النامية – فإن معدل الأعمار المتوقعة يعتبر في الدول النامية منخفضا مقارنة مع معدل الأعمار المتوقعة في الدول المتقدمة مما كفل لسكانها حياة أكثر رفاهية وأقل معاناة مما هو عليه الحال في الدول النامية.

هـ-مضاعفات الانفجار السكاني:

لقد كان محور "السكان /الموارد الطبيعية والبيئة" أحد محاور المؤتمر الدولي للأمم المتحدة حول السكان في 1984، إذ يعتبر هذا المؤتمر أول محاولة لتجاوز المفاهيم التقليدية للقضايا السكانية، وذلك بدمج العنصر البيئي ضمن إشكالية السكان.إن هذا الطرح الجديد يربط في الأصل الانتهاكات البيئية بالنمط الإنمائي السائد والمتسبب في الرفاهة والفقر إذ يعتبران مدمران للبيئة في الوقت نفسه حيث[1]:

الرفاهة (الرخاء) التبذير ⟵ الاستغلال ⟵ المفرط للموارد الطبيعية =استنفاذ

(تخمة الطاقة—حضارة السيارات الفردية — التسلح).

الفقر (خصاصة)مع الضغوط السكانية ⟵ استغلال مفرط للموارد الطبيعية الهشة والقليلة

(تهميش وتفقير الأرياف – تجريف الأراضي – استغلال مفرط لأراضي المراعي — قطع الأشجار).

إن هذا المثال الوارد أعلاه ما هو إلا مثالا مبسطا لعلاقة الإنسان بالبيئة،ضربناه لتوضيح استنزاف هذا الأخير للموارد الطبيعية وهي نقطة التقاء واحدة تعكس سلوك الإنسان مع البيئة .والسؤال المطروح هنا هو كيف يمكن أن نحدد نوعية التفاعل بين السكان والبيئة ؟وهذا ما سنحاول الإجابة عنه في العناصر المتبقية من

[1] عزام محجوب، السكان والتنمية المستديمة في المغرب العربي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد03، تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،1994،ص ص35-36.

البحث، وفيما يلي بعض العناصر التي توضح مضاعفات الانفجار السكاني :

– العلاقة بين السكان والموارد الطبيعية :

يقصد بالموارد الطبيعية "كل معطيات البيئة من مواد يستهلكها الإنسان مباشرة كما هي، أو يستخدمها كمدخلات في العملية الإنتاجية ليستهلكها فيما بعد كسلع وخدمات" [1] .وتنقسم هذه الموارد إلى موارد متجددة (مثل الكائنات الحية: كالحيوانات والنباتات ،وكائنات غير حية:كالتربة،الماء والهواء)، وموارد غير متجددة، ذلك أنها تكونت نتيجة لعمليات جيولوجية عبر فترات طويلة من الزمن تمتد إلى ملايين السنين (مثل البترول، الغاز، الفحم ، المعادن وغيرها من الموارد) . ويعد استنزافها من أبرز مضاعفات الانفجار السكاني ، ونقصد هنا باستنزاف الموارد الطبيعية استهلاكها بمعدلات تفوق معدلات تجددها أو إيجاد بدائل لها.

وربما يكون عدم تثمين وتسعير هذه الموارد سببا من أسباب الاستنزاف وهو في الوقت نفسه لا يعكس الندرة النسبية التي تتميز بها مما يعرض الموارد غير المتجددة للنضوب والموارد المتجددة لفقدان القدرة على التجدد .

ولعل من بين أهم مظاهر هذا الاستنزاف الاستغلال الجائر للأراضي الزراعية عن طريق الزراعة المكثفة والرعي اللاعقلاني، مما يفقد الأرض خصوبتها وتماسكها كما يعرضها للانجراف والتصحر، ويحدث هذا في الدول النامية على وجه الخصوص، وتعتبر إفريقيا من أكبر الدول التي تعاني من هذه الظاهرة لأنها تعرف نموا ديمغرافيا كبيرا.

لقد أدت توليفة من كثافة السكان المرتفعة والاستثمار المنخفض إلى تقليل حصة الفرد من الأرض القابلة للزراعة من 0.5 هكتار عام 1965 إلى 0.3 هكتار في عام 1987 في بورندي [2]، وأدى ذلك إلى فترات راحة الأرض في أجزاء كثيرة من (بورندي، رواندا ،كينيا ، ليبيريا وموريتانيا) لم تعد كافية لاسترداد الخصوبة.

كما أن الزيادة السريعة للسكان أدت إلى تقلص الغابات والمساحات الخضراء من خلال قطع الأشجار وبناء المساكن بسبب التوسع العمراني العشوائي .

– مشكلة نقص الغذاء: سنتناول هذا العنصر وفق ما يلي :

- **مفهومها** : يقصد بمشكلة نقص الغذاء حدوث نقص واضح في كمية الغذاء ونوعيته عن المعدلات المعقولة المتمثلة في الحد الأدنى للسعرات الحرارية[1].

[1] من استخلاص الطالبة

[2] محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص203.

وتتمثل مشكلة الجوع هي نقص كمية الغذاء عن الحد الأدنى المقبول، أما سوء التغذية فهو نتيجة للنقص في أنواع الأغذية كالبروتين والفيتامين. ولأن الزيادة السكانية عرفت نموا سريعا، فإن ذلك أدى إلى عدم تناسب الكميات المنتجة من الغذاء مع نسبة النمو السكاني مما دفع العديد من الدول النامية إلى استيراد كميات كبيرة من المنتجات الغذائية كالحبوب لتغطية حاجياتها.

- **مظاهرها ومخاطرها** [2]: تتضح مشكلة نقص الغذاء في مظاهر عدة نذكر منها:

+ انتشار الأمراض الغذائية : وتنقسم إلى نوعين الأولى تتعلق بالتغذية كما ونوعا وتنتشر عموما في الدول النامية (مثل: الأنيميا ، السل ،الهزال ،الكساح ،...)، أما النوع الثاني فهي أمراض تنتشر في الدول المتقدمة على وجه الخصوص ،وهي نتيجة الإفراط في استهلاك الغذاء (مثل البدانة وما ينجر عنها من مشاكل صحية كثيرة)[3].

+ تكرار المجاعات في الكثير من الدول النامية التي تتعرض من حين لآخر لنوبات الجفاف كما حدث في منطقة حزام الجوع الإفريقي .

+ تزايد حجم الاستيراد من المواد الغذائية وبالتالي زيادة مصاريفها من طرف الدول النامية بشكل مطرد.

- **أسبابها** : فضلا عن كون الزيادة المتسارعة للسكان هي العامل الذي أدى إلى مشكلة نقص الغذاء فقد انعكست هذه الزيادة على مجموعة من العوامل أدت بدورها إلى تفاقم المشكلة ومن أهمها:

+ إجهاد الأرض عن طريق الزراعة المكثفة ، إضافة إلى عوامل ليست لها علاقة بنمو السكان مثل الأحوال الجوية التي تميل إلى الجفاف الشديد، مما ساهم في إفقار الأراضي وزيادة هشاشتها وعطوبيتها ،كما تتبع الدول النامية تقنية زراعية تقليدية واستخدام السلالات النباتية والحيوانية ذات المردودية المنخفضة .

+ الأزمات الاقتصادية الحادة التي أصابت الاقتصاد الرأسمالي والتي تنعكس سلبا على الدول النامية من خلال رفع أسعار المعدات والآلات الزراعية التي تستوردها الدول النامية من الدول الرأسمالية .

+ الظروف الاقتصادية والسياسية والمتمثلة في :

– العجز في الموارد المالية وانخفاض الدخل الوطني وبالتالي دخل الفرد وهو ما يقلل من قدرة الدول النامية على تمويل مشاريع التنمية الزراعية .

---

[1] عدنان الأحمد، وآخرون ،التربية البيئية والسكانية ،منشورات جامعة دمشق،2003-2004 ،ص195 .

[2] المرجع السابق،ص 195.

[3] هذا لا ينفي تواجد النوع الأول في الدول المتقدمة والنوع الثاني في الدول النامية.

- التوسع في إنتاج المحاصيل التجارية كالقطن والشاي والفول السوداني على حساب المحاصيل الغذائية.
- اضطرار العديد من الدول إلى تصدير جزء كبير من إنتاجها البروتيني الحيواني .

- استخدام الغذاء كسلاح بيد الدول الغنية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية والسياسية على حساب الدول النامية.

و–البطالة:

تعتبر البطالة العالية مشكلة اقتصادية واجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية، تعد تبديدا لموارد قيمة . أما من الناحية الاجتماعية فهي مصدر معاناة هائلة، حيث يتوجب على العمال العاطلين تدبر معيشتهم بمداخيل أقل، وفي فترات البطالة العالية تمر المحنة الاقتصادية فتؤثر على مشاعر الناس وحياة أسرهم[1] .

انطلاقا من هذه الفكرة نستطيع القول بأن النمو السكاني السريع أفرز مشكلة هي من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية على غرار الدول المتقدمة مما انجرت عنه العديد من المشاكل الاقتصادية الأخرى والتي تحدثنا عنها مثل سوء التغذية وكذا المشاكل الاجتماعية كالانحراف وانتشار السرقة والجريمة . فضلا عن كون البطالة من المشاكل الحادة التي تواجه العالم اليوم، فهي أصبحت تهدد البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكثير من الدول.فإذا كانت الدول المتقدمة تعاني من ارتفاع نسبة البطالة فيها فماذا عن الدول النامية التي تتخبط في الديون.أما بالنسبة للدول العربية فشأنها شأن بقية الدول النامية تعاني هي الأخرى من البطالة بجميع أنواعها المقنعة وغير المقنعة،ففي كثير من الدول العربية غير البترولية تعجز الدولة على توفير العمل إلا لنسبة ضئيلة من العاطلين عن العمل[2] .

ي–الفقر والأمية [3]:

من نتائج ظاهرة النمو السكاني مع بداية القرن الواحد والعشرين أن هناك 1.3 مليار نسمة يعانون من الفقر المدقع،ونحو 840مليون يعانون من نقص التغذية، وما يقارب 1.4 مليار نسمة يفتقرون إلى مياه الشرب النظيفة، وثلث سكان العالم أميين، وهي نسبة مرتفعة تدل على عدم فعالية برامج محو الأمية.

[1] بول آ. ساموبلسن،وليام د. نورد هاوس،ترجمة هشام عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص595

[2] صالح وهبي،قضايا عالمية معاصرة،ط1، دار الفكر للتوزيع، 2004، ص33

[3] محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص 208.

ع- اضطراب البيئة:

بعدما تناولنا في عناصر سابقة بعض الممارسات السلبية التي تميز علاقات الإنسان مع البيئة، فإن لم يكن هذا الأخير سببا في جل الاضطرابات التي تتعرض لها البيئة، فهو بالتأكيد كان سببا في معظمها، ففضلا عما يسببه للأرض من تصحر وإفقار، فهو كذلك كان وما يزال سببا رئيسا في انقراض بعض الأنواع والسلالات من الحيوان والنبات والأسماك نتيجة للصيد غير المنظم وهو أيضا المسؤول عن تزايد مشكلة الاحتباس الحراري، وثقب الأوزون والتقلبات المناخية مما سبب تدهور أو القضاء على الكثير من أنظمة البيئية ،نتيجة الاستهلاك المفرط للطاقة وتزايد انبعاث الغازات الدفيئة .

إن العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية ليست علاقة بسيطة من السهل تفسيرها، كما أنها ليست ثابتة بالضرورة على مر السنيين .

ثانيا: تفاقم المشاكل البيئية وآثارها:

أصبحت مشكلة تلوث البيئة من المشاكل الخطيرة التي تهدد البشرية بأسرها، وأهم ما يميز هذه المشكلة شموليتها حيث عمت وتفاقم خطرها في كافة أنحاء العالم مما أعطاها بعدا عالميا، وليست هذه المشكلة وليدة هذا العصر، بل نتجت عن تراكم العديد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمتد لفترة تاريخية طويلة جدا.

1- المشاكل البيئية الرئيسية: نتناول هذا العنصر وفق مايلي:

أ- التلوث: نعالج هذا العنصر من خلال التعرض للنقاط التالية:

- مفهوم التلوث:

إن مفهوم البيئة النظيفة إنما ينصرف إلى البيئة الخالية من مصادر التلوث المختلفة ولهذا فقد حاول البعض تقديم مفهوم للتلوث يفسر حالة التدهور التي آلت إليها البيئة، وقد جاء احد هذه التعريفات على أن التلوث هو:

حدوث تغير أو خلل في الحركة التوافقية التي تتم بين العناصر المكونة للنظام البيئي بحيث تشل فاعلية هذا النظام، وتفقده القدرة على آداء عمله الطبيعي في التخلص من الملوثات[1].

ويعرف آخرون التلوث بأنه: تغير كيفي في القدر الذي خلق الله به مكونات أو عناصر النظام البيئي، الناتج عن التدخل غير الرشيد للإنسان يترتب عليه اختلال في توازن البيئة يعيقها، أو يهدد بإعاقتها عن آداء مهامها التسخيرية للإنسان[2].

إن هذه التعاريف وغيرها تشير إلى حدوث خلل في مكونات البيئة الطبيعية، بسبب التلوث الذي أصبح يهدد الحياة على سطح الأرض، ولم يقتصر التلوث على تلوث الهواء والماء والتربة جراء انتشار الغازات والنفايات الصناعية والمنزلية، بل تجاوزه ليشمل الاعتداء على الطبيعة البرية والبحرية والقضاء على الكثير من الأنواع الحيوية، واستنفاذ الكثير من عناصر البيئة المحيطة ومواردها وطاقاتها بسبب التدخل الإنساني غير الرشيد.

إذن : فالتلوث البيئي هو التغيير في الصفات الطبيعية للعناصر التي تتحكم في البيئة التي يعيش فيها الإنسان، وأهمها الماء والهواء والتربة تغييرا يؤدي إلى الإضرار بها نتيجة الاستعمالات غير السليمة لهذه العناصر وذلك بإضافة مواد غريبة عنها، وقد يكون التلوث بيولوجيا أو كيميائيا أو إشعاعيا أو بالنفايات الضارة أو بعدم النظافة[3].

يوضح هذا التعريف مختلف أوجه التلوث البيئي التي تعاني منها البيئة ومسبباتها، وسوف نأتي على ذكرها في عناصر لاحقة.

– أهم مظاهر التلوث البيئي :

للتلوث صور متعددة ومنها : تلوث (الهواء، الماء والتربة) وفيما يلي عرض لمظاهر التلوث السابقة.

- **تلوث الهواء :**

[1] زين الدين عبد المقصود ، البيئة والإنسان، نقلا عن: أحمد عبد الرحيم السايح، أحمد عبده عوض، قضايا البيئة من منظور إسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[2] المرجع السابق، ص 129.

[3] ممدوح عطية، إنهم يقتلون البيئة، مرجع سابق، ص 20.

يعتبر الهواء من عناصر الحياة الأساسية لاستمرار حياة الإنسان وباقي الكائنات الحية الأخرى، إلا أن الإفراط في استعمال الطاقة، وتكثيف النشاط الصناعي وتزايد استعمال الآلات والسيارات عرض البيئة الهوائية للتلوث بواسطة تصاعد الغازات والأبخرة والغبار من المصانع وعوادم السيارات مثل أول أكسيد الكربون (CO)، النشادر ($N\,H3$)، ثاني أكسيد الكربون (Co_2)، الكبريت (S)، والأوزون (N) بالإضافة إلى مصادر الانبعاث المنزلية، وحرق النفايات الصلبة.

- **تلوث المياه** :

تعد المياه من أهم عناصر التنمية وأكثرها ندرة، وعلى الرغم من ندرتها واحتمال فقدانها، فإن الإنسان لم يحسن استغلال هذا المورد والحفاظ عليه ولقد ظهرت مشكلة تلوث المياه (الجوفية، الأنهار، البحيرات، البحار والمنابع) نتيجة لتصاعد عملية التنمية التي تنتهجها معظم البلدان مع عدم الأخذ في الاعتبار متطلبات التوازن البيئي.

يتم تلوث المياه عن طريق تصريف المياه المستعملة من المؤسسات الصناعية والتي يمكن أن تحتوي على مواد خطرة وسامة، وكذا مياه التصريف الصحي من المنازل والتي يمكن أن تحوي مركبات ومواد التنظيف والزيوت.

وتتمثل أهم ملوثات المياه في المركبات الكميائية الناتجة عن الصناعة المبيدات الحشرية، مركبات الأسمدة الزراعية، والصرف الصحي في المناطق الحضرية بالإضافة إلى تلوث البحار والمحيطات بالنفط (جراء تحطم ناقلات النفط).

- **تلوث التربة** :

تتعرض التربة لتدهور في نوعيتها وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية عن طريق الاستخدام المفرط للمبيدات الحشرية، والأسمدة الكيميائية، والتخلص المباشر للنفايات الخطرة في التربة، مثل نفايات المصانع والمستشفيات.

– التصحر وتدهور نوعية الأرض :

إن الاستعمال المستنزف للأرض من خلال الرعي الجائر، الزراعة المكثفة ارتفاع ملوحة التربة، تلوث مياه الري، والتوسع العمراني (الذي يتسبب في قطع الأشجار واقتلاع الغطاء النباتي)، أدى إلى زيادة هشاشة التربة وعدم تماسكها، مما سهل عملية انجرافها وتعريتها وتصحرها، حيث تفاقمت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة في الدول النامية على وجه الخصوص بسبب النمو الديمغرافي الكبير فيها وتزايد احتياجات السكان فيها للغذاء والسكن.

فعلى سبيل المثال: تقدر الأراضي المهددة بالتصحر بحوالي 10% من مجمل مساحة الوطن العربي، منها 50% في السودان، 40% في بلدان المغرب العربي، 10% في المشرق العربي[1].

– تقلص التنوع الحيوي:

إن الكثير من الأنظمة البيئية بما تحويه من حيوانات ونباتات وبحيرات ومناظر طبيعية تتقلص في كل يوم إن لم نقل بأن الكثير منها قد زال وانقرض بفعل الإنسان وما تسبب فيه من تلويث لعناصر البيئة واستنزاف لثرواتها.

وهو ما أدى إلى اختلال وتدهور السلسلة الغذائية التي تعتمد عليها الكثير من سلالات الحيوانات والنباتات وعدم ملائمة المحيط الحيوي الذي نعيش فيه تلك الكائنات الحية للتكاثر.

– الاحتباس الحراري:

يمكن تعريف ظاهرة الاحتباس الحراري على أنها: ارتفاع درجة حرارة الأرض، فالأرض تستمد طاقتها الحرارية من الشمس، إذ تصل الأشعة من الشمس إلى الأرض على شكل أشعة قصيرة الموجة، في حين تعكس الأرض الأشعة التي امتصتها على شكل أشعة طويلة الموجة، حيث تمنع الغازات في الغلاف الجوي هذه الأشعة من الخروج إلى الفضاء الخارجي، وبالتالي تحبس الحرارة بمبدأ البيوت الزجاجية المخصصة للزراعة، ولهذا السبب تسمى بظاهرة البيوت الزجاجية، ويتوقع أن تزيد حرارة الكرة الأرضية نحو 2-5 درجات مئوية بحلول عام 2100 إذا بقيت معدلات تلوث الهواء على ما هي عليه[2].

ولهذا تشكل ظاهرة الاحتباس الحراري قلقا كبيرا على النطاق العالمي، لأنها تشكل خطرا حقيقيا على الكثير من المدن في العالم، إذ تعمل درجة الحرارة على إذابة الجليد في القطبين، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى مياه البحار والمحيطات ويعرض الأراضي المنخفضة على سطح البحر إلى الغرق، كأراضي هولندا وبنغلاديش ودلتا نهر النيل وعدد كبير من المدن الساحلية فضلا عن تآكل حواف القارات.

تؤكد الدراسات التي قامت بها جماعات الدفاع عن البيئة أن نسبة مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في انبعاث الغازات المسؤولة عن ظاهرة الاحتباس الحراري تزيد عن 24%، في حين أن عدد سكانها لا يزيد عن 4% من مجموع سكان العالم[3].

[1] مصطفى أبا بكر، السياسات البيئية، مجلة جسر التنمية، العدد 25، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جانفي2004، ص 4.

[2] 01/01/2006, http://membres.Lycos.Fr/amdedmaroc/Guide Envirennement.doc.

[3] Ibid, p30.

تعتبر تكلفة الإجراءات الواجب إتخاذها من أجل خفض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراراي من بين الأمور التي تفسر التردد الذي يطبع سلوك الدول والمؤسسات. الأمر الذي يتم التأكيد عليه دوما هو عدم إلحاق الضرر بالنمو الاقتصادي، وبالتالي يجب إيجاد صيغة توافق بين الخفض من الإنبعاثات والنمو الاقتصادي،وهذا ما حاولت العديد من النماذج الاقتصادية الإجابة عليه[1].

من خلال هذه المعطيات يتضح لنا بأن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تساهم بقدر كبير من التلوث البيئي، بسبب تكثيف أنشطتها الصناعية.

– اتساع ثقب الأوزون :

يعود السبب الرئيسي في استنزاف طبقة الأوزون إلى الكيماويات التي يصنعها الإنسان والتي تتسرب إلى الهواء، وتمثل مركبات الكلور وفلور وكربونات (مكون من ثلاث ذرات كربون والكلور والغلور) أكبر تهديد. وقد استعملت هذه الأخيرة منذ أواخر العشرينيات في صناعة الثلاجات وأجهزة تكييف الهواء. والخطر الأكبر الذي يترتب على تدمير طبقة الأوزون هو زيادة تدفق الأشعة فوق البنفسجية إلى الأرض، والتي تؤدي إلى الإصابة بسرطان الجلد والحروق الشمسية، أمراض العيون، تشوه الأجنة وإضعاف جهاز المناعة لدى الإنسان وغيرها من الأضرار الجسيمة.

وعلى الرغم من هذه الأخطار المهددة للبيئة على وجه العموم والإنسان على وجه الخصوص، فالإنسان ما يزال مستمرا في أنشطته وممارساته اللامسؤولة، والتي تفاقم من تدهور البيئة وتهدد الحياة على وجه الأرض بالفناء.

وإذا كانت الدول المتقدمة تساهم بالقسط الأكبر في تلويث البيئة بسبب استهلاكها الكبير للطاقة وتكثيف الأنشطة الصناعية، فإن الدول النامية تتحمل قسط الأكبر من آثار هذا التلوث خاصة مع غياب الوعي البيئي والتشريعات البيئية التي تنظم أساليب تعامل الإنسان مع موارد البيئة وعناصرها، وغياب التشريعات التي تحمي البيئة في الدول النامية من نفايات الدول المتقدمة ومشاكل التلوث العابرة للحدود، مثل تلوث الهواء وظاهرة الاحتباس الحراري، واتساع ثقب الأوزون.

ثالثا: التبعات الاقتصادية للتلوث:

يطلق على المرحلة التي نعيشها الآن اسم ثورة الحواسيب الإلكترونية والاتصالات، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية طرأت تغييرات في النظم التقنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فإلى جانب التوسع في استعمال الحواسيب، وتحسين نوعية الاتصالات وتبادل المعلومات بدرجة لم يسبق لها مثيل، فقد تحسنت أيضا كفاءة الاستفادة من طاقة الوقود الحفري والطاقة النووية وتم التوسع في استعمال مصادر الطاقة المتجددة، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح للحد من استنزاف مصادر الطاقة الناضبة وتلوث البيئة.

إن النمو الصناعي المتزايد والاستخدام المكثف للتكنولوجيا الملوثة للبيئة واستنزاف الموارد الطبيعية، قد تتسبب في مشاكل بيئية عالمية عانت منها الدول المتقدمة والدول النامية خاصة. لذلك سنحاول تحديد العلاقة القائمة بين

[1] Herve le Treut,Jean-Marc Jancovici, l'effet de serre:allons-nous changer le climat?Dominos Flammarion,2001,p99.

أسلوب إنتاج وإدارة النشاط الاقتصادي وبين نشأة المشاكل البيئية، وهل يمكن أن تختلف طبيعة تلك المشاكل البيئية وفقا لمستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي في كل دولة ؟ وهل تؤثر مخاطرها على بقية الدول ؟

1- علاقة الاقتصاد بالبيئة :

يعتمد الاقتصاد لتوفير الاحتياجات البشرية المتزايدة على الموارد الطبيعية المتاحة في البيئة من جهة، ومن جهة أخرى تمثل البيئة المكان الذي يتم فيه التخلص من مخلفات عمليات النشاط الاقتصادي الإنتاجية والاستهلاكية، كما أن البيئة بالمقابل تعتمد على النشاط الاقتصادي لتوفير الإمكانات اللازمة لحماية البيئة وتحسين نوعيتها[1].

مما سبق يمكن القول بوجود علاقة متبادلة ما بين الاقتصاد والبيئة، وتعد هذه العلاقة أساسية لعمل واستمرار كل منهما، فالاقتصاد يتواجد عادة ضمن نظام بيئي ديناميكي مفتوح يمثل جزءا من النظام البيئي الكلي.

وتعد البيئة ومواردها الطبيعية ورأس المال والعمل عناصر إنتاج مكملة لبعضها البعض، أي أن وجود النشاط الاقتصادي وقدرته على النمو والاستمرار يعتمد بدرجة كبيرة على قدرة النظام البيئي المحلي أو الإقليمي أو الدولي على القيام بوظائفه، ومنها توفير الموارد والتخلص من النفايات[2].

إستنادا لوجهة النظر أعلاه، نستنتج بأن حتمية استمرار النمو الاقتصادي مشروطة في الأصل بسلامة البيئة واتزانها وأن أي خلل قد يحدثه الاقتصاد، إما استنزاف الموارد الطبيعية بمعدل يفوق معدل تجددها، أو خلق بدائل لها، أو بتلويث البيئة سيؤثر سلبا على هذه الموارد كمًا ونوعًا، وبالتالي سوف يؤثر بالتعدي على مستوى النشاط الاقتصادي.

وهذا ما يؤكده الاقتصادي توم تيتنبرج في قوله : إن كتلة المواد التي تنساب في النظام الاقتصادي من البيئة إما أن تتراكم في النظام الاقتصادي أو تعود إلى البيئة في صورة فاقد (نفايات)، فإلى الدرجة التي لا يأخذ التراكم فيها مكانا، فإن كتلة المواد في النظام الاقتصادي تتساوى في حجمها مع كتلة الفاقد المنساب في البيئة والمفقودات الزائدة عن حدها، وهو ما يقلل من قيمة الأصل حينما تزيد عن القدرة الإستعابية للطبيعة، حيث تقلل المخلفات من الخدمات التي توفرها الأصول[3].

ومن جهة أخرى نجد أن البيئة تعتمد على الاقتصاد للتعامل مع مشاكلها وتحسين نوعية البيئة وحمايتها، فضعف النشاط الاقتصادي وعدم تحقيق معدلات نمو مرتفعة يؤدي إلى الاهتمام بالدرجة الأولى بتوفير الاحتياجات

[1] محمد عبد الكريم عبد ربه، مقدمة في اقتصاديات البيئة، مكتبة الإسكندرية، مصر 2003، ص 18.

[2] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3] توم تيتنبرج ، نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية ولقوانين المعالجة لها مسار التجربة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص21.

الأساسية لأفراد المجتمع وبالتالي إهمال البيئة وعدم تخصيص جزء من الموارد لحمايتها. وهذا ما يعكسه واقع البيئة في الدول النامية، إذ تعاني البيئة في هذه الدول من استنزاف الموارد الطبيعية. وقطع أشجار الغابات وتقليص المساحات الخضراء والرعي الجائر وغيرها من مظاهر تدهور البيئة في البلدان النامية وقد تعرضنا لها في بشيء من التفصيل في عناصر سابقة.

نستنتج من كل هذا أن مقدار التأثير على البيئة يعتمد ولو جزئيا على مستوى ونوعية الأنشطة الاقتصادية في المجتمع، والتي تتحدد بدورها بناء على حجم السكان وأنماط الاستهلاك ونوعية التكنولوجيا المستخدمة، وكذلك السياسات الحكومية في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية [1]، والمثال التالي يوضح بعض مظاهر الارتباط بين البيئة والنشاط الاقتصادي[2].

أدى النمو الاقتصادي المتزايد إلى الزيادة في استهلاك الطاقة في العالم بـ 4.5 أضعاف، أي من 2 بليون طن متري من معادن الفحم عام 1950 إلى أكثر من 9 بلايين طن متري عام 1985 ومن المحتمل أن تصل هذه الزيادة في الاستهلاك إلى أكثر من 20 بليون طن متري من معادن الفحم في عام 2025.

وقد أنجر عن هذه الزيادة في استهلاك الطاقة، حدوث زيادات موازية في الإنبعاثات الغازية والمركبات الكيماوية الناتجة عن الوقود الحفري، تمثلت في زيادة كميات الكربون التي تلوث الغلاف الجوي، حيث أكدت الدراسات أنه ما لم تبذل جهود عالمية لحفظ استهلاك الطاقة فإن انبعاثات الكربون في العالم ستصل إلى 10-12 بليون طن سنويا في عام 2020 وهو ما يؤدي إلى زيادة حدة المشاكل البيئية وخاصة تلك التي تترتب عن ظاهرة الاحتباس الحراري.

كما أن ثاني أكسيد الكبريت المنبعث من مداخن المصانع ومن السيارات يتحول إلى حامض كبريتيك أو أمطار حمضية والتي تقضي على النباتات والأسماك وتلوث المياه الجوفية، وتسبب مشاكل خطيرة في الجهاز التنفسي للأطفال ومرضى الربو، فضلا عن الأضرار التي تلحق بالإنتاج الزراعي.

ولقد أثبتت بعض الدراسات التي أجريت حول هذه المشكلة في الولايات المتحدة الأمريكية في تقرير حكومي صادر عن البرنامج القومي لتقويم الترسب الحمضي أن إجمالي الخسائر في المحاصيل يتراوح ما بين 5 إلى 10% من الإنتاج، وطبقا لأحد التقديرات في هذه الدراسات، فإن ذلك يمثل خسارة اقتصادية تبلغ نحو 5.4 بليون دولار.

[1] راجع محمد عبد الكريم علي عبد ربه ، مقدمة في اقتصاديات البيئة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مرجع سبق ذكره ، ص 39-39.

إذن فمن خلال هذه الأمثلة تتضح لنا جليا مظاهر الارتباط بين النشاط الاقتصاد ي والبيئة وكيف أن هذا النشاط يسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بعض المشاكل البيئية، وأن هذه المشاكل تنعكس سلبا على النمو الاقتصادي، ففضلا عن تدهور أصل الموارد الطبيعية والمتمثل في البيئة فإن هذه المشاكل تكلف الاقتصاد خسائر مادية كبيرة جدا.

وإذا كان بعض العلماء يرون حلولا لمشكلة التلوث تتمثل في إبطاء عملية النمو التكنولوجي، فإن العلماء الأكثر موضوعية، ينادون بإعادة تقييم وتطوير التكنولوجيا وربطها بأساس علمي يناسب طبيعة الدورات البيئية.

ولا شك أن أية خطة لخفض أثر التكنولوجيا، ينبغي أن تهتم في المقام الأول بتحويل البقايا والفضلات الصناعية والبشرية والحيوانية إلى مواد نافعة، فهذا من شأنه أن يحقق مكسبا اقتصاديا من طرف، وأن يؤدي للتخفيف من حدة التلوث التي وصل إليها كوننا[1].

يفيد القول أعلاه أن تطوير سبل وأساليب الإنتاج باستخدام التقنية التكنولوجية المتطورة، والتي صممت بغرض الحفاظ على البيئة والتقليل من حدة التلوث من جهة، وإعادة تدوير النفايات والمخلفات الناتجة عن النشاط الصناعي والبشري في محاولة للانتفاع بها وتحويلها إلى سلع مفيدة بدل التخلص منها في البيئة.

يحاول المدخل الاقتصادي تعظيم قيمة الأصل البيئي بحفظ التوازن بين الحفاظ على هذا الأصل واستخدامه، وهذا من خلال إيجاد بدائل أكثر ملائمة للبيئة من حيث الاستخدام الأمثل لمواردها وحفظها من النفاذ، وكذا استعمال التكنولوجيا النظيفة الأقل ضررا للبيئة.

إن فهم وإدراك العلاقة بين الأنشطة الاقتصاديةة والبيئة، والأثر الممكن للسياسات الاقتصادية يتطلب مزيدا من الوعي والدراسة، فبالرغم من كثرة الدراسات التي أجريت حول المسائل البيئية، فلا تزال هناك فجوات في فهم كنه العلاقة التي تربط الاقتصاد بالبيئة، وهذا من شأنه أن يزيد الوعي البيئي والرغبة في ضمان أن تؤخذ الاهتمامات البيئية في الاعتبار عند تصميم السياسات الاقتصادية، والموازنة بين الأهداف الإقتصادية والحفاظ على البيئة.

2- الأثار الاقتصادية للتلوث:

يحمل الإضرار بالبيئة المجتمعات تكاليف مختلفة، منها الإضرار بصحة الأفراد وبالتالي تدني إنتاجيتهم وكذلك مستويات معيشتهم وقد ترتفع هذه التكاليف بشكل يجعل المحصلة الصافية للأنشطة الاقتصادية، والتي تتمثل في

[1]- علي محمد علي عبد ربه : المبيدات والتلوث البيئي، مرجع سابق، ص29.

المنافع من الإنتاج والاستهلاك مطروحا منها الأضرار التي تلحق بالمجتمع جراء تدهور البيئة، ويحدث هذا على وجه الخصوص في الدول النامية[1].

تعاني البيئة في الدول النامية مشاكل لا حصر لها نتيجة سوء التخطيط وعدم القدرة على استبدال وسائل وأساليب إنتاجها بأخرى متطورة وأقل ضرارا للبيئة، وكذا غياب الإطار التشريعي القانوني الذي يوفر للمؤسسات البيئية القدرات الكافية والحاسمة لحماية البيئة من التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية.

وكما سبق القول فإن تدهور البيئة في تلك الدول واستنزاف الموارد الطبيعية المتاحة بها سيؤدي في الأخير إلى الإضرار بالمقومات الطبيعية التي تقوم على أساسها الأنشطة الاقتصادية.

3- السوق والمشاكل البيئية.

يرى البعض أن الأضرار المفرطة بالبيئة إنما ترجع في الأصل إما إلى فشل الأسواق، أو فشل السياسات، وقد يكون هذا الفشل انعكاسا لحدوث فيض من الآثار أو لعدم إدخال تكاليف موارد معينة في الحسان، أو عدم وجود أسواق أو ضعفها، أو لأن من طبيعة كثير من الموارد البيئية أن تحقق الصالح العام، أو الافتقار إلى حقوق التملك، وفي ظل هذه الظروف وغيرها يحدث استهلاك مفرط، وإهلاك زائد للأصول البيئية، مما يخلق تهديدا خطيرا محتملا لقدرة النظم الايكولوجية المحلية – أو حتى العالمية – على الاستمرار[2].

ولهذا فإن غياب التدابير اللازمة لتعويض صور الفشل تلك وتزايد إهمال الآثار الخارجية التي تتسبب فيها الكثير من الأنشطة الصناعية، وكذا اعتبار البيئة سلعة عامة مما يفاقم مشاكل التلوث وتدهور البيئة.

أ- البيئة كسلعة عامة :

تتصف السلع العامة بالعديد من الخصائص التي تميزها عن السلع الخاصة، فالسلعة العامة الصافية تتميز بعدم وجود تنافس في استهلاكها وكذلك عدم انطباق مبدأ الاستبعاد عليها.

فالخاصية الأولى تعني أن المنافع التي ترتبط باستهلاكها لا تتأثر بوجود مستهلكين آخرين، فاستهلاك شخص ما للهواء، لا يمنع شخصا آخر من استهلاكه في الوقت ذاته دون التأثير على المنافع التي يحصل عليها الشخص الأول من استهلاكه للهواء.

[1] محمد عبد الكريم عبد ربه ، مقدمة في اقتصاديات البيئة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] كنيث ميراند وتيموشي موزوندو ، السياسة العامة والبيئة، مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير المجلد 28، العدد 2، ، جويلية 1991، ص 25.

أما خاصية عدم الاستبعاد فتعني عدم إمكانية استبعاد الآخرين من المشاركة في الحصول على المنافع الناتجة عن استهلاك سلعة ما طالما أنها متاحة.

فمثلا لا يمكن استبعاد فئات معينة من الاستفادة من الإنارة العمومية بسبب عدم دفع ما عليهم من رسوم الخدمات العمومية.

تعد البيئة سلعة عامة ينطبق عليها المبدأين عدم التنافس وعدم الاستبعاد، ولهذا فإن آليات السوق لا تستطيع توفير هذه السلع بكفاءة ولو بشكل يفي بالاحتياجات الفعلية للأفراد[1].

إن تميز البيئة كسلعة عامة بهاتين الخاصيتين جعل المستهلكين يفضلون عدم دفع مقابل لتلك السلع لعلمهم بإمكانية استهلاكها طالما هناك من يدفع ثمنها، كما أدى ذلك إلى تفاقم مشاكل التلوث وعدم الاهتمام بالحفاظ على البيئة وهم في هذه الحالة لا يقدرون مقدار النفع الذي يعود عليهم من حماية البيئة ليتحصلوا على تلك السلع نقية وخالية من التلوث.

ب- الآثار الخارجية وكفاءة السوق :

تتمثل الآثار الخارجية في تلك الآثار الجانبية التي تنشأ من عملية التصنيع، فخلال إنتاج السلع من المؤسسات تنتج آثار خارجية سلبية (كالدخان أو الغبار) تؤثر في مجملها سلبا على الأفراد القاطنين قرب المنشأة الصناعية.

وبما أن الآثار الخارجية تلوث البيئة (الهواء، الماء والتربة) هذه العناصر التي تنطبق عليها صفات السلع العامة، فإن ما يستهلكه شخص واحد لا يؤثر على الكمية المتاحة لاستهلاك الآخرين، وعلى الرغم من أن التلوث ليس إلا أثر خارجي للسلع العامة، فمن الواضح أنه يتفاوت جغرافيا، فبعض المناطق أكثر تلوثا من غيرها، ويمكن لنا أن نقول أن كمية الدخان المنطلقة نفسها تدخل في كل دوال المنفعة، إلا أن المنفعة السالبة التي يعاني منها أي مستهلك تعتمد أيضا على استهلاكه من الأرض، أو بعبارة أخرى على المكان الذي يعيش فيه[2].

يفيد القول أعلاه أن مقدار الضرر الناتج عن المنشآت الصناعية والمتمثل في الآثار الخارجية للسلعة العامة تختلف من مكان إلى آخر، فالمناطق الأقرب من المؤسسات هي الأكثر تضررا والسكان القاطنون في هذه الآماكن يتحملون تكاليف الآثار الخارجية المتمثلة في تكاليف العلاج إذا افترضنا إصابتهم بأمراض (تنفسية، جلدية، وغيرها

[1] محمد عبد الكريم عبد ربه، محمد عزت محمد إبراهيم غزلان : اقتصاديات الموارد والبيئة، دار المعرفة الجامعية، مصر 2000، ص-ص 65-66.

[2] أنطوني س. نشير ، ترجمة عبد المنهم إبراهيم العبد المنعم وأحمد يوسف عبد الخير، اقتصاديات الموارد والبيئة، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 180 .

من الأمراض المتعلقة بهذا النوع من التلوث)، فضلا عن إنخفاض تكاليف قيمة العقارات بتلك المنطقة السكنية وتكاليف صيانتها.

وتأخذ مشكلة الآثار الخارجية أبعادها عندما لا تؤخذ الآثار الخارجية في الاعتبار عند تحديد سعر السلعة المرتبطة بتلك الآثار، وهذا ما يدل على أن السوق يقوم بتخصيص موارد إنتاج هذه السلعة بشكل خاطئ، بحيث لا يدخل تكاليف الآثار الخارجية وهو ما يعني تقدير سعر السلعة والكميات المنتجة منها أقل مما يجب.

وللتوضيح أكثر فإن التكاليف الخارجية تظهر كنتيجة لعدم تحمل الأفراد والمؤسسات التكاليف الاجتماعية الحقيقية للموارد، ولنفترض أن بعض الأفراد والمؤسسات يستعملون الماء دون مقابل، وهناك فئة أخرى فقط هي التي تدفع التكاليف نتيجة لاستعمالها للماء، وهنا تختلف التكاليف الخاصة لاستعمال الماء عن التكاليف الاجتماعية، والسعر الذي يدفعه مستعملو الماء أقل بكثير من التكلفة الحقيقة بالنسبة للمجتمع، ولأن سعر هذا المورد يعتبر رخيصا فإن المستغلون له سيستعملون كميات كبيرة جدا منه، مما يؤدي إلى هدره واستنزافه.

كما أن أصحاب المؤسسات يجدون الجو المحيط والأنهار القريبة من منشآتهم كمكان رخيص ومناسب للتخلص من مخلفاتها، والسكان الذين يعيشون ويعملون بالقرب من هذه المنشآت سوف يدفعون تكاليف الآثار الخارجية بسبب تفشي الأمراض وارتفاع تكاليف نظافة وصيانة منازلهم — وقد سبق الإشارة إلى هذا — وفي هذه الحالة يحدث الفرق بين التكاليف الخاصة والاجتماعية.

إن عدم احتساب تكاليف النشاطات المسببة للتلوث والتي تؤدي إلى خفض التكاليف الخاصة تمثل الأداء السيئ لنظام السوق، وتتضح طبيعة هذا الأداء السيئ عندما يقوم الأفراد والمؤسسات بإلقاء الكثير من النفايات في الماء والهواء والتربة وهذه السلوكيات غير مرغوبة اجتماعيا[1].

4- المواجهة الاقتصادية للتلوث :

لقد تطرقنا فيما سبق لأسباب تدهور البيئة وتلوثها نتيجة سلوك الإنسان تجاه البيئة في المقام الأول ولأن التلوث ظاهرة غير مرغوب فيها لما تلحقه من أضرار على البيئة، وبالتالي على سلامة وبقاء الإنسان، لذلك بات من الضروري مواجهة هذه الظاهرة والتخلص منها.

إن استعادة بيئة نظيفة صعب التحقيق لسببين: الأول هو ضخامة تكاليف تحقيق هذا الهدف، والثاني أنه في بعض الأحيان يكون الضرر قد تجاوز القدرة الاستيعابية للوسط الطبيعي، وبالتالي فإن العودة إلى حالة الأصل ليست مؤكدة.

[1] طلعت الدمرداش ، الاقتصاد الاجتماعي، ط1، مكتبة الزقازيق، مصر، 2006، ص 395.

وعليه فإن الهدف الذي نأمل في تحقيقه هو مواجهة التلوث إلى الحد الذي تستطيع معه البيئة (الوسط الطبيعي) التخلص من المخلفات وتلافي التغييرات الطارئة عليها وفق قدرتها الاستيعابية التي تتميز بها، وسوف تنشأ عن هذه المواجهة تكاليف يتحملها المسؤولين عن التلوث، ولهذا سوف نتناول في هذا العنصر تكلفة مواجهة التلوث ثم المستوى الأمثل للتلوث.

أ- تكلفة مواجهة التلوث:

للحد من تبعات التلوث والأضرار التي يلحقها بالإنسان والبيئة فلابد من مواجهته وتحمل تكاليف هذه المواجهة، وتنقسم هذه التكاليف إلى نوعين هما : تكاليف تلوث البيئة أو الأضرار الخارجية لتلوث البيئة وقد تحدثنا عنها في العنصر السابق، وتكاليف ضبط تلوث البيئة، والتي يجب أن يتحملها الفرد عن التلوث الذي يحدثه من مخلفات الإنتاج، ويمكن أن يطبق في هذا الصدد "مبدأ الملوث يدفع" أي من يحدث التلوث يتحمل تبعاته وتكاليف مواجهته.

- تكاليف ضبط التلوث البيئي[1] :

تتمثل في التكاليف التي يتحملها المجتمع سواء كان أفراد أو حكومة أو شركات لمنع – سواء كان المنع كليا أو جزئيا – حدوث التلوث الناتج عن نشاط إنتاجي أو استهلاكي.

إذ يكون من الضروري استثمار أموال ضخمة في تجهيزات ضبط التلوث وأن تقوم بتضحيات اقتصادية مثل خفض مستوى الأنشطة الاقتصادية من أجل المحافظة على مستوى منخفض جدا من التلوث.

وتتمثل هذه التكاليف على سبيل المثال في التكاليف التي يتحملها المستثمرون بتحديث وسائل وأساليب الإنتاج واستخدام التكنولوجيا المتطورة الأقل ضررا على البيئة، مثل استعمال المرشحات للتقليل من الانبعاثات الغازية في مصانع الطاقة ومصانع الاسمنت لمنع تسرب الأتربة، وتكاليف تركيب محطات معالجة مياه التبريد الناتجة عن النشاط الصناعي لشركات تكرير البترول وذلك لمنع حدوث تلوث في المجاري المائية.

[1] راجع : - طلعت الدمرداش : الاقتصاد الاجتماعي، مرجع سابق، ص398.

- محمد عبد الكريم علي عبد ربه ومحمد عزت إبراهيم غزلان : اقتصاديات الموارد والبيئة، مرجع سابق، ص62.

أما التكاليف التي تتحملها الحكومة فتتمثل في تكاليف إنشاء محطات تنقية ومعالجة المياه، والنفقات العامة لتطبيق قوانين البيئة من خلال أجهزة مراقبة البيئة والمحافظة عليها.

والشكل التالي رقم (2-1) **يوضح العلاقة بين مقدار تكاليف ضبط التلوث ومستوى التلوث.**

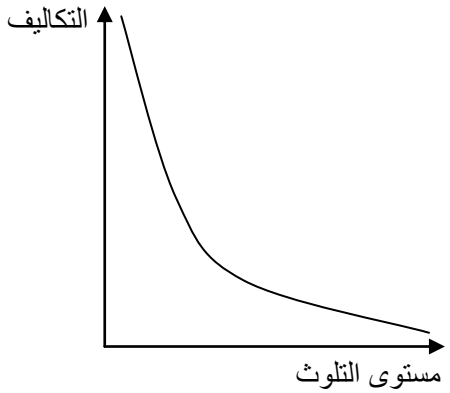

المصدر : طلعت الدمرداش، الاقتصاد الاجتماعي، ص 398

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأنه كلما قل التلوث زادت تكاليف مواجهته، أي أنه كلما زادت الجهود المبذولة للحد من التلوث كلما ارتفعت تكاليف ضبط التلوث بالنسبة للمجتمع، والعكس كلما كان مستوى التلوث كبير كلما كانت هذه التكاليف منخفضة، وبالتالي نستنتج بأن العلاقة بين مستوى التلوث وتكلفة مواجهته عكسية لأن ميل المنحنى سالب.

ب- المستوى الأمثل للتلوث:

إن العودة بالبيئة إلى حالتها الأصلية (خالية من التلوث) يعتبر هدف غير اقتصادي، لاعتبارين الأول هو ضخامة التكاليف التي يتحملها الاقتصاد جراء هذه المواجهة والمنحنى السابق يوضح ذلك، والاعتبار الثاني هو أن البيئة –كما سبق الإشارة إليه – تتمتع بالقدرة الاستيعابية لدرجة معينة من التلوث، الأمر الذي يجعل منع التلوث إلى ما دون هذه الدرجة لا مبرر له ولا عائد منه.

لذلك يجب البحث عن المستوى الأمثل للتلوث وهو المستوى المقبول اجتماعيا أو بتعبير آخر المستوى الاجتماعي الأمثل للتلوث.

ويمكن أن يصل المجتمع إلى المستوى الأمثل لتلوث البيئة عندما يصل إلى مستوى من التلوث تكون عنده إجمالي تكاليف التلوث أدنى ما يمكن، ويمكن التعبير عن ذلك بطريقة أخرى حيث يصل المجتمع إلى المستوى الأمثل من النوعية البيئية عندما يتمكن من تعظيم المنافع المتحققة من تحسين النوعية البيئية لتصل إلى أعلى قيمة لها[1].

تتمثل تكاليف ضبط التلوث في هذه الحالة في التكاليف التي تتحملها المنشأة للحد من التلوث (باستعمال تقنيات وأساليب متطورة لضبط التلوث + تكاليف المواد والعمالة اللازمة لتشغيل هذه التقنية لجعل التلوث عند المستوى الذي تم اختياره) وكذا التكاليف التي يتحملها المجتمع لمواجهة التلوث والآثار الخارجية الناتج عن مستوى التلوث المحدد.

شكل (2-2) : يوضح المستوى الاجتماعي الأمثل

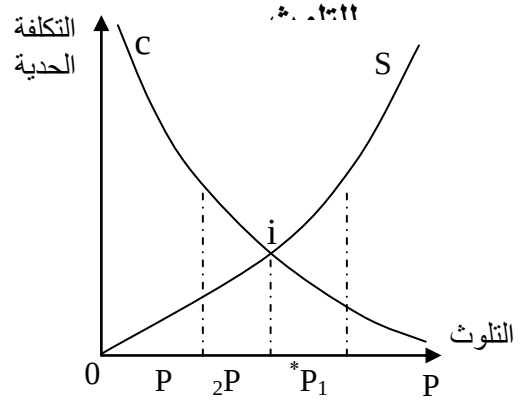

حيث :

P: التلوث

المنحنى (C) : النقطة الحدية لمواجهة التلوث

المنحنى (S) : النقطة الحدية الاجتماعية لمواجهة التلوث.

يعبر المنحنى (C) عن تزايد النفقة الحدية الي

المصدر: بن حفاف عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، ص 115

الحدية ترتفع كلما كان حجم التلوث يقترب من الصفر.

وعلى العكس فإن النفقة الحدية الاجتماعية تتزايد كلما زاد حجم التلوث أي عندما لا تتحمل المنشأة التلوث الذي تحدثه.

ويقع المستوى الأمثل للتلوث في النقطة Pوهو المستوى الذي تتساوى فيه النفقة الحدية لمواجهة التلوث مع النفقة الحدية الاجتماعية لمواجهة التلوث، وهو مستوى التلوث الذي تم اختياره أو تم الاتفاق عليه.

أما في النقطة P1 تكون التكلفة الحدية الاجتماعية (S) أصغر من التكلفة الحدية (C) وتكون خسارة المؤسسة هي المساحة المضللة على يسار النقطة i أي أن المؤسسة تتحمل تكاليف أعلى من التكاليف التي يتحملها المجتمع.

وفي النقطة P2 تكون (S) أكبر من (C) أي أن التكاليف التي يتحملها المجتمع تكون اكبر من التكاليف التي تتحملهما المؤسسة، وتكون المساحة المضللة على يمين النقطة i هي خسارة المجتمع.

[1]- طلعت الدمرداش : الاقتصاد الاجتماعي، مرجع سابق، ص393.

ويمكن أن يتحقق المستوى الأمثل للتلوث تلقائيا أو عن طريق المساومة بين المؤسسة والأطراف المتضررة من التلوث وفي هذه الحالة فإن الدولة لا تكون بحاجة على التدخل لضبط التلوث وتحديد المستوى المثل له لأنه حدث تلقائيا.

وبعدما تناول مظاهر إختلال توازن البيئة في هذا المبحث ، سنحاول في المبحث الأخير من هذا الفصل التطرق للبيئة وعلاقتها بالنمو والتنمية الاقتصادية ، هذا في العنصر الأول. أما في العنصر الثاني فنتناول نظرية التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: البيئة والتنمية

شهدت السنوات الأخيرة تغيرا عميقا في مفهومنا للارتباط القائم بين التنمية الاقتصادية والبيئة الطبيعية.ولقد توصلنا في نهاية المبحث الثاني إلى وجود علاقة تأثير وتأثر بين التدهور البيئي والنشاط الاقتصادي بصفة عامة ، وأن هذا التدهور يزداد حدة وتنوعا في الدول النامية لتضافر مجموعة من الأسباب السالفة الذكر ، ولعل سياسات التنمية الاقتصادية التي اتبعتها تلك الدول للخروج من بؤرة التخلف واللحاق بالدول المتقدمة —كانت عاملا أساسيا في زيادة حدة المشاكل البيئية وتفاقمها. وتبعا لذلك سنحاول في المبحث الأخير من هذا الفصل التطرق للبيئة وعلاقتها بالنمو والتنمية الاقتصادية، هذا في العنصر الأول. أما في العنصر الثاني فنتناول نظرية التنمية المستدامة.

أولا: البيئة والنمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي — باعتباره الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي، أو زيادة نصيب الفرد من هذا الناتج– كان وما يزال هدفا رئيسا لكافة المجتمعات بصرف النظر عن مستوى تقدمها أو أنماط التنمية المتبعة فيها.

وقد تطورت طرق استغلال موارد البيئية مع تقدم وتطور العلوم والمخترعات العلمية ووسائل الإنتاج ، وكانت ثمار هذا التقدم مشهودة في كل المجالات من صناعة وتجارة ونقل وخدمات متنوعة، وفي الوقت نفسه صاحب هذا التطور والتحسن في المستوى المعيشي اختلال في التوازن البيئي الطبيعي، وقد تتفاوت درجات هذا الاختلال والتدهور في البيئة من دولة إلى أخرى بحسب تقدمها وأنماط التنمية المنتهجة فيها، وفيما يلي سوف نعرض بعض ملامح التدهور البيئي المصاحب للنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية.

1 اتجاهات النمو الاقتصادي:

أشرنا في عناصر سابقة إلى أن ربط قضايا البيئة بالتنمية والنمو الاقتصادي، كان فيما مضى مفتقدا، أما الآن وبعد أن اتضح عمق هذا الارتباط نجد أن مسائل البيئة والتنمية الاقتصادية أصبحت متشابكة تشابكا لا يمكن فصمه. ولقد كان غياب المفاهيم البيئية من الأسباب التي جعلت الإنسان يتمادى في استنزافه لموارد البيئية الطبيعية من اجل التنمية والعمل بمفهوم خاطئ لإنتشار العمران وما صاحبه من تطور علمي وتكنولوجي، مما أدى إلى تعديه

تعديا جائرا على الموارد الطبيعية في اغلب الدول المتقدمة والنامية، مدمرا كثيرا من الأنظمة البيئية، و مخلا بالتوازنات الطبيعية [1].

لقد أدى التطور الذي حققته الدول المتقدمة منذ القرن التاسع عشر وظهور الثورة الصناعية آنذاك، إلى انقسام العالم إلى دول متقدمة، أوكما يطلق عليها الدول الصناعية، وأخرى متخلفة والتي أطلق عليها فيما بعد تسمية الدول النامية لإنتهاجها سياسات إنمائية سعيا منها لمواجهة مشكلة التخلف الذي وضعتها فيه الدول المتقدمة وخاصة أثناء الاستعمار.

وإذا كانت الدول الصناعية طورت اقتصادياتها وتحولت من الزراعة إلى التصنيع فقد إعتمدت في ذلك على موارد الدول المتخلفة وجعلت هذه الأخيرة تتخصص في إنتاج المواد الأولية التي استخدمتها الدول المتقدمة كمدخلات في نشاطاتها الصناعية، كما خلقت داخل الدولة المتخلفة أسواقا تروج فيها ما تم تصنيعه من سلع ومنتجات، وقد ساعدت هذه الأوضاع وغيرها على تعميق الفجوة بين الدول الصناعية التي أخذت بركب النمو والتقدم والدول المتخلفة التي تعتمد على أساليب متخلفة وبدائية مقارنة بأساليب الإنتاج في الدول الصناعية . ومع انتهاء عصر الاستعمار وجدت الدول المختلفة نفسها تتخبط في مشاكل لا حصر لها، مما زاد من تبعيتها الاقتصادية للدول المتقدمة وبات من الواجب عليها التصدي لمشكلة التخلف والتخلص من مظاهرها.

وهكذا انتهجت الدول المتخلفة سياسات إنمائية في شكل خطط وبرامج تنمية إقتصادية محاولة اللحاق بركب التقدم وتقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة ، حيث حققت في البداية نتائج إيجابية، وتحول الفكر الاقتصادي من تسمية هذه الدول من دول مختلفة إلى دول نامية.

وفي الوقت ذاته تزايدت تطلعات الدول المتقدمة إلى تحقيق معدلات متزايدة من الرفاهية الاقتصادية من خلال تحقيق معدلات مطردة الزيادة من النمو الاقتصادي، مما أدى إلى استمرار اتساع الفجوة بين مستوى التقدم الاقتصادي في الدول الصناعية ومستوى التخلف الاقتصادي في الدول النامية[2] .

وأمام هذا الوضع من الركض إلى تحقيق معدلات أعلى للتنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة في الدول النامية وتحقيق مستوى أعلى من النمو الاقتصادي أفرزت الأنشطة الاقتصادية وضعا من التدهور البيئي المخيف، وكما شهد القرن العشرين الاهتمام بالنمو الاقتصادي شهد كذلك الاهتمام بالبيئة فاصبح الحفاظ عليها مطلبا عالميا، وبدا

[1] وفاء احمد عبد الله، إدارة التنمية المتواصلة، رؤية بيئية نقلا عن: عبد الله الصعيدي، النمو الاقتصادي والتوازن البيئي : تقييم اثر النشاط الاقتصادي على عناصر النظام البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 7.

[2] محمد عبد البديع ، مرجع سبق ذكره، ص 284-287

أن المطلبان يتناقضان حتى طالب الكثير من حما ة البيئة بإيقاف عمليات التنمية والنمو الاقتصادي، لأنها أساس المشكلة البيئية.

وإذا كانت الثورة الصناعية أوجدت العديد من المشاكل البيئية والتغيرات الإيكولوجية العالمية بسبب ما تفرزه أنشطتها الاقتصادية، التي تعتمد بالدرجة الأولى على الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة وغير المتجددة من تغيرات في نوعية الهواء، الماء، التربة إلى درجة أصبحت تصدر نفاياتها إلى الدول النامية، ف إن التخلف ومن ثم التنمية أنجبت أنواعا أخرى من المشاكل البيئية التي تعاني منها الدول النامية بشكل متزايد خاصة في الآونة الأخيرة بسبب الضغوطات التي يمارسها عليها الانفجار السكاني وتفاوت درجات التخلف من دولة إلى أخرى. ويؤثر الهيكل الاقتصادي في الدول النامية على البيئة من خلال عدة آليات نجد من أهمها:

– تعمل التنمية الاقتصادية على رفع مستوى معيشة الافراد ، ولوحظ أن تحسن مستويات المعيشة كالرعاية الصحية، والزيادة في الدخول الفردية وتوافر الغذاء يصاحبه نمو في السكان وهذا ما يساهم في تفاقم ظاهرتين من ظواهر تدهور البيئة هما إستنزاف الموارد الطبيعية، والتلوث البيئي بأنواعه[1].

– يتميز قطاع الصناعة في الاقتصاديات النامية بدوره المحدود الذي يغلب عليه طابع الصناعات الاستهلاكية، مثل الصناعات الغذائية والكيميائية والخشبية، وهي صناعات تنتج نسبة مرتفعة من المخلفات الصلبة والغازية والسائلة، أما الصناعات الأساسية مثل صناعات الحديد والصلب وصناعات الإسمنت وغيرها فقد أقيمت في مناطق حضرية، ولم تراع فيها الاعتبارات البيئية، مما أدى إلى تلوث البيئة بدرجات مرتفعة جدا[2]. وأدى تمركز معظم الأنشطة الصناعية في المدن والمناطق الحضرية إلى تشجيع سكان الريف على الهجرة إلى هذه المناطق طلب ا للعمل وه ربما من التهميش والإقصاء، وتسبب هذا في تضخم حجم المدن وتعقيد وتشديد أزمة السكن وتكاثر البناءات غير النظامية على أطراف المدن مما أدى إلى تشويهها[3]، فضلا على تنامي مشاكل بيئية أخرى كالضغوط على مرافق المياه والصرف الصحي وسائر الخدمات كالتعليم والرعاية الصحية والازدحام وما يصاحبه من ضوضاء، وتقلص المساحات الخضراء وغيرها من المشاكل التي تر بتط بالأنماط العمرانية البيئية التي حققتها المنجزات السلبية للتنمية الاقتصادية . ويتميز الهيكل الاقتصادي النامي بإنخفاض متوسط الدخل الفردي خاصة مع تزايد حجم السكان وهو يعني الفق ر، فهناك 630 مليون نسمة من أفقر سكان العالم سواء من حيث التغذية والأمية وانتشار الأمراض وارتفاع وفيات الأطفال وانخفاض توقع أمد الحياة، وبالتالي يمكن وصف الفقر بالجهل والمرض والجوع وانخفاض الإنتاجية[4].

[1] المرجع السابق، ص 287.

[2] محمد الصالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منه، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[3] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000، ص13.

[4] هويدا عبد الوظيم، المشكلات البيئية والتنمية الاقتصادية في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية القاهرة 18-19، نوفمبر2000،ص495.

وعندما يتسبب الفقراء في تدهور نوعية البيئية، يكون ذلك في كثير من الأحيان لأن النخب الثرية تحرمهم من حقوقهم في الموارد الطبيعية وتشيير الدلائل إلى أن أسوأ من يسرهم في دمار البيئة أغنى بليون شخص وأفقر بليون شخص على سطح الأرض. وهناك اعتقاد أن الأثر التدميري على البيئة من جانب البليون شخص من الفقراء، أشد فتكا من تأثير الطبقات متوسط ة الدخل والتي يبلغ تعدادها نحو 3.2 بليون نسمة، ونستنتج من ذلك أن تحسين الوضع الاقتصادي للجماعات الأكثر فق را، سوف يؤدي إلى تحسين الأوضاع البيئية. ومن ناحية أخرى هناك احتمال لأن تؤدي الزيادة في الدخل وفي مستويات الاستهلاك إلى زيادة حجم الدمار البيئي، وتلك هي المعضلة التي تواجه العا لم[1].

يدل القول أعلاه أن الفقر والغنى يتسببان في الوقت ذاته في مشاكل بيئية عديدة، غير ان ما يسببه الفقراء من تفاقم في تدهور البيئة اشد خطورة، ولعل تحسين مستواهم المعيشي أن يقلل من الضغوطات التي تتعرض لها البيئة في الأقاليم الأكثر فقرا في العا لم.

وبناءا على ذلك نلاحظ أن البيئة في الدول النامية تتعرض لإنتهاكات واضمحلال يتزايد بتزايد و تائر التنمية والارتفاع المطرد في أعداد السكان، وإذا ما استمرت هذه الوتائر في التزايد فإن الضغوط التي يفرضها النمو الاقتصادي على البيئة في السنوات القادمة سوف يتزايد، ففي ظل الزيادات السكانية المتوقعة فإن إنتاج الدول النامية سوف يرتفع بنسبة 4-5% حتى عام 2030[2].

وعلى الرغم من أن نسبة السكان في الدول المتقدمة لا تشكل سوى 25% من سكان العا لم، إلى انهم يستهلكون 75% من المواد الخام والطاقة، وينتج عنهم 75% من المخلفات الصلبة، 55% من الغازات في الغلاف الجوي، كما أن معدلات الاستهلاك بالنسبة للفرد مرتفعة جد ا[3]. وبالتالي تنجم مشكلات بيئية عديدة عما ينتجه ويستهلكه الفقراء، وإذ لم تتوجه الاهتمامات البيئية المحلية والإقليمية والعالمية إلى تطوير وسائل حماية البيئة والحفاظ على توازنها فسوف يتجه التدهور البيئي نحو التفاقم، وسيتعرض العديد من سكان العا لم للإصابة بالأمراض المتعلقة بالتلوث البيئي بل ويتعرضون حتى للموت، ويتزايد أعداد الفقراء ويغدوا العيش الهنيء على كوكبنا الأرض حكرا على الأقلية التي تتمتع بالرفاهية الاقتصادية على حساب الملايين من البشر.

2 البيئة في استراتيجيات التنمية في الدول النامية :

[1] ميشيل توادرو، ترجمة محمود حسن حسني، ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ المملكة العربية السعودية، 2006، ص 449.

[2] محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص 289.

[3] هويدا عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 493.

خلصنا في العنصر السابق إلى أن اتجاهات التنمية التي تبنتها الدول المتخلفة بعد است قلالها أوجدت مشاكل بيئية عديدة تختص بها هذه الدول دون غيرها، وسوف نتناول في هذا العنصر استراتيجيات التنمية التي اتبعتها في إطار سعيها نحو التنمية الاقتصاديةو ومعرفة مدى تأثيرها على البيئة ، وهل أسهمت هذه السياسات الاقتصادية في إيجاد حلول للمشاكل البيئية ؟ أم أنها زادت من حدتها ؟

أ– البيئة في إطار استراتيجية الإحلال محل الواردات:

يقصد بالإحلال محل الواردات قيام المجتمع بإنتاج سلع صناعية تحل محل ما كان يستورد منها أو ما كان سيقوم باستيرادها لولم يقم بهذا الإنتاج[1].

ويعد النمو الاقتصادي من أهم مبررات تطبيق هذه الاستراتيجية، إذ أن قدرا من الإحلال محل الواردات قد يتحقق كنتيجة طبيعة للنمو، فقد يصاحب توسع السوق المحلية نتيجة لعملية التنمية الاقتصادية إنشاء صناعات محلية لإشباع الطلب المحلي المرتبط بإشباع السوق وبالتدرج يتحول القدر من الإحلال مع زيادة النمو في الصناعات الصغيرة إلى صناعات ذات وحدات إنتاجية كبيرة كأحد الشروط لنجاحها.

كذلك فإن الدول النامية انتهجت السياسات الإنمائية بهدف التخلص من التخلف وتوجهت إلى التصنيع باعتباره المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وأنشأت في هذا الإطار مجموعة من الصناعات الاستهلاكية التي لا تتطلب إمكانيات فنية كبيرة، كما تتميز بانخفاض راس المال للناتج 2، وعملت الدول النامية على توفير الحماية اللازمة لهذه الصناعات من المنافسة التي ستواجهها من قبل السلع المستوردة المماثلة على توفير الحماية اللازمة، وتمثلت السمات الأساسية لهذه السياسة من حيث التطبيق العلمي في منح مستويات حماية اسمية مرتفعة لعدد من الصناعات ووضع عدد كبير من معدلات الحماية الفعلية المرتفعة3، تمثلت في الرسوم الجمركية والقيود الكمية على أن يتم إلغاؤها عندما تتمكن هذه الصناعات من منافسة السلع الأجنبية المماثلة.

يترتب عن هذا النوع من الصناعات الاستهلاكية مثل الصناعات الغذائية والخشبية وصناعات الراديو والتلفزيون وأدوات التجميل وتجميع السيارات... وغيرها. في تلوث البيئة نظرا لاستخدامها المكثف للطاقة والموارد الطبيعية مما يعرضها للاستنزاف والنضوب[4]، بالإضافة إلى المشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية.

[1] قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة عين شمس، مبادئ العلوم الاقتصادية، مطابع الدار الهندسية، مصر، 1999، ص 238.

[2] المرجع السابق، ص 284-287.

[3] صندوق النقد الدولي، معهد السياسيةالإقتصادية، الإمارات، 2000، ص 9.

[4] محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية للتلوث البيئية ووسائل الحماية منه، مرجع سبق ذكره، ص 73.

من خلال ما سبق نستنتج أن الدول النامية أغفلت عاملا مهما وهو الحفاظ على البيئة في ظل سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي ولم تطبق استراتيجية الإحلال محل الواردات تطبيقا سلميا ، فأدى ذلك إلى تعقيد المشاكل البيئية بدلا من حلها.

ب – البيئة في استراتيجية التصنيع بقصد التصدير:

تقوم هذه الاستراتيجية على التركيز عند اختيار ما يتم القيام به من صناعات على تلك الصناعات التي تتوافر لها فرصة تصدير منتجاتها أو قدر منها إلى الخارج [1]. يعتبر التصدير ذا أهمية بالغة في تمويل خطط التنمية في الدول النامية من جهة، ومن جهة ثانية فلا بد من توفير حصيلة جيدة من الصادرات لتمويل واردات هذه الدول من السلع الوسيطة والاستثمارية وحتى الاستهلاكية. وتفرض هذه الاستراتيجية مبدأ حرية التجارة الدولية ورفع القيود الحمائية على انتقال السلع والمواد الأولية، وبالتالي التحول بالصناعات التي أنشئت من اجل إحلال الواردات إلى صناعات تصديرية.

وتختلف الآراء في هذا الشأن بين الحرية والحماية وتأ ثيرٍ كل منهما على البيئة ، فهناك من يرى بأن حرية التجارة لها تأثير إيجابي على البيئة وتوفر لها الحماية وحسب رأيهم فإن تشجيع التصدير عن طريق رفع القيود الحمائية سيساهم في النمو الاقتصادي وبالتالي يتحسن مستوى المعيشة ومن ثم تزداد فرص حماية البيئة، كما أن حرية التجارة تمنح فرصا اكبر في الحصول على التكنولوجيا المتطورة ورفع مستوى الإنتاجية وهذا من شأنه تخفيف الضغوط على استنزاف الأصول البيئية، بالإضافة إلى أن المنافسة تفرض على المنتجين رفع جودة منتجاتهم وحرصهم على توفر مواصفات بيئية عالية الجودة في منتجاتهم تمكنهم من إيجاد مكانة في السوق الخارجية [2].

وعلى صعيد آخر يرى البعض أن حرية التجارة تساهم في إلحاق أضرار بالبيئة، ويطالبون باتباع سياسة الحماية التجارية، وحسب وجهة نظرهم فإن حرية التجارة تسهل قيام الصناعات كثيفة راس المال والتلوث، كما أن الدول المتقدمة لاتهتم بتصدير المنتجات المضرة بالبيئة كالمبيدات والكيماويات السامة والضارة إلى الدول النامية ، ففي سنة 1976 كان حوالي 30% من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المبيدات يتركز في الأنواع المحظور استخدامها في الولايات المتحدة نفسها إذ تسبب هذه المبيدات أضرار ومشاكل بيئية كثيرة.

وتدفع حرية التجارة الدول النامية إلى الاستعمال المكثف لمواردها الطبيعية ل غرض زيادة منتجاتها من اجل التصدير، وبالتالي يزداد عليها الضغط والاستنزاف واقتلاع أشجار الغابات وزراعة القمح الذي يتزايد الطلب عليه

[1] قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة عين الشمس، مرجع سبق ذكره، ص 297.

[2] محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منه، مرجع سبق ذكره، ص 81.

عالميا، إذ تم اقتلاع حوالي 11.3 مليون هكتار سنويا من الغابات الاستوائية في أوائل الثمانينات [1]. ولوحظ أن قارة إفريقيا اشد القارات معاناة من هذه الظاهرة، ففي ليبيريا وأفريقيا الوسطى تصل نسبة إزالة الغابات بغرض الحصول على المزيد من أراضى المحاصيل والمراعي إلى 30% من التجريد الكلي[2].

من خلال ما تقدم ذكره نستخلص بأن تطبيق استراتيجية التصنيع من اجل التصدير ليست حلا لما تعانيه الدول النامية من مشاكل وتدهور في بيئاتها بسبب ما تستورده من منتجات ضارة بالبيئة وما تستنزفه من موارد طبيعية بغرض التصنيع لتمويل وارداتها الرأسمالية والوسيطة الاستهلاكية، فضلا عن عدم إيجاد أسواق تروج فيها منتجاتها التي تفتقد إلى الجودة والمعايير البيئية.

ولهذا فان الدول النامية مجبرة على تبني سياسات اقتصادية تساعدها على تطبيق هذه الاستراتيجيات وفق طرق سليمة تمكنها من المزاوجة بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتحمل الدول الغنية قدرا كبيرا من المسؤولية في معالجة المشاكل البيئية، بسبب إسهاماتها الأكبر حجما في تدهور البيئة العالمية، كما يتعين عليها مساعدة الدول الفقيرة في سعيها إلى التنمية المستدامة ، فالدول المتقدمة تمتلك موارد مالية ضخمة وتقنية متطورة.

ثانيا : نظرية التنمية المستدامة:

استعمل اقتصاديو البيئة مصطلح الاستدامة أو التواصل محاولة منهم لتأكيد الرغبة في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي من ناحية، والحفاظ على التوازن البيئي من ناحية أخرى، فلقد أدرك هؤلاء كل الإدراك بان تحقيق أهداف التنمية لا يكون مستمدا إلا بالحفاظ على ثبات أو تجدد الأصول البيئية والحفاظ على جودتها، وفيما يلي سنحاول

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] احمد محمد عبد العال، السكان والبيئة والتنمية في قارة إفريقيا، معهد البحوث والدراسات في إفريقيا، 18-19 نوفمبر 2000، ص 518.

تقديم مفهوم التنمية المستدامة ومن ثم أهدافها وأبعادها وفي العنصر الأخير سنتعرض لأهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

1 مفهوم التنمية المستدامة:

انتشر الاستخدام السياسي لمصطلح "التنمية المستدامة" بسبب تطبيقاته الكثيرة، والغموض الذي يكتنفه، وكان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في جوان 1992 بريودوجانيرو بالبرازيل، أول من اعترف علنا وعلى نطاق واسع أن جودة البيئة والنمو الاقتصادي أمران متلازمان، واجمع رؤساء الدول والحكومات المجتمعون في هذا المؤتمر على ضرورة تبني التنمية المستدامة.

وقد اقتصر استخدام هذا المصطلح في بداية الأمر على القضايا الاقتصادية، حيث قصد بالتنمية المستدامة على وجه التحديد نمو الأعمال وازدهارها بشكل متواصل ثم تطور ببطء ليشمل المحافظة على البيئة وتحقيق النمو الاقتصادي في الوقت ذاته[1].

عرف التقرير الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بعنوان " مستقبلنا المشترك" في عام 1987 التنمية المستدامة بأنها: التنمية التي تستجيب لإشباع حاجات الحاضر، دون التضحية بإمكانية إشباع الحاجات المتعلقة بالأجيال القادمة[2].

نلاحظ أن هذا المفهوم يقوم على فكرتين، تتعلق الأولى بإشباع حاجات الأفراد، وتتعلق الثانية بالقيود والحدود التي تفرضها الأساليب والتقنيات الإنتاجية والمنظومة الاجتماعية للحفاظ على توازن البيئة وقدرتها على الاستجابة لإشباع الحاجات المتزايدة في الحاضر والمستقبل.

وفي تقرير برونتلاند جرى تعريف التنمية المستدامة على النحو التالي: هي عملية للتغيير يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات، ويعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته[3].

[1] ف.د وجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، ط1 الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ص 87.

[2] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، نقلا عن: عبد الله الصعيدي، النمو الاقتصادي والتوازن البيئي تقييم اثر النشاط الاقتصادي على عناصر النظام البيئي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3] لجنة برونتلاند، نقلا عن أسامة الخولي: مفهوم التنمية المستدامة، البيئة والتنمية، العدد 9 مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، نوفمبر 1999،ص 44.

يؤكد هذا التعريف على ضرورة الأخذ في الاعتبار الحسابات البيئية في مخططات التنمية بما لا يضيع الأصول البيئية بل يحافظ على توازنها وتواصلها للحاضر والمستقبل.

وقد أكدت القمة العالمية للتنمية المستدامة، التي انعقدت في أوت 2002 بجوهانسبورغ جنوب إفريقيا على تحقيق النمو المسؤول بيئيا، حيث ظهر اتفاق في الرأي حول السير في طريق جديد للتنمية يجمع بين النمو الاقتصادي والمسؤولية تجاه البيئة، والإنماء الاجتماعي سواء في البلدان الغنية أو البلدان الفقيرة [1].

وتهتم التنمية المستدامة بالإضافة إلى الحفاظ على النظم البيئية والاقتصادية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين البلدان وداخل البلد الواحد، فأصبح مصطلح الاستدامة يشمل ثلاثة أركان تتمثل في حماية البيئة وتحقيق التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية حاضرا ومستقبلا.

وعليه فإن مفهوم التنمية المستدامة ينطوي على عنصر الإنصاف والعدالة، إنصاف من يعيشون حاليا ولا يجدون فرص متساوية للحصول على الموارد الطبيعية والخبرات الاقتصادية، وإنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، إذ يجب أن تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية.

ولعل إدراك رؤساء الدول والحكومات –المجتمعون في قمة الأرض– للخطر الذي يهدد البشرية بالفناء ما جعلهم يؤكدون التزامهم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على آفة الفقر، وتغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من اجل المحافظة على استمرار الحياة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية[2].

ومن هنا نجد أن التنمية المستدامة تربط الجوانب الاقتصادية بالجوانب البيئية، فالأرض والإمكانات الطبيعية التي تحويها كميراث يجب أن تحول إلى الأجيال القادمة بشكل غير منقوص.

2 أهداف التنمية المستدامة [3]: من بين أهداف التنمية المستدامة نجد:

أ– استنصال الفقر والجوع الشديدين : يعتمد رزق الفقراء وأمنهم الغذائي على سلع المنظومات البيئية وخدماتها، وفي الغالب لا تكون لدى الفقراء حقوق مضمونة في الموارد البيئية وإمكانية الوصول إلى الأسواق وصنع القرار والحصول على المعلومات البيئية، مما يحد من مقدرتهم على حماية البيئة وتحسين سبل عيشهم ورفاههم.

[1] التقرير السنوي للبنك الدولي، 2003، ص 70.

[2] إعلان قمة الأرض، نقلا عن: فريال الفريح، هموم أمل الأرض، مرجع سبق ذكره،ص48.

[3] تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة للعام 2003، ص125.

ب– تحقيق شمولية التعليم الابتدائي، يخفض الوقت المستهلك لجمع الماء وحطب الوقود من الوقت المتاح للتعلم، كما يثبط الافتقار إلى خدمات الطاقة والمياه والصرف الصحي والمناطق الريفية من عزيمة المعلمين الأكفاء للعمل في القرى.

ج– تقرير المساواة بين الجنسين وتمكين النساء : تحمل النساء والبنات أعباء استثنائية في جلب المياه وجمع الوقود، مما يقلل من وقتهن وفر صهن للتعلم وممارسة النشاطات المولدة للدخل، وكثيرا ما تكون للنساء حقوق غير متساوية في الأرض والموارد الطبيعية، مما يحد من فرصهن في الوصول إلى موجودات منتجة أخرى.

د– تخفيض وفيات الأطفال : من بين ابرز الأسباب المودية بحياة الأطفال دون الخامسة أمراض (مثل الإسهال) مرتبطة بمياه غير نظيفة ونظم صرف صحي غير سلمية، وأمراض تنفسية لها علاقة بالتلوث.

هـ تحسين الصحة الأمومية: تتعرض الأمهات للمرض والإجهاد مما يعرض حياته ن وحياة الجنين إلى الخطر جراء ما تتحمله من أعمال شاقة بنقل الماء والحطب وتنشق الهواء الملوث داخل المنازل مما يجعله ن اضعف مما تتطلبه الولادة، والافتقار إلى الرعاية الصحية وطاقة الإنارة والتبريد، وبخاصة في المناطق الريفية.

و– مكافحة الأمراض الرئيسية : قد يعود ما يقارب 20% من عبء الأمراض في الدول النامية إلى المخاطر البيئية (كالملايا،والإصابات الطفلية الأخرى)، والإجراءات الوقائية للتخفيف من هذه المخاطر موازية في أهميتها للعلاج وكثيرا ما تكون ذات مردودية أعلى.

ي– تحقيق أنماط تنموية مستدامة: يستلزم ضمان الاستدامة البيئية دمج مبادئها في سياسات البلد وبرامج وقلب خسارة الموارد البيئية وتحسين إدارتها ، ويتطلب هذا معالجة ندرة الموارد الطبيعية لفقراء العالم، وعكس اتجاه الأضرار البيئية الناجمة عن الاستهلاك المرتفع الذي يمارسه الأغنياء.

ع– تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية : لا يمكن للعديد من المشاكل البيئية الكونية (مثل التغيرات المناخية، فقدان التنوع الحيوي، استنفاذ مصائد الأسماك العالمية) ، أن تحل إلا من خلال شراكات بين البلدان الغنية والفقيرة.

3 أبعاد التنمية المستدامة :

تتضمن التنمية المستدامة أبعاد متعددة ومتداخلة وفيما يلي سنركز على ثلاثة منها:

أ– البعد الاقتصادي:

يعين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة ان يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد[1]، ويتم ذلك من خلال إيقاف تبديد الموارد الطبيعية، وإقرار الدول المتقدمة بمسئوليتها عن التلوث البيئي وبالتالي معالجته، الحد من التفاوت المتنامي في المداخيل، وتقليص تبعية الدول النامية للدول المتقدمة اقتصاديا، بغرض مساعدتها على تبني سياسات التنمية المستدامة.

ب- البعد الاجتماعي:

يتمثل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في عدم إقصاء الجماعات من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تعنيهم وبالتالي تكريس الأسلوب الديمقراطي في الحكم ، مما يكفل عدم التدخل والتدمير للمقومات الثقافية والروحية للشعوب.

كما يرمي البعد الاجتماعي إلى التنمية وتطوير المعارف والممارسات المرتبطة بالقوى العاملة لنظم الإنتاج والحد من النمو السكاني للتخلص من مظاهر التفسخ الاجتماعي المتمثلة في تفشي العنف والجريمة وتناول الكحول والمخدرات وانتقال الأمراض[2].

ج – البعد البيئي:

يرمي البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى الحفاظ على توازن البيئة، وحسن إدارة الموارد الطبيعية، بما يكفل بقاءها، ويشمل ذلك الحفاظ على الغطاء النباتي والغابات، ومصائد الأسماك، وملاجئ الأنواع الحيوية، وصيانة المياه العذبة من التلوث و الهدر، وحماية المناخ بالحد من الإنبعاثات الغازية وبالتالي التقليص من أخطار ظاهرتي الاحتباس الحراري وتهتك طبقة الأوزون.

4-آثار الحروب على التنمية المستدامة:

[1] بشاينية سعد، من التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 9 جامعة باتنة الجزائر، 2004، ص 42.

[2] صالح عمر فلاحي، التنمية المستدامة بين تراكم راس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة سطيف الجزائر، 2004، ص 11.

لقد كانت للحروب آثارا وخيمة على البيئة في الدول التي تتعرض لها، ويتجلى ذلك في حرق الغابات وزيادة مظاهر التصحر وتدهور موارد المياه، وتفشي الأمراض وتدمير البيئة الأساسية والاجتماعية وانتشار الألغام التي تؤدي إلى هجر مناطق شاسعة وإهمالها. فمثلا يوجد في أنغولا اكثر من 9 ملايين لغم، وفي مصر أكثر من 22 مليون لغم، وحسب تقديرات عديدة يوجد حوالي 30مليون لغم جنوبي الصحراء الأفريقية ويزداد عددها باستمرار الحروب والصراعات، وبالتالي فإن في إفريقيا وحدها يوجد ما يقارب نصف الألغام الأرضية في العالم والمقدرة عددها بـ 100 مليون لغم، ويؤدي انفجار هذه الألغام، وكذلك القنابل العنقودية والقنابل الأخرى التي لم تنفجر، إلى تدمير البيئة وتدهورها مما يعيق عمليات التنمية ويشكل مخاطر شديدة أمام البشر وإعادة الأعمار ، بالإضافة إلى دور الأسلحة الأخرى في تلويث عناصر البيئة. وتستمر هذه الآثار حتى بعد انتهاء الحروب والصراعات[1].

يؤدي تدهور أوضاع السكان في البلدان المعنية بالصراعات والحروب وتفشي ظواهر الفقد والبطالة والجوع ومظاهر التراجع الاجتماعي والاقتصادي إلى إجبار هؤلاء السكان على ترك أماكن إقامتهم والهجرة إلى إلى أماكن أكثر أمنا، إما من الريف إلى الحضر الذي يتوفر على خدمات وفرص عمل أكثر ،وإما إلى الدول المجاورة، إذ قد تتجه إليها آلاف، وربما الملايين من البشر النازحين بشكل مفاجئ فيكون لذلك آثارا بالغة على البيئة خاصة إذا ما طالت فترة إقامتهم بها.

ومن البديهي القول بأن انعدام السلم يعني حالة الحرب أو النزاع مما يؤدي إلى استنزاف المصادر التي كان من الممكن توظيفها لترقية رفاهية المواطنين، فضلا عن ذلك فإن النزاعات المسلحة غالبا ما تلحق أضرارا بالغة بالموارد الطبيعية والبنى التحتية وبالإنسان، ومن الأمثلة الحية عن ذلك ما يحدث من حروب ومواجهات دامية في العراق وفلسطين وأفغانستان وكشمير والشيشان[2].

وتدل أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في تحقيق السلم والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة في توزيع الثروة بعدل بين الدول الغنية والدول الفقيرة – إذا ما تحققت — على أن أسباب نشأة الصراعات والحروب ستزول، وبالتالي تتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الكثير من الدول في العالم ويعم السلم والأمان.

غير أن المعطيات الراهنة التي نتابعها على الساحة السياسية والاقتصادية في كثير من مناطق العالم تنذر باندلاع المزيد من الصراعات والحروب، خاصة تلك التي تتعلق أسبابها بقضية المياه والهيمنة على موارد وخيرات الدول الفقيرة كالطاقة .

[1] عزيزة محمد عل بدر، الأبعاد ، مرجع سبق ذكره، ص 605-606.

[2] صالح عمر فلاحي، مرجع سبق ذكره، ص9.

وتشير الدراسات إلى أن الحرب الكبيرة التي ستظهر خلال القرن الواحد والعشرين سيكون مضمونها السيطرة على المياه العذبة التي زاد الطلب عليها نتيجة التزايد السكاني واتساع المشاريع الصناعية[1].

وربما تكون الأحداث الحالية في الشرق الأوسط وغياب الأمن والسلام واستمرار الاحتلال الأجنبي لبعض الأراضي العربية وندة المياه في المنطقة مؤشرا لاندلا ع هذه الحرب .

وطبقا لذك يجب إيجاد بيئة ملائمة عل المستوى الإقليمي لدعم الجهود الرامية لتحقيق السلام والأمن وإنهاء الاحتلال ونبذ التهديد بالعدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وعلى أسس عادلة لتعزيز مسار التنمية المستدامة[2].

إن التصور والفهم الخاطئ لمفاهيم التنمية المستدامة هو ما يعيق تحقيق أهدافها ومراميها ، وعليه فلا بد من إعادة النظر في هذه المفاهيم حتى يتسنى لنا الإدراك الجيد لأبعادها والعمل على تطبيق شروطها على أرض الواقع وبالتالي تحقيق الأهداف التي يعقد عليها ملايين البشر آمالهم.

5- مؤشرات التنمية المستدامة :

حاولت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة إقامة هيكل مفهوماتي منسجم يتم تطبيقه على التنمية المستدامة. وقد ارتكزت من أجل هذا على الإطار المنهجي الذي سطرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في بداية التسعينيات من القرن المنصرم، وتتمثل في نموذج ضغط — حالة — استجابة، ويعتبر هذا المؤشر الأكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة.

ويتعلق الأمر في هذا النموذج بمصفوفة متكونة عموديا من مختلف عناصر التنمية المستدامةن وأفقيا من ثلاثة أنماط من المؤشرات[3]:

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] فادية حمدي صالح، الإدارة البيئية المبادئ والممارسات، منشورات المنظمة العالمية للتنمية الإدارية، مصر 2003، ص 61.

[3] 28/06/2007,www.unsco.org/sns/most

أ– مؤشر الضغط : يصف الضغوطات التي تمارسها النشاطات الاقتصادية والبشرية على البيئة. وقد وضعت اللجنة المذكورة هذا المؤشر بضم التركيبات الإجتماعية، والاقتصادية والمؤسساتية الأكثر تمثيلا لأبعاد الديمومة إليه، وعوضت لفظة ضغط بلفضة القوة المحركة.

ب– مؤشر الحالة: ويفصل حالة التنمية المستدامة والمتمثلة في نوعية الهواء، والمياه، والتربة وغيرها من عناصر الطبيعة.

ج– مؤشر الإستجابة: يبين ردود الفعل التي تعكس استجابة أصحاب القرار والمواطنين والهيئات غير الحكومية المحلية والعالمية ماليا، وتقنيا لتحقيق التنمية المستدامة.

اقترحت الأمم المتحدة 59 مؤشرا يتم تصنيفها إلى أربعة جوانب رئيسة اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية[1]. كما اعتمدت اللجنة اطارا تحليليا يصنف المؤشرات إلى الفئات الثلاثة السابقة، ويوضح الجدول التالي رقم (2–2) قائمة المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة.

جدول رقم (2–2): يوضح قائمة المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة

المؤشرات الاجتماعية	**النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون مستوى الفقر :–** تفاوت الدخول – معدل البطالة – نسبة متوسط أجر المرأة إلى أجر الرجل– النسبة المئوية للأطفال دون سن الـ 15 الذين خارج بيوتهم– الحالة الغذائية للأطفال– حالات الوفيات– معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات– متوسط العمر المتوقع عند الولادة– نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة– نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة لتصريف مياه المجاري– النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لديهم امكانية الانتفاع بمرافق الرعاية الصحية الأولية– التحصين ضد أمراض الأطفال المعدية– معدل انتشار وسائل منع الحمل– نسبة اكمال الدراسة الابتدائية والثانوية– معدل الالمام للقرءاة والكتابة بين البالغين– نصيب الفرد من مساحة البيت – عدد الجرائم المبلغ عنها لكل 1000 نسمة– معدل النمو السكاني – سكان المستوطنات الحضرية وغير الحضرية
المؤشرات البيئية	**إنبعاثات غازات التدفيئة:–** استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون– تركيز الملوثات الجوية في المناطق

[1] سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة العراق، مداخلة في المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنظم من المنظمة العربية للتنمية الإدارية المنعقد في الجمهورية التونسية، سبتمبر 2006، ص 26.

	الحضرية- مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بمحاصيل دائمية— استخدام الاسمدة- استخدام المبيدات الحشرية — مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الاجمالية للأراضي-كثافة قطع الأشجار — الأراضي المصابة بالتصحر — مساحة المستوطنات الحضرية-تركز الطحالب في المياه الساحلية — مجموع السكان في المناطق الساحلية- المحصول النوعي من السمك — مجموع المياه السطحية والجوفية المستخرجة سنويا كنسبة مئوية من المياه المتوفرة- الطلب البيولوجي والكيميائي على الأولسجين في الكتل المائية- تركز البكتريا القولونية الغائطية في المياه العذبة — مساحة بعض النظم الإيكولوجية الرئيسة- المساحة المحمية كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية — إنتشار بعض الأنواع من الأمراض الرئيسة
المؤشرات الاقتصادية	**نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي**:-حصة الاستثمار في الناتج القومي الاجمالي-ميزان التجارة للسلع والخدمات-الدين/الناتج القومي الإجمالي-مجوع المساعدات الانمائية- كثافة استخدام المواد — نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة — نسبة إستهلاك موارد الطاقة المتجددة —كثافة إستخدام الطاقة- توليد النفايات الصناعية والحضرية الصلبة - توليد النفايات الخطرة — توليد النفايات المشعة — اعادة تدوير وإستخدام النفايات — المساحة التي يقطعها كل فرد حسب واسطة النقل يوميا
المؤشرات المؤسسية	**استراتجية رسينة للتنمية المستدامة:** — تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة- عدد أجهزة الراديو واشتراكات الأنترنات لكل 1000 نسمة — خطوط الهاتف الرئيسة وعدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة - الانفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي- الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجحة إلى الكوارث السطحية

المصدر: سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة العراق،مداخلة في المؤتمر العربي الخامس للادارة البيئية المنظم من المنظمة العربية للتنمية الإدارية المنعقد في الجمهورية التونسية ، سبتمبر 2006،ص27-28.

إن غض النظر عن القضايا الحيوية التي تمثلها التنمية المستدامة والإكتفاء بالتغير في المفهوم المادي دون الجانب القيمي والإنساني يكون بمثابة قصور في روحية هذه التنمية، وبالتالي تقويضها، فالأمر يتطلب استراتيجية علمية متكاملة الجوانب ملزمة التطبيق ملموسة النتائج محققة لأهداف الإستدامة وبشكل يحقق التفاعل بين تلك الأهداف ليصب نتاجه في وعاء التنمية المستدامة [1].

وتكاد تشتمل التحديات التي تواجهها الدول النامية - لاسيما النظام البيئي — على ثلاثة تحديات وهي: تحدي فكري، وتحدي معرفي، وتحدي إجرائي، مما يتطلب من أصحاب الإختصاص العمل لطرح تصورات حول الإستراتيجيات البديلة بما في ذلك إعادة هيكلة إدارة البيئة بتحديد بناها التحتية وتطوير وتحديث برامجها لتكون قادرة على التوصل إلى درجة من التنمية المستدامة.

[1] المرجع السابق، ص 39.

خلاصة الفصل الثاني:

استهدفنا من هذا الفصل إيضاح طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي كهدف رئيس لكافة الأنشطة الاقتصادية وبين عناصر البيئة الطبيعية، وما ينتج عن هذه الأنشطة من إخلال بالتوازن البيئي ، وقد ارتأينا أن نبدأ بتقديم مفهوم للبيئة، ومن ثم إيضاح العلاقة التي تربط بين مكونات البيئة والتوازن البيئي والتنمية والنمو الاقتصادي وآثراهلم على البيئة الطبيعية ، وأتبعنا ذلك بإبراز صور متعددة للتلوث والتدهور البيئي الناتج عن التصرفات غير المسؤولة للإنسان تجاه الطبيعة وأشرنا إلى التكاليف المرتبطة بالتخلص من التلوث، وتطرقنا في نهاية هذا الفصل إلى التنمية المستدامة ودورها في حماية البيئة وتحسين نوعيتها، ويمكن أن نستخلص من كل هذا النتائج التالية:

- تعتبر البيئة الإطار الذي يحوي الموارد المستخدمة في إشباع حاجات الإنسان المتزايدة واللامتناهية.

- ترتب عن التقدم الذي حققته البشرية في ميادين التكنولوجيا وتطور أساليب الإنتاج والتقنية المستخدمة في استغلال الموارد الطبيعية استنزاف هذه الموارد وباتت مهددة بالفقد والضياع، مما أدى إلى الإخلال بالتوازن البيئي.

– ترابط قضايا البيئة والتنمية بعلاقات من التكامل والاعتماد المتبادل إذ يتعذر استمرار التنمية على قاعدة من الموارد البيئية المتدهورة، كما انه لا يمكن حماية البيئة عندما تهمل التنمية تكلفة الآثار السلبية على البيئة.

– أدى الوعي المتزايد لدى الشعوب والحكومات إلى الاهتمام بالقضايا البيئية وخاصة منذ أوائل السبعينات من القرن العشرين، وبات مؤكدا في أذهان الجميع أن حماية البيئة وتحسينها للأجيال الحاضرة والقادمة قد أضحى هدفا للبشرية، ومن ثم فان إتباع التدابير اللازمة لتحقيق هذه الغاية يمهد تحد يتطلب من الاقتصاديين والايكولوجيين والفنيين المختصين وعلى وجه أخص واضعي السياسات وأصحاب القرار المشاركة على نحو كامل في مجابهته. وتقع مسؤولية هذا الهدف على عاتق الدول الغنية بإعتبارها المتسبب الأكبر في تدهور أوضاع البيئة، بل وعليها أيضا أن تساعد الدول الفقيرة وتقدم لها الإعانات اللازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية لتخلص شعوبها من الفقر الذي يفاقم من درجة التدهور البيئي.

الفصل الثالث

البعد الدولي لقضايا البيئة والتجارة

مدخـل :

إن الاهتمام بقضايا البيئة و التجارة أمر حديث نسبيا خاصة في الدول النامية، فالتجارة والبيئة من الموضوعات الجديدة التي انبثقت عن مفاوضات جولة الأوروغواي في 1994.

إذ لم يتم تناول موضوع البيئة قبل ذلك التاريخ بصورة واضحة في اتفاقيات الغات، إلا في بعض النصوص التي وردت في اتفاقيات أخرى مثل اتفاقية الجات 1947، واتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية TRIPS.

ولعل هذا ما جعل أهداف السياسات البيئية وقواعد تحرير التجارة الدولية تتعارض في كثير من الأحيان، وتنشأ سببها العديد من النزاعات بين الدول خاصة إذ تعلق الأمر بمصالحها الاقتصادية والتجارية.

وعليه سوف نحاول من خلال هذا الفصل إلقاء الضوء على نقاط عد يجة ترتبط فيها الجوانب والمصالح التجارية بالجوانب والأهداف البيئية، وسيأتي هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : طبيعة العلاقة بين التجارة والبيئة.

المبحث الثاني : السياسات والمعايير البيئية.

المبحث الثالث : الآثار المتبادلة بين تحرير التجارة والسياسات والمعايير البيئية.

المبحث الأول : طبيعة العلاقة بين التجارة والبيئة

نتناول في هذا المبحث طبيعة العلاقة بين التجارة والبيئة من خلال التطرق إلى عدد من النقاط من أبرزها: أهمية اللجنة المشكلة على مستوى الجات والمنظمة العالمية للتجارة والمتعلقة بالتجارة والبيئة، إضافة إلى الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتجارة والبيئة، ودورها في معالجة النزاعات البيئية بالتعاون مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

أولا: موقع العلاقات بين البيئة والتجارة في عملية التنمية المستدامة:

بالرغم من أهمية موقع العلاقات بين البيئة والتجارة في عملية التنمية المستدامة، إلا أن هناك افتقار كبير للفهم العميق لهذه العلاقات المتشعبة، فالنهوض بالتجارة الدولية والمحافظة على البيئة ليست بالضرورة أهدافا متعارضة إذا ما أخذت بالاعتبار العلاقة التشابكية والتكاملية بين البيئة والتجارة في تحقيق التنمية المتوازنة. لذلك فإن التقييم المتكامل للعلاقة بين التجارة والبيئة يجب أن يأخذ في الاعتبار وبشكل متوازن أثر السياسات البيئية على التجارة من جهة، وكذلك أثر السياسات التجارية على البيئة من جهة أخرى. وفيما يتعلق بالبيئة فإن أهم التطورات التي تلقي بظلالها على حرية انسياب التجارة العالمية تتمثل في ما يلي[1]:

- النمو الملحوظ في مواصفات الصحة والسلامة والبيئة، والاختلافات الكبيرة في هذه المواصفات بين دول العالم.
- التغيير في أنماط الاستهلاك تجاه البيئة وتزايد ظاهرة المستهلكين الخضر، وتنامي دور منظمات وجماعات أنصار الطبيعة والبيئة في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان.
- تخوف الصناعات في الدول النامية من القيود المفروضة على استخدام الكيمياويات والمواد الحافظة للأغذية في الدول المتقدمة، وإمكانية استخدامها كعوائق تحول دون وصول منتجاتها لهذه الأسواق.
- تزايد الدعوات إلى ضرورة توحيد المواصفات العالمية للبيئة والصحة والسلامة، مما يلقي بأعباء غير عادلة على الدول النامية، من أجل تعزيز قوانينها البيئية وانعكاسات ذلك على تنافسية صناعاتها، ومن جانب آخر، فإن العديد من الحكومات ترى بضرورة الإبقاء على الاختلافات في المواصفات، مما يوحي برغبتها في استخدامها كأدوات حماية غير جمركية لتحسين تنافسية صناعتها العالية التكلفة.
- مشاريع العنونة الإكلوجية للسلع الاستهلاكية والاختلافات الكبيرة في الأنظمة المتبعة في الدول المختلفة، تؤدي بالضرورة إلى آثار تشوهية على حركة التجارة العالمية في هذه السلع.

[1] مصطفى بابكر، البيئة والتجارة والتنافسية، مجلة جسر التنمية الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص2-3.

أما في جانب السياسات التجارية، فتتمثل بعض الانعكاسات على البيئة في:

- مساهمة السياسات التجارية في الإضرار بالبيئة من خلال أنماط الإنتاج، الاستغلال غير المستديم للموارد الطبيعية والتجارة في المواد الملوثة والخطيرة.

- إن تحرير التجارة بدون تصحيح الآثار البيئية لقوى السوق لا يساع د في تحقيق استدامة البيئة. وفي المقابل فإن اتخاذ مثل هذه الإجراءات التصحيحية قد يعتبر في عداد التشوهات التجارية من وجهة نظر الاتفاقيات التجارية الدولية.

- الدعومات والحوافز من أجل ترقية الممارسات الزراعية إكولوجيا يعتبر تشوهات تجارية من وجهة نظر الجات.

- بعض السياسات التصحيحية الخاصة بالتكاليف الخارجية للتلوث والمرتبطة بطرق الإنتاج تعتبر أيضا تشوهات تجارية في عرف الجات.

ونتناول فيما يلي لجنة التجارة والبيئة والإجراءات المتخذة بشأن العلاقة بين التجارة والبيئة في ظل النظام التجاري العالمي الجديد تقوده مؤسسة من أهم مؤسسات نظام بروتون وودز.

ثانيا : التطور التاريخي لمعالجة موضوع التجارة والبيئة في الجات والمنظمة العالمية للتجارة:

بدأ اهتمام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) بموضوع البيئة في أوئل السبعينات، حيث طلب سكرتير عام اللجنة التحضيرية لمؤتمر الإنسان والبيئة الذي عقد في استكهولم سنة 1972 من سكرتارية الجات تقديم خبرتها ومشاركتها في أعمال المؤتمر المذكور، وعرض الأمر على مجلس الجات الذي وافق على تشكليل مجموعة عمل لبحث موضوع التجارة والبيئة، إلا أن هذه المجموعة لم تمارس نشاط حقيقي منذ تشكيلها [1]. وتبعا لذلك سنتطرق إلى لجنة التجارة والبيئة المكونة على مستوى المنظمة العالمية للتجارة ودورها في توضيح طبيعة العلاقة بين التجارة والبيئة من خلال إقتراحات البلدان المتقدمة والنامية.

[1] محسن أحمد هلال، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، موضوع البيئة بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية: الموضوعات ذات العلاقة بين التجارة والبيئة– تطور تاريخي، أوراق موجزة، بدون تاريخ، ص2.

1- لجنة التجارة والبيئة:

على الرغم من أن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة معنية أساسا بتحرير التجارة الدولية، إلا أن هناك آراء تنادي بتضمين موضوعات البيئة في مفاوضات جولة الأوروغواي، ولكن لم يتم التوصل إلى توافق بهذا الشأن، فعمد الأعضاء بدلا من ذلك إلى إنشاء لجنة خاصة للتجارة والبيئة تعنى بمناقشة وتحليل وتقديم تقارير بشأن العلاقة بين التجارة والبيئة بالاضافة إلى تقديم مقترحات في هذا الإطار[1].

ففي 15 أبريل 1995 قرر وزراء التجارة المجتمعون في مراكش عند التوقيع على الوثيقة الختامية، إنشاء لجنة التجارة والبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية. وقد تضمنت الوثيقة الختامية لأعمال جولة أوروجواي (مراكش 1994) قرارا وزاريا يحدد دور لجنة التجارة والبيئة على النحو التالي[2]:

- تحديد العلاقة بين الأحكام الواردة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف والإجراءات التجارية المتخذة لأغراض بيئية، وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

- العلاقة بين السياسات البيئية المتعلقة بالإجراءات البيئية ذات الآثار التجارية، والأحكام الواردة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف.

- العلاقة بين أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف وكل من:

  - الرسوم والضرائب المفروضة لأغراض بيئية.
  - المتطلبات المتخذة لأسباب بيئية والمتعلقة بالمنتجات بما في ذلك المعايير والنظم الفنية للتعبئة والتغليف وإعادة الاستخدام.

- الأحكام التي يتضمنها النظام التجاري المتعدد الأطراف بشأن مسألة الشفافية بالنسبة للإجراءات التجارية المتخذة لتحقيق أهداف بيئية والإجراءات والمتطلبات البيئية ذات الأثر التجاري الفعال والعلاقة بين آليات تسوية المنازعات في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتلك المنصوص عليها في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

[1] الأمم المتحدة، اللجنةالإقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، قضايا التجارة والبيئة، أوراق موجزة، بمناسبة الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس، للمنظمة العالمية للتجارة، كانكون، 2003، ص6.

[2] هشام محمد بشير محمد الصادق بنداري، حماية البيئة في إتفاقفيات منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص121-122.

– أثر الإجراءات البيئية على النفاذ إلى الأسواق، وخاصة بالنسبة للدول النامية والفوائد البيئية الناتجة عن إزالة القيود والتشوهات التجارية.

– الصادرات للسلع المحظورة الاستهلاك محليا.

– العلاقة بين اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والبيئية.

– العلاقة بين اتفاقية الخدمات والبيئة.

– الترتيبات الملائمة للعلاقة مع المنظمات غير الحكومية المذكورة.

2– إجتماعات لجنة التجارة والبيئة : نحاول في هذا العنصر التطرق لأهم إجتماعات لجنة التجارة والبيئة والمواضيع التي كانت محل نقاش على مستوى هذه اللجنة وفق الرزنامة التالية[1]:

أ– مؤتمر سنغافورة1996:

وفي أول مؤتمر للمنظمة العالمية للتجارة بسنغافورة في ديسمبر 1996 تم عرض تقرير نتائج أعمال لجنة التجارة والبيئة وتضمن إعلان المؤتمر بخصوص هذا الموضوع، الاعتراف بأن المفاوضات قد أحرزت تقدما في الموضوع رغم تعقيداته وتشعب موضوعاته، وهو ما يدعو إلى إستمرار المفاوضات في ضوء الشروط المرجعية التي وضعت لها، على أن تعرض النتائج على المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية.

ب– اجتماع 1998[2]: تضمن إجتماع 1998 للجنة التجارة والبيئة المواضيع التالية:

– العلاقة بين السياسات البيئية التي لها علاقة بالتجارة، والمعايير البيئية والتي لها آثار تجارية ملموسة، مع نصوص الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.

– العلاقة بين نصوص الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف وكل من الضرائب والرسوم التي تفرض لأسباب بيئية، ومتطلبات حماية البيئة والتي لها علاقة بالمنتجات بما في ذلك المعايير الفنية، والتغليف، والبطاقات البيئية.

– نصوص اتفاقات التجارة الدولية المتعلقة بالشفافية والتي يمكن تطبيقها على المعايير البيئية التي لها تأثيرات تجارية.

[1] المرجع السابق، ص 122-127.

[2] محمد أحمد هلال، موضوع البيئة بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية: الموضوعات ذات العلاقة بين التجارة والبيئة– تطور تاريخي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، بدون تاريخ، ص6-7.

– تأثير المعايير البيئية على النفاذ إلى الأسواق، خاصة بالنسبة للدول النامية والأقل نموا، والايجابيات التجارية لإزالة القيود البيئية.

ج – اجتماع يوليو 1998: تضمن إجتماع يوليو 1998 للجنة التجارة والبيئة المواضيع التالية :

– العلاقة بين الاتفاقات الدولية (المتعددة الأطراف) البيئية والتجارية.

– تسوية المنازعات في إطار الاتفاقات التجارية والبيئية.

– موضوع حظر تصدير السلع المحظورة محليا.

– علاقة موضوعات البيئة باتفاقية الجوانب التجارية للملكية الفكرية.

د–إجتماع أكتوبر 1998 : تضمن إجتماع أكتوبر 1998 للجنة التجارة والبيئة المواضيع التالية:

– برنامج العمل الخاص بتنفيذ القرار الوزاري الخاص بدراسة موضوع تجارة الخدمات والبيئة.

– الترتيبات المناسبة للعلاقة بين المنظمات غير الحكومية ونتائج المفاوضات.

هـ– مؤتمر سياتل1999: لم يتم في هذا المؤتمر التوصل إلى أي اتفاق يذكر بخصوص العلاقة بين التجارة والبيئة.

و– مؤتمر الدوحة 2001: وتناول الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر، ضمن موضوعاته المتعددة، موضوع علاقة البيئة بالتجارة، حيث تناولت الفقرات من 31 إلى 33 من الإعلان دراسة العلاقة بين قواعد منظمة التجارة العالمية والالتزامات التجارية في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وكذلك دراسة تأثير التدابير البيئية على النفاذ إلى الأسواق، خاصة للدول النامية والأقل نموا، والأحكام ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية.

ي– إعلان الدوحة بخصوص العلاقة بين التجارة والبيئة :وقد جاءت نصوص القرارات من 31 إلى 33 من إعلان الدوحة الوزاري في نوفمبر 2001 كالآتي[1]:

– إننا نضع نصب أعيننا تعزيز التضافر بين التجارة والتنمية، ونتفق على إجراء مفاوضات حول المسائل التالية من غير الحكم المسبق على نتائجها:

- العلاقة بين ما هو قائم من قواعد المنظمة العالمية للتجارة والالتزامات التجارية المحددة في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف. وتنحصر المفاوضات في بحث إمكانية تطبيق هذه القواعد بين الأطراف في الاتفاقات

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة: البيئة، أوراق موجزة، نيويورك، 2003، ص 17.

البيئية موضوع البحث، ولا تمس المفاوضات بحقوق المنظمة العالمية للتجارة، العائدة لأي عضو ليس طرفا في الاتفاق البيئي.

- إجراءات تبادل المعلومات المنتظم بين أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف واللجان ذات الصلة في المنظمة العالمية للتجارة، ومعايير منح صفة المراقب.
- تخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية على السلع والخدمات البيئية، أو إلغاؤها عند الاقتضاء.

– إننا نكلف لجنة التجارة والبيئة بمتابعة عملها حول بنود جدول أعمالها، وضمن صلاحيتها، وإبلاء القضايا التالية اهتماما خاصا:

- آثار التدابير البيئية على النفاذ إلى الأسواق، ولاسيما في وضع البلدان النامية، وخاصة البلدان الأقل نموا، والأوضاع التي يؤدي فيها إلغاء القيود والتشوهات التجارية أو تخفيضها إلى منافع تصيب التجارة والبيئة والتنمية.
- الأحكام ذات الصلة في اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.
- شروط وضع العلامات التجارية لأغراض بيئية.

– إعطاء صفة المراقب للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف في المنظمة العالمية للتجارة للمنظمات الحكومية الأخرى معلق في الوقت الحاضر لأسباب سياسية.

– فيما يتعلق بالعقبات التجارية الموضوعة أمام السلع والخدمات البيئية، اتفق الوزراء على المفاوضات بخصوص تخفيض أو إزالة العقبات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على السلع والخدمات البيئية، مثل المحولات، والخدمات الاستشارية، وإدارة المياه العادمة.

– وحول الإعلانات الخاصة بصيد الأسماك، اتفق الوزراء على توضيح وتحسين قواعد منظمة التجارة العالمية المطبقة في هذا الخصوص. وقد درست الموضوع لجنة التجارة والبيئة لسنوات عديدة، وأوضحت بعض الدراسات أن هذه الإعلانات قد تكون مدمرة للبيئة، إذ إنها أدت إلى زيادة عمليات صيد الأسماك بدرجة كبيرة، مما يهدد الثروات البحرية.

ر- آفاق عمل لجنة التجارة والبيئة:

وفيما يتعلق بالعمل في لجنة التجارة والبيئة، أوصى الوزراء اللجنة بمواصلة العمل في كافة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال مع توجيه اهتمام خاص لموضوعات محددة هي:

- أثر المعايير البيئية على النفاذ إلى الأسواق خاصة بالنسبة للدول النامية. قد يمثل الالتزام بالمعايير البيئية عبئا على المصدرين، لكن الهدف ليس التخلص من المعايير البيئية، بل إحداث نوع من التوازن بين الأهداف التجارية والأهداف البيئية.

- الاستفادة المشتركة من تخفيض أو الحد من القيود والتشوهات التجارية بما يفيد التجارة والبيئة والتنمية للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، حيث إن إزالة القيود والتشوهات التجارية يفيد كلا من النظام التجاري متعدد الأطراف والبيئة، وهذا ينطبق بصفة خاصة على إزالة التعريفات المرتفعة، والتدرج في التعريفات، والقيود على التصدير، والإعانات، والقيود غير التعريفية.

- اتفاقية الملكية الفكرية، حيث يؤكد الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة أن اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة تعتبر أساسية في مساعدة الدول على الحصول على تكنولوجيا ومنتجات مفيدة للبيئة وتؤدي إلى نقل التكنولوجيا في هذا المجال. وتحض الفقرة (19) من الإعلان الوزاري مجلس اتفاقية حقوق الملكية الفكرية واتفاقية التنوع البيولوجي على الاستمرار في توضيح العلاقة بينهما، وطالب الوزراء أيضا لجنة التجارة والبيئة بالاستمرار في النظر إلى الموضوعات المرتبطة بالبيئة في اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (سنتناول هذا العنصر بشيء من التفصيل في العنصر الثالث من المبحث الثاني من هذا الفصل).

- متطلبات العنونة البيئية حيث طلب من لجنة التجارة والبيئة إعادة النظر في مسألة تأثير العلامات البيئية على التجارة، والتحقق مما إذا كانت قواعد المنظمة العالمية للتجارة الحالية تقف عقبة في طريق السياسات الخاصة بالعلامات البيئية.

ع- إجتماعات 2002 : ركزت إجتماعات 2002 في مجملها على أهمية توضيح العلاقة بين هيئات المنظمة العالمية للتجارة ولاسيما لجنة التجارة والبيئة، وبين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف بسبب أهمية التعاون بين المسئولين عن التجارة وعن البيئة من أجل خلق مناخ لا تتعارض فيه السياسات التجارية مع الأولويات البيئية.

هذا وتقدمت خمس عشرة دولة بمقترحات حول العلاقة بين التجارة والبيئة، وذلك طبقا لما نص عليه إعلان الدوحة الوزاري إلى الجلسة الخاصة للجنة التجارة والبيئة، وتركزت المقترحات والمناقشات التي دارت في هذا الشأن في الآتي:

– الفقرة 31-1 المتعلقة بدراسة العلاقة بين ما هو قائم من قواعد المنظمة العالمية للتجارة والالتزامات التجارية المحددة والواردة في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، ودارت المناقشات في هذا الإطار حول إجراءات المفاوضات، وتعريف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وتعريف الالتزامات التجارية المحددة وتأثيرها على الأطراف وغير الأطراف في تلك الاتفاقات.

– الفقرة 31-2 المتعلقة بإجراءات تبادل المعلومات بين سكرتارية الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف واللجان ذات الصلة في المنظمة العالمية للتجارة.

– الفقرة 31-3 المتعلقة بتخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية على السلع والخدمات البيئية، أو إلغائها عند الاقتضاء. ودارت المناقشات حول تعريف السلع البيئية وتخفيض أو إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية.

3– إقتراحات لجنة التجارة والبيئة : نحاول في هذا العنصر إستخلاص أهم الأفكار المطروحة بخصوص العلاقة بين التجارة والبيئة على مستوى أعمال لجنة التجارة والبيئة بالمنظمة العالمية للتجارة ، حيث يمكن تقسيم هذه الأفكار إلى مجموعتين (دول متقدمة ، دول نامية)[1]:

أ– الدول المتقدمة: تتضمن أهم أفكار الدول المتقدمة المطروحة على مستوى لجنة التجارة والبيئة مايلي:

– أهمية تضمين الاعتبارات البيئية في التزامات منظمة التجارة العالمية وفي المفاوضات المستقبلية.

– أهمية العلاقة بين الالتزامات التجارية المحددة، والواردة في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وبين النظام التجاري العالمي.

– اختبار مدى توافق متطلبات العلامات البيئية مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة

– تعزيز دور المبادئ البيئية في اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة.

ب– الدول النامية: تتضمن أهم إقتراحات الدول النامية المطروحة على مستوى لجنة التجارة والبيئة مايلي:

– آثار الإجراءات البيئية على النفاذ إلى الأسواق.

– صادرات السلع المحظور تداولها محليا.

وتبعا لما سبق يمكن إستخلاص أهم نقاط الإلتقاء والإختلاف بين المجموعتين بخصوص العلاقة بين التجارة والبيئة من خلال عمل لجنة التجارة والبيئة، حيث نجد أن كلتا المجموعتين تتفقان على أهمية تحرير التجارة من أجل

[1] هشام محمد بشير محمد الصادق بنداري، مرجع سبق ذكره ص141-142.

التنمية المستدامة، فضلا عن وجود منافع مشتركة بخصوص بعض القطاعات الإقتصادية كالزراعة، والصيد البحري والخدمات البيئية.

أما فيما يتعلق بنقاط التباين بين المجموعتين فنسجل بالنسبة للدول المتقدمة تأكيدهاعلى تطبيق معايير بيئية ذات مستوى مرتفع (إقتراح الولايات المتحدة الأمريكية). وتعزيز دور المبادئ البيئية، كمبدأ الوقاية في اتفاقات منظمة التجارة العالمية (إقتراح النرويج وسويسرا والاتحاد الأوروبي). في حين تخشى الدول النامية أن يؤثر التطبيق الخاطئ لمبدأ الوقاية على قدرتها على النفاذ إلى الأسواق، كما أنها ترى وجوب أن تعكس المعايير البيئية الأوضاع البيئية والتنموية في الدول المطبقة لها استنادا إلى المبدأ الحادي عشر من إعلان ريو وضرورة تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة، وهو المبدأ السابع من إعلان ريو الذي يؤكد على المسؤوليات المشتركة لكل دولة بخصوص البيئة ولكنه في الوقت نفسه يؤكد على تفاوت درجة المسؤوليات.

ثالثا : الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة والبيئة:

إن مشكلة التلوث البيئي لا تقتصر على الحدود الوطنية للدولة وبالتالي لا يمكن السيطرة عليها من خلال سياسة اقتصادية محلية أو فرض ضريبة على الصناعات كثيفة التلوث تعادل الخسارة الاجتماعية الحدية، وإنما يمكن السيطرة عليها من خلال الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وهي ترتيبات مرتبطة بمشاكل البيئة العالمية. كما أن محاولة إلزام الدول المختلفة بحماية البيئة تجنبا للمشكلات البيئية العالمية مثل تغير المناخ، واستنزاف طبقة الأوزون، الأمطار الحمضية، يتطلب تشريع دولي يلتزم به الأطراف الموقعة عليها، وقد تجسد ذلك في إنشاء لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وإبرام مجموعة من الاتفاقيات مثل اتفاقية القيود الفنية على التجارة، اتفاقية الصحة والصحة النباتية السابق الإشارة إليها. وتهدف كلا الاتفاقيتين إلى تطبيق معايير الجودة البيئية على المنتجات المحلية والمستوردة، من اجل حماية البيئة.

لقد تزايد عدد الاتفاقيات البيئية الدولية في العقدين الماضيين، حيث يوجد اليوم ما يزيد عن 160 اتفاقية بيئية، منها 20 فقط تتعلق بالبيئة والتجارة والتي تم التفاوض والتوقيع عليها من جانب حكومات الدول. وسوف نتناول أهم هذه الاتفاقيات فيما يلي:

1- بروتوكول مونتريال:

عقد مؤتمر مونتريال في كندا في سبتمبر سنة 1987 تحت رعاية الأمم المتحدة. وقدأنشاء المؤتمر نظام تحكم في المواد، ووضع قيود لاستخدام البعض الأخر [1]. ويهدف هذا البروتوكول إلى حظر استخدام المركبات الكيماوية التي تؤدي إلى استنزاف طبقة الأوزون. وتجدر الإشارة إلى أن الدول الموقعة على هذا البروتوكول تحاول استخدام سياسات التجارة للحد من استخدام مركبات الكلوروفلوروكربون والتي تؤدي إلى استنزاف طبقة الأوزون. إلا أن حظر استخدام هذه المركبات، يصطدم بالمصالح الاقتصادية للدول والشركات متعددة الجنسيات المنتجة لمركب الـ CFCS، لذا فان هذا البروتوكول والذي بدأ العمل به في الأول من يناير 1989، يدفع الشركات المنتجة والمستخدمة لهذه المركبات على البحث عن بدائل لها واستخدام تكنولوجيا نظيفة تحد من الآثار الخارجية السالبة، الأمر الذي يؤثر على الميزة التنافسية للصناعة في الأجل القصير، حيث إن إحلال مركبات مقبولة بيئيا محل هذه المركبات يؤثر سلبا على هيكل النفقات النسبية للصناعات كثيفة التلوث كما أن هذه الصناعات التي تعتمد على تكنولوجيا نظيفة، قد تكتسب ميزة تنافسية من جانب الطلب في الأجلين المتوسط والطويل[2].

2- اتفاقية بازل حول الرقابة على نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها:

وتسمح للأطراف بتصدير النفايات الخطرة إلى طرف آخر لم يمنع استيرادها ويوافق على استيرادها خطيا. ويمكن لأطراف الإتفاقية ألا يصدروا تلك المواد أو يستوردوها من وإلى الدول التي ليست طرفا في الاتفاقية. كما يمكنهم منع استيراد أو تصدير المواد الخطرة إن كان ثمة سبب يحمل على الاعتقاد أن النفايات لن تعالج بطريقة تضمن سلامة البيئة في الوجهة المرسلة إليها[3].

3- مؤتمر قمة الأرض 1992 :

ألزم مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الدول بسياسات حماية البيئة، وضرورة تحقيق التنمية المستدامة. من خلال تقديم حوافز للاختراعات وتطوير التكنولوجيا للتكيف مع المعايير البيئية. وعلى الرغم من الآثار الإيجابية لتطبيق الإعلان- إعلان RIO 92- إلا أن ذلك له أثرا سلبيا على تنافسية المنتجات وتنافسية الصناعة وتنافسية الدولة في الأجل القصير.

4- اتفاقية التنوع البيولوجي:

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة: البيئة، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2] أحمد علي عبد العليم خليفة، السياسات البيئية وأثرها على دالة إنتاج الصادرات الصناعية: دراسة تطبيقية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2000، ص25.

[3] هشام عبد الله، تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات: العولمة، والنمو، والفقر، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2003، ص189.

صيغت هذه الإتفاقية في شكلها النهائي في نيروبي في ماي 1992، وفتح باب التوقيع عليها في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في 5 جوان 1992 وأصبحت نافذة المفعول في 29 ديسمبر1992[1].

وقد اهتمت هذه الاتفاقية بحماية الموارد الطبيعية النادرة والتي يمثل إطارا عاما للتعاون الدولي وقد وقعت عليها حوالي 155 دولة، منهم دول الاتحاد الأوروبي. ومطالب بضرورة إلزام الأطراف بإدارة الموارد البيولوجية في إطار منهجية الاستدامة، كذلك ضرورة التزام الأطراف بالتوزيع العادل للفوائد الناشئة عن الاستخدام المستديم لموارد التنوع البيولوجي.

5- مؤتمر جوهانسبرج:

كان مؤتمر جوهانسبرج المنعقد في الفترة من 26 أوت إلى 4 سبتمبر سنة 2002 أحدث المؤتمرات المعنية بالبيئة. وقد أكد على المبادىء التي نادى بها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وإعلان ريو الصادر عنه، حيث اتفقت الدول المشاركة على أن حماية البيئة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية أمور لابد منها للوصول إلى التنمية المستدامة استنادا إلى تلك المبادىء، وأهمها بالنسبة للدول النامية المبدآن السابع والحادي عشر اللذان يؤكدان على المسؤوليات المشتركة لكل دولة فيما يتعلق بالبيئة والتنمية في الدول المطبقة لها.

وقد اعتمد المشاركون خطة عمل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وعالجت هذه الخطة نقاطا عديدة خاصة بالتجارة والتنمية، لعل من أهمها مايلي[2]:

- دعم الجهود الرامية إلى تحسين الأداء والشفافية والمعلومات المتعلقة بأسواق الطاقة في جانبي العرض والطلب، وذلك بهدف تحقيق مزيد من الاستقرار والقابلية للتنبؤ، ولكفالة حصول المستهلكين على خدمات في مجال الطاقة موثوقة وميسورة التكلفة ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا.

- تعزيز السياسات الرامية إلى إيجاد نظم للطاقة تتلائم مع التنمية المستدامة من خلال استعمال إشارات سوقية محسنة وبإزالة انحرفات السوق، بما في ذلك إعادة هيكلة الضرائب والتخلص من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، على أن تأخذ هذه السياسات في الإعتبار الكامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، بغرض التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية على تنميتها.

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة: البيئة، مرجع سبق ذكره، ص7.
[2] المرجع السابق، ص 5-6.

– تشجيع الحكومات على تحسين أداء أسواق الطاقة الوطنية بطرق تؤدي إلى دعم التنمية المستدامة، والتغلب على عوائق السوق وتحسين قدرة الوصول إلى الأسواق، على أن يؤخذ في الإعتبار التام ترك أمر تقرير هذه السياسات لكل بلد، في ضوء خصائصه وقدراته ومستوى تنميته، لاسيما على النحو الوارد في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، حيثما وجدت.

– حث البلدان على وضع وتنفيذ إجراءات ضمن إطار العمل الذي وضعته الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة، كذلك عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، على أن تؤخذ في الإعتبار الظروف المختلفة للبلدان، على أساس الدروس التي استخلصتها الحكومات والمؤسسات الدولية وأصحاب المصلحة، بما في ذلك قطاعا الأعمال التجارية والصناعية. وحث البلدان على تشجيع مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة والتكنولوجيا المتقدمة، بما في ذلك التكنولوجيا المتقدمة والأنظف لاستخدام الوقود الأحفوري.

– تعزيز وضع برامج منسقة وفعالة ومحددة الهدف لتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات فيما يتصل بالتجارة،يستفاد فيها من الفرص الحالية والمستقبلية للوصول إلى الأسواق، وتبحث في سياقها الصلة بين التجارة والبيئة والتنمية.

6– بروتوكول قرطاجنة حول السلامة الحيوية:

ويقيد استيراد المتعضيات الحية المعدلة جينيا كجزء من إجراء حدد بعناية لضبط المخاطر، حسبما يقرر الأطراف. وتخضع المتعضيات الحية المعدلة جينيا، والتي سيتم إطلاقها في البيئة لإجراء تبليغ مسبق متفق عليه، أما المتعضيات المخصصة كطعام، أو علف، أولأغراض التصنيع فيجب أن يرفق معها وثائق تعرف بها[1].

7– بروتوكول كيوتو[2]:

في سنة 1997 اجتمعت وفود 160 دولة وممثلو المنظمات والهيئات الدولية العلمية وتحت إشراف الأمم المتحدة في مدينة كيوتو باليابان وذلك لبحث الإجراءات الحاسمة لحماية البيئة والكرة الأرضية من الغازات الضارة التي تتسبب في إرتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة النشاط الإقتصادي، وبالتالي تؤدي إلى إنتشار الأمراض والأوبئة وتقليص الرقعة الزراعية وارتفاع مستوى سطح البحار.

وبعد نقاش حاد توصل المجتمعون إلى بروتوكول لخفض الغازات الملوثة للبيئة بمعدل 6% لليابان و 8% لدول الاتحاد الأوروبي، 7% للولايات المتحدة الأمريكية، على أن يكون متوسط معدل خفض الغازات في الدول

[1] هشام عبد الله، تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات: العولمة، والنمو، والفقر، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2003، ص189.
[2] نادية حمدي صالح، مرجع سبق ذكره، ص265-266.

الصناعية 6% . ونشير في هذا الصدد أن هذا البروتوكول المرتقب دخوله حيز التنفيذ بحلول عام 2010 أن يقيد إستخدامات الطاقة الأحفورية في الدول الصناعية، ما يتبع ذلك من تداعيات مضرة بصناعة النفط في الدول العربية[1].

8- معاهدة روتردام حول إجراء القبول المسبق بمواد كيمياوية ومبيدات حشرية خطرة في التجارة الدولية (PIC)[2]:

من قائمة الكيماويات والمبيدات المتفق عليها في المعاهدة، يمكن للأطراف أن تقدر أي منها لاتستطيع تدبر أمره بأمان، ولاتستورده. وعند المتاجرة بالمادة الخاضعة للرقابة، لابد من اتباع متطلبات الإشارة إلى الصنف والمعلومات المتعلقة به. ويجب أن تكون القرارات المتعلقة بالأطراف محايدة تجاريا: إذا قرار أحد الأطراف عدم السماح باستيراد مادة كيماوية معينة، فإن عليه وقف تصنيعها للإستخدام المحلي، وأن يمتنع عن استيرادها من غير الأطراف.

9- معاهدة المتاجرة الدولية بالأصناف المهددة (CITES): هي إتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيونات والنباتات البرية المعرضة لخطر الإنقراض، وتمنع المتاجرة الدولية بقائمة متفق عليها من الأصناف المهددة، كما تنظم الرقابة بإستخدام (الأذونات، الكوتا وغير ذلك من القيود على الأصناف الأخرى التي قد تتعرض لخطر الإنقراض[3] بهدف الحفاظ عليها من فرط الإستغلال.

رابعا: مشاكل ومنازعات بيئية ذات علاقة بالتجارة الدولية:

بعدما تطرقنا إلى لجنة التجارة والبيئة في إطار الجات والمنظمة العالمية للتجارة، ثم للاتفاقيات الدولية للتجارة والبيئة، أو ما يعرف بمحطات التجارة والبيئة، نتناول في هذا العنصر بعض المشاكل ذات العلاقة بالتجارة الدولية إضافة للنزاعات الناشئة في إطار الجات والمنظمة العالمية للتجارة.

1- المشاكل البيئية في التجارة الدولية:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة أن التعامل مع المشاكل البيئية وإيجاد الحلول بحيث تكون ضمن القوانين العالمية للبيئة. وترتبط العديد من مشاكل البيئة في الدول النامية بطرق الإنتاج، مما يستدعي التحول إلى طرق إنتاج صديقة

[1] مصطفى بابكر، مرجع سبق ذكره، ص6.

[2] بول كوبير، ودفيد دولار، ترجمة هشام عبد الله، العولمة والنمو والفقر: بناء اقتصاد عالمي شامل، البنك الدولي، تقرير بحوث السياسات، الطبعة العربية الأولى، بيروت، 2003، ص 189.

[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

للبيئة، وهو تحدي يتطلب موارد مالية ضخمة تعجز حكومات الدول النامية عن توفيرها مع ما تواجهه من أولويات التنمية والقضاء على الآفات الاجتماعية التي تعاني منها هذه الدول كالفقر، البطالة، والأمراض إضافة للإنتاج بطرق قد تسبب ضررا للبيئة، فعلى سبيل المثال يلجأ منتجو القهوة إلى استعمال المبيدات بشكل مكثف لتقصي وقت الزراعة، والأمر نفسه بالنسبة لمنتجي الموز، كما تستخدم المواد الكيماوية بكثافة في تصنيع المنسوجات والملابس. مما سبق يجعلنا نورد قولا يتردد كثيرا، وهو أن التجارة تسبب وتنشر التلوث البيئي وهذا ما سنتطرق له بشيء من التفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل، وفيما يلي نورد بعض المشاكل البيئية ذات العلاقة بالتجارة الدولية[1] :

أ– في مجال الزراعة : أظهرت تقارير منظمة التجارة العالمية أن الاستخدام المكثف للمواد الكيماوية في الزراعة يؤثر على الحياة البشرية ويضر بالمزروعات، كما تنعكس آثاره السلبية على المياه الجوفية.

ب– في مجال مكافحة إزالة الغابات : يمثل انخفاض رقعة الغابات والمراعي واختفاء الأراضي الرطبة من جراء التوسع الزراعي لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية مشكلة إضافية على طريق النمو، مما أدى إلى ظهور مشكلة التنوع البيولوجي. ولا تزا ل أراضي الغابات الطبيعية في العالم تحول إلى أراضي زراعية في البلدان النامية الاستوائية. وقد بلغ معدل إزالة الغابات أعلى نسبة له في دول أفريقيا وأمريكيا الجنوبية. وهنا تتداخل المصالح بين زيادة الطلب على الموارد الزراعية بفعل النمو السكاني وبين الحاجة الماسة إلى الغابات والتشجير من أجل الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة.

ج– الاحتباس الحراري : إن تزايد انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون لاسيما من الصناعات التي تستعمل الطاقة بشكل واسع مثل صناعة السيارات وغيرها، جعل المنظمة العالمية للتجارة تقترح فرض ضرائب على التلوث، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي تراجع تنافسية هذه الصناعات.

يعتبر بروتوكول كيوتو أحد أهم البروتوكولات التي وضعت لتخفيض انبعاث ثاني أوكسيد الكربون في الفترة ما بين 2008 و2012 بنسبة 5% عما كان عليه في سنة 1990 وهي السنة التي حددت كسنة أساس (وهو ما تم تناوله في عنصر الاتفاقيات الدولية للبيئة والتجارة في هذا المبحث).

د– الأمطار الحمضية : فيما يتعلق بهذه الظاهرة الناتجة من استعمال مصادر وقود غير نظيفة وزيادة استهلاك الوقود، التي تتعدى مخاطرها حدود الدول التي تستعمل هذا النوع من الوقود لتصل إلى الدول المجاورة لها، حيث تعتبر المنظمة العالمية للتجارة أن الاختيار السليم للتقنيات والنظم من أهم العوامل التي تساعد في حل هذه المشكلة، كما أن الحلول الضريبية تساعد على إجبار المعامل على التحول إلى استعمال الوقود النظيف، خاصة الغاز الطبيعي.

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة: البيئة، أوراق موجزة، مرجع سبق ذكره، ص11.

وفي كافة الحالات، لا تعتبر المنظمة العالمية للتجارة أن التجارة هي السبب الرئيسي في التدهور البيئي، بل هو إخفاق السوق والسياسات البيئية في حل هذه المشاكل.

2- النزاعات البيئية في إطار الجات والمنظمة العالمية للتجارة : نتناول في هذا العنصر عدد من النزاعات البيئية في إطار الجات والمنظمة العالمية للتجارة ولعل من بينها نجد[1]:

أ- حظر استيراد أسماك التونة من الولايات المتحدة الأمريكية:

تقدمت كندا بشكوى ضد قرار الولايات المتحدة حظر دخول أسماك التونة المصدرة من كندا إلى الأسواق الأمريكية. وكانت الولايات المتحدة فرضت هذا الحظر ردا على قيام كندا بالاستيلاء على عدد من سفن الصيد الأمريكية لأنها لم تحصل على ترخيص بصيد أسماك تونة الباكورة من مياه تعتبرها كندا خاضعة لسيادتها. لكن الولايات المتحدة لا تعترف بهذه السيادة، وعلى هذا فرضت الحظر كإجراء عقابي بموجب قانون صيانة وإدارة الصيد الأمريكي.

وقد صودق على قرار الخبراء في 22 فبراير 1982 باعتبار الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية مخالفا للمادة 11-1 من اتفاقية الجات وليس مبررا طبقا للمواد 11-2، أو 20 (ز).

ب- حظر تصدير أسماك السردين والسلمون من كند:

تقدمت الولايات المتحدة بشكوى ضد قيام كندا باتخاذ إجراءات، طبقا لقانون الصيد الكندي لسنة 1976، تمنع تصدير أو بيع بعض أنواع الأسماك غير المصنعة مثل السردين والسلمون. وادعت الولايات المتحدة أن تلك الإجراءات تتعارض مع المادة 11 من الجات. وبالمقابل أكدت كندا أنها جزء من نظام إدارة موارد الصيد الذي يهدف إلى حماية المخزون السمكي، ولذا فإنها متوافقة مع أحكام المادة 20 (ز) من الجات.

وقد صودق على قرار الخبراء في 22 مارس 1988 بأن الإجراءات الكندية المشار إليها مخالفة للمادة 11-1 وليست مبررة طبقا للمواد 11-2 (ب)، أو 20 (ز).

ج- قيود على الاستيراد والضرائب الداخلة على السجائر بتايلند:

تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بشكوى ضد قيام تايلان د بمنع استيراد السجائر وبعض المكونات الأخرى للدخان، بموجب قانون للعام 1966، مع التصريح ببيع منتجات السجائر المحلية، بالإضافة إلى إخضاع السجائر إلى

09/06/2007,http://www.wto.org/english/tratop_e/envir_e/edis00_e.htm

عدة ضرائب. وادعت الولايات المتحدة أن تلك القيود مخالفة للمادة 11-1 من الجات، كما لا يجوز تبريرها طبقا للمواد 11-2 (ج) أو 22 (ب)، وادعت أيضا أن الضرائب المفروضة لا تتوافق مع المادة 3-2.

بالمقابل أكدت تايلاند جواز فرض تلك القيود استنادا إلى المادة 20 (ب)، لأن التدابير المتبعة ستصبح سارية في حالة أصبح استيراد السجائر من الولايات المتحدة ممنوعا، كما تسبب المواد الكيماوية في السجائر الأمريكية ضررا لصحة الإنسان أكبر مما تسببه السجائر المحلية.

وقد صودق على قرار الخبراء في 7 نوفمبر 1990 الذي ينص على أن القيود التايلندية تتعارض مع المادة 11-1 من الجات ولا يجوز تبريرها بالاستناد إلى المادة 11-2 (ج)، وأن قيود الاستيراد غير ضرورية طبقا للمادة 20 (ب)، وأن الضرائب الداخلية جائزة بموجب المادة 3-2.

د- ضرائب السيارات بالولايات المتحدة:

تقدم الاتحاد الأوروبي بشكوى ضد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن ثلاثة أنواع من الضرائب الخاصة بالسيارات، يرى أنها تتعارض مع المادة 3 من الجات ولا يجوز الاستناد إلى المادة 20 (ز) أو (د)، وصدر قرار الخبراء في 11 أكتوبر 1994 بأن اثنين من هذه الأنواع يتوافقان مع المادة 3-2 من الجات، في حين يتعارض الثالث مع المادة 3-4. ولم يصادق على القرار.

هـ- المعايير المطبقة في شأن الجازولين بالولايات المتحدة الأمريكية:

تعد هذه القضية من أوائل القضايا التي عرضت على المنظمة العالمية للتجارة وهي لا تتعرض لحق الدول في وضع اشتراطات بيئية، بل بنيت على أساس التمييز بين المنتج الوطني والأجنبي. فقد تقدمت فنزويلا، ثم تبعتها البرازيل، بشكوى ضد الولايات المتحدة لتطبيقها إجراءات تمييزية ضد صادراتهما من الجازولين تتعارض مع مبدأ المعاملة الوطنية ولا يجوز تبريرها بموجب الاستثناءات الواردة في قواعد المنظمة العالمية للتجارة في إطار الصحة والبيئة (المادة 20 من الجات).

وصدر قرار الخبراء لصالح المدعين مؤكدا أن الإجراءات تتعارض مع المادة 3، كما لا يجوز تبريرها بالاستناد إلى الاستثناءات الواردة في 20 (ب) أو (د) أو (ز) من الجات. واستأنفت الولايات المتحدة القرار، وصادق جهاز تسوية المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة على قرار لجنة الاستئناف في 20 مايو 1996 الذي وافق على رأي الخبراء.

و- قيود على استيراد بعض أنواع الجمبري بالولايات المتحدة الأمريكية:

تقدمت الهند ودول أخرى، مثل ماليزيا وباكستان وتايلان د، بشكوى ضد حظر الولايات المتحدة الأمريكية استيراد بعض أنواع الجمبري. وصدر قرار الخبراء بأن إجراء الولايات المتحدة الأمريكية يتعارض مع المادة 11 من الجات، كما لا يجوز تبريره بموجب المادة 20 من الجات. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استأنفت القرار، فأصدرت لجنة الاستئناف قرارا عام 1998 يؤكد أن الإجراءات الأمريكية تتعارض مع المادة 20 من الجات، لغياب الشروط الواردة في مقدمة هذه المادة، رغم توافقها مع الفقرة (ز) منها.

ي- نزاع الولايات المتحدة الأمريكية حول ضرائب استهلاك البترول عام 1987:

تقدمت كندا والمكسيك والمجموعة الأوروبية بشكوى إلى الجات ضد الولايات المتحدة الأمريكية بسبب أن رفع معدلات الضرائب على وارداتها من البترول ومنتجاته لا يتفق مع مبدأ المعاملة الوطنية ببند III. وتذرعت الولايات المتحدة الأمريكية بأن هذه الضرائب تهدف لتنظيف مواقع النفايات الخطرة. وقبلت لجنة فض المنازعات الضرائب على منتجات البترول فقط لأنها متقاربة بين السلع المحلية والمستوردة ولكنها رفضت الضرائب على واردات البترول ذاته لأنها أعلى مما هي على البترول المحلي. وبالتالي فهي تنتهك بند المعاملة الوطنية (لذا عدلت الولايات المتحدة الأمريكية قانونها ليتوافق مع حكم اللجنة)[1].

وبعدما تناولنا موقع العلاقة بين التجارة والبيئة في إطار التنمية المستدامة، وكذا لجنة التجارة والبيئة ودورها في إزالة الكثير من التشوهات التي تشوب العلاقة بين ركيزتين أساسيتين في المنظور الجديد للتنمية، ثم أهم الاتفاقات البيئية ذات العلاقة التجارية، وصولا عند النزاعات البيئية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، هذا في المبحث الأول من هذا الفصل. أما فيما يتعلق بالمبحث الموالي فسنتناول السياسات والمعايير البيئية إضافة إلى تأثيرات اتفاقية تريبس على حماية البيئة من خلال الدعوة إلى استخدام التكنولوجيات الصديقة للبيئة للوصول إلى الإنتاج النظيف الذي يحقق هدفين في آننا واحد، متمثلا في المحافظة على البيئة من جهة، وتحقيق إنتاج مسئول من ناحية أخرى.

المبحث الثاني: السياسات والمعايير البيئية

بعدما تناولنا في المبحث الأول من هذا الفصل طبيعة العلاقة بين التجارة والبيئة من خلال التطرق للجنة التجارة والبيئة ضمن المنظمة العالمية للتجارة، ثم أهم الاتفاقيات الدولية للتجارة والبيئة نستعرض في هذا المبحث السياسة البيئية من حيث دوافعها واهم أدواتها ومعوقاتها، إضافة لحقوق الملكية الفكرية وإتفاقية التريبس ونقل التكنولوجيا.

[1] صالح عزب حسن، المعايير البيئية في التجارة الدولية وآثارها على الدول النامية وخاصة مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، 2003، ص84.

أولا : ماهية السياسات والمعايير البيئية:

إن حالة التدهور والاختلال الذي تعاني منه البيئة في العالم بأسره —حتى ولو كان بدرجات متفاوتة — أوعزت إلى الساسة وأصحاب القرار إتخاذ التدابير اللازمة سواء كان ذلك على المستوى الوطني، أو على المستوى الدولي من اجل الحد من التلوث وتقليل آثاره الضارة، وجاءت هذه الإجراءات على شكل سياسات بيئية متعددة، وإن اختلفت هذه السياسات في طبيعتها ومدى صرامتها فهي تتفق في الهدف الذي يتمثل في الحفاظ على البيئة.

ويمكن تعريف السياسة البيئية: بأنها كافة الوسائل والطرق التي تستخدمها السلطات الوطنية وتضعها موضع التنفيذ من اجل حماية البيئة والمحافظة عليها[1].

وإذا كانت السياسات المحلية تهدف إلى حماية البيئة داخل الدولة المعنية بتطبيقها، فإن السياسات الدولية تهدف إضافة إلى ذلك إلى تحقيق حماية البيئة خارج حدود الدولة ذاتها، ويتعلق الأمر هنا بمعايير الجودة البيئية كإحدى أدوات السياسات البيئية الدولية.

بدأ الاهتمام بالسياسات البيئية على المستوى الدولي في بداية السبعينات من القرن الماضي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، وزاد الاهتمام بها في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن نفسه، حيث بدأت الدول المتقدمة في تطبيق معايير الجودة البيئية على منتجاتها وكذلك على الواردات من السلع الشبيهة من الدول الأخرى، إضافة إلى إنشاء لجنة للبيئة والتجارة تابعة للمنظمة العالمية للتجارة [2]. (تناولنا هذا اللجنة في المبحث الأول من هذا الفصل).

ويمكن تقديم تعريف عام للمعايير البيئية كما يلي: هي شروط يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها، أو أساليب إنتاجها أو عبواتها وطرق تغليفها، إضافة لمواصفات محددة لكميات الملوثات الخارجة أثناء الإنتاج وكيفية التعامل معها[3].

[1] محمد إبراهيم محمود الشافعي: السياسة البيئية وتأثيرها على الوضع التنافسي للصادرات الصناعية المصرية، دار النهضة العربية، مصر، 2004، ص 7-8.

[2] أحمد علي عبد العليم خليفة: السياسات البيئية وأثرها على دالة الصادرات الصناعية: دراسة تطبيقية مقارنة، مرجع سبق كره، ص 23.

[3] صالح عزب حسين، المعايير البيئية في التجارة الدولية وآثارها على الدول النامية وخاصة مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003، ص 36.

وعلى العموم، فعندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا – وأكثر فعالية – من العلاج، وعليه فإن إدماج البيئة من البداية ووضع الشواغل البيئية في صياغة الاستراتيجيات الاقتصادية للبلدان يخفف من الآثار السلبية للأنشطة المضرة بالبيئة.

إن تحديد معايير ومقاييس الجودة البيئية يعني ضرورة صياغة الأهداف التي تعد الأساس الذي تنطلق منه أية سياسة لحماية البيئة، وتعد تلك المعايير قواعد رئيسة تحاول الدولة تنفيذها من خلال أدوات معينة تؤدي في النهاية إلى خلق بيئة نظيفة، حيث تتعدد وتتنوع الأساليب والوسائل التي تتبناها الدول لتحقيق الأهداف التي رسمتها للحفاظ على البيئة، بحسب مقتضيات الظروف البيئية ودرجة نموها الاقتصادي، وكذلك وفقا لما تمتلكه من تكنولوجيا متقدمة وإدارة رشيدة.

ومن هنا جاء مطلب توحيد أو التنسيق فيما بين المعايير البيئية على المستوى الدولي، وذلك بوضع محددات وضوابط بيئية موحدة مثل المعايير التي تتعلق بنوعية البيئة، والتي تعنى بتحديد الحد الأقصى المسموح به من تلوث البيئة بما يحافظ على العناصر الأساسية لها.

وتنطلق السياسات البيئية من مجموعة من المبررات والدوافع [1]، يأتي في مقدمتها المحافظة على صحة الإنسان الذي يعد هدفا لكل نشاط اجتماعي، اقتصادي وثقافي ولن يتحقق هذا ما لم يتحقق هدف حماية المحيط الذي يحيا فيه الإنسان.

كما أن رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للبشر يعد دافعا أيضا من الدوافع التي تدعو إلى تبني السياسات البيئية التي تهدف إلى المحافظة على الأصل البيئي بما فيه من مورد وخيرات تساهم في تلبية حاجات الإنسان وتزيد من مستوى راحته ورفاهه.

وقد تكون المحافظة على مالية الدولة من دوافع السياسات البيئية، ذلك أن التلوث يكلف الدولة مبالغ كبيرة من اجل تحسين نوعية البيئة، وبناء المستشفيات والمراكز العلاجية بسبب ما ينتج عن التلوث من أمراض عضوية ونفسية، وهو ما من شأنه أن يعيق مسار التنمية الاقتصادية.

ثانيا : أدوات السياسات والمعايير البيئية:

[1] محمد إبراهيم محمود الشافعي، السياسة البيئية وتأثيرها على الوضع التنافسي للصادرات الصناعية المصرية، مرجع سبق ذكره، ص8-10.

يمكن جمع السياسات والتدابير الموجهة للحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث في مجموعتين أساسيتين تضم كل مجموعة العديد من الأدوات والأساليب.

1- أدوات السياسة البيئية المحلية:

يقع على الحكومات المحلية المسؤولية شبه الكاملة في تحديد سياستها البيئية خاصة وأن الاتفاقات الدولية تتميز بالعمومية،وبالتالي تضع الحكومات مجموعة من الأهداف البيئية وتسعى إلى تحقيقها من خلال العديد من الأساليب والأدوات المتاحة، وتتحمل في سبيل ذلك العديد من التكاليف إلا أنها تجني من وراء ذلك عائدا اقتصاديا واجتماعيا[1]. هذا وقد تنامى دور الدولة في مجال حماية البيئة وتعددت الآليات التي تطبقها في هذا المجال سواء بتطبيق مجموعة من الأدوات الاقتصادية أو من خلال سن تشريعات وقوانين ولوائح تنظيمية لتحقيق هذا الهدف.

أ- الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية:

يقصد بالأدوات الاقتصادية مجموعة الوسائل والطرق المستخدمة في حماية البيئة والتي من شأنها أن تؤثر على نفقات وإيرادات المشروعات الاستثمارية وكذلك أسعار المنتجات النهائية [2]. ومن أهم صور هذه الأدوات الضرائب والرسوم البيئية والإعانات وتصاريح الإنبعاثات والتي تسمى بالأذون السوقية أو التجارية والإعفاءات الضريبية، وفيما يلي تفصيل ذلك :

- الضرائب البيئية :

تعد الضريبة محور الأساليب الاقتصادية وأكثرها كفاءة في مواجهة التلوث، وأساس استخدامها في هذا المجال "مبدأ الملوث يدفع" الذي ظهر في ألمانيا وتبنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE في 1972[3] كمبدأ يتسم بالكفاءة الاقتصادية في تحميل أضرار التلوث للمنتج أو المستهلك الذي تسبب فيها، وهوما يعني عدالة وكفاءة تخصيص الموارد وعدم تشويه الاستثمار والتجارة الدولية[4].

وكثيرا ما تزداد الضرائب بزيادة معدلات التلوث وتنخفض بانخفاضه،إضافة إلى الغرامات والجزاءات. وقد حاول البعض تعريف الضرائب البيئية تعريفا عاما : بأنها تلك الضرائب التي تؤثر تأثيرا إيجابيا على البيئة [5]. وتؤدي

[1] منار علي محسن مصطفى ، السياسات الحكومية وقرارات المنشآت الصناعية مع إشارة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة دراسات اقتصادية، العدد 13، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، أكتوبر 1999، ص 12.

[2] محمد إبراهيم محمود الشافعي، السياسة البيئية وتأثيرها على الوضع التنافسي للصادرات الصناعية المصرية، مرجع سبق ذكره، ص11.

[3] 20/04/2006, www.wikipedia.org

[4] صلاح عزب حسن ، المعايير البيئية في التجارة الدولية وآثارها على الدول النامية وخاصة مصر، مرجع سبق ذكره، ص44.

[5] محمد إبراهيم محمود الشافعي، السياسة البيئية وتأثيرها على الوضع التنافسي للصادرات الصناعية المصرية، مرجع سبق ذكره، ص12.

الضرائب دورا هاما في تقليص وتقليل تلوث البيئة، حيث يمكن استخدامها في تقليل التلوث الناتج عن المشاريع الاستثمارية الصناعية التي تنتج إنبعاثات سامة، كما تفرض للتأثير على استخدام الموارد الطبيعية بفرض التقليل من استنزافها، وتساعد سياسة فرض ضريبة على التلوث في الوصول إلى التخصيص الكفء للموارد، وتوفير دوافع اقتصادية بطريقة مرغوب فيها إلى حد كبير خاصة إذا تعلق الأمر بالضرائب البيئية التي تفرض على مدخلات الإنتاج أو المنتجات النهائية، إذ سوف تؤدي الضريبة إلى زيادة تكلفة إنتاج السلع التي تسبب تلوثا كثيفا مما يؤدي إلى تخفيض إنتاج مثل هذه السلع، كما تحقق شروط السعر والإنتاج الأمثل، وتستخدم إيرادات الضريبة البيئية لتعويض الأطراف التي أصابها الضرر المتولد عن مواد التلوث، أو في تمويل عدد كبير من المشاريع البيئية بما فيها البحوث والدراسات التطبيقية لإيجاد وسائل وسبل بديلة لتحسين نوعية البيئة.

وتحفز الضريبة البيئية المؤسسة على استخدام أساليب إنتاجية متطورة تسبب مستوى أقل من التلوث. فإذا كانت تكلفة التحكم في التلوث أقل من دفع ضريبة التلوث، فإن المؤسسة ستختار القيام بعملية التحكم في مستوى التلوث[1].إضافة إلى ذلك فإن الضريبة البيئية تعمل على إعادة توظيف الصناعة في المناطق الأقل تضررا بالتلوث كالمناطق غير الآهلة والمناطق النائية.

ولتحقيق الأهداف التي تواجه الحكومة والمتعلقة بكيفية زيادة وتوفير الأموال ومواجهة التدهور التمويلي، فيجب على هذه الحكومات أن تحدث تغييرات جذرية حتى تتمكن من ترشيد وتحسين الموارد النادرة وإدارتها بأسلوب جيد، واستخدام مثل هذه السياسات من شأنه أن يؤدي إلى التسعير الأفضل للموارد الناضبة ومتطلبات الكفاءة سوف يترتب عليها حدوث تحسينات كبيرة في تخصيص تلك الموارد[2].

غير أن استخدام الضريبة كوسيلة اقتصادية لمواجهة التلوث تواجهه عقبة أساسية وهي صعوبة تقييم أضرار التلوث، لأن هذه الأخيرة تختلف من نشاط إنتاجي إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى، كما يتطلب هذا التقييم قاعدة بيانات ضخمة أي يحتاج إلى نظام معلومات على قدر كبير من الكفاءة والمرونة، وبالتالي القابلية للتطوير، كما أن هناك بعض الآثار التي لا تظهر إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة مما يجعل تقييمها صعبا للغاية[3].

– الإعانات الاقتصادية:

[1] راجع، طلعت الدمرداش، الاقتصاد الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 424.

[2] راجع، ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 483-484.

[3] راجع، محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، مرجع سبق ذكره، ص 171.

تعتبر الإعانات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة البيئية حيث تستطيع الدولة من خلالها أن تشجع المؤسسات على تخفيض التلوث البيئي، فالضريبة تنطوي على جزاء اقتصادي بينما تمثل الإعانات الاقتصادية شكلا من أشكال الحوافز المشجعة.

تأخذ الإعانات الاقتصادية أشكالا مختلفة، فقد تمنح الدولة (إعانات نقدية مباشرة على حجم وحدات الانبعاثات السامة التي ستقوم المؤسسة بتخفيضها وذلك لتشجيعها على القضاء على التلوث، أو قد تمنح السلطات إعانات ومنح للاستثمارات التي تتم في مجال إنتاج الآلات والمواد المخفضة للتلوث أو بمعنى آخر للاستثمارات في التكنولوجيا النظيفة، حيث أن مثل هذه التكنولوجيا تعتبر مكلفة ولا تستطيع المؤسسة وحدها تحمل تكاليف استخدامها، كما تقوم الدولة في هذا الإطار بمنح مساعدات مالية لتجهيز المؤسسات على معالجة نفاياتها، أو إحلال أسلوب إنتاجي غير ملوث محل أسلوب إنتاجي قديم وملوث[1].

وتختلف هذه الأداة عن الضريبة البيئية من حيث تأثيرها على حجم الأرباح المتحصل عليها من إنتاج السلع الملوثة للبيئة، فالضريبة تخفض حجم الأرباح بينما تقوم الإعانات بزيادتها، وبهذا فهي تجذب عددا أكبر من الشركات للاستثمار في المجال نفسه نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج، وقد يترتب عن ذلك انخفاض الانبعاثات السامة الناتجة عن كل شركة على حدى، ولكن تزداد الإنبعاثات الناتجة عن الشركات مجتمعة [2]، فضلا عن كونها عبئا ماليا على خزينة الدولة.

– أذون التلوث التجارية :

يقصد بأذون التلوث التجارية إصدار تراخيص بالتلوث يتم الإتجار فيها بالحدود القصوى المسموح بها والضمان المسترد[3]، حيث تصدر الدولة أذون بمستويات معينة من التلوث تختلف حسب النشاط الملوث للبيئة في منطقة محددة لا ينبغي تجاوزها. وتتحدد أسعار هذه الأذون بحسب مقدار التلوث الذي تحدثه كل مؤسسة في الوقت الحالي، وقد يسترشد بمستويات التلوث لكل مؤسسة في سنوات مضت[4].

[1] منار علي محسن مصطفى، السياسات الحكومية البيئية وقرارات المنشآت الصناعية مع إشارة خاصة لدول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] راجع، محمد إبراهيم محمود الشافعي، السياسة البيئية وتأثيرها على الوضع التنافسي للصادرات الصناعية المصرية، مرجع سبق ذكره، ص17-18.

[3] السيد احمد الخالق، احمد بديع بليح، منظمة التجارة العالمية: آثار المنافسة الدولية، المشكلة البيئية والتجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر 2003، ص 132.

[4]– محمد إبراهيم محمود الشافعي ، مرجع سبق ذكره، ص18.

وطبقا لهذا النظام يجب على المنشأة التي تلوث البيئة أن تحصل على واحد أو أكثر من هذه الأذون عن طريق الشراء ويحق لها تبعا لذلك ممارسة النشاط بمستوى التلوث المحدد بالأذون ويمكن أن تطرح هذه الأذون في مزاد علني.

تتميز هذه الأداة بفعاليتها في حماية البيئة لأن الدولة تستطيع من خلالها ضبط الحجم الإجمالي للتلوث بحصر عدد الأذون الكلي، لأنها تراعي عند إصدارها لهذه التراخيص أو الأذون المستوى الأمثل للتلوث. إلا أن تطبيق هذه الوسيلة لا يتسنى إلا في الدول التي حققت مستويات عالية من التقدم الاقتصادي كالولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية، واليابان حيث تعمل آلية السوق بكفاءة مع وجود أسواق المال التي يمكن أن تتداول فيها هذه الأذون. أما في الدول النامية فإن هذه الوسيلة تغدو غير ملائمة، حيث لا يتوافر لأسواقها آلية ومرونة تسمح بالاعتماد على هذه الوسيلة، وأسواق المال لديها ليست بالمستوى الذي يمكن أن تتداول فيه هذه الأذون[1].

– الإعفاءات الضريبية والجمركية :

تعد الإعفاءات أو الحوافز الضريبية إحدى أدوات السياسة الضريبية التي تعمل على تحقيق أهداف بيئية في صالح المجتمع، من خلال توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تسهم في تخفيض درجة تلوث البيئة،إضافة إلى التأثير في سلوك الأفراد والمنشآت بما يحقق الهدف نفسه [2]، كأن تقوم الدولة بإعفاء الآلات الصديقة للبيئة من الضرائب الجمركية، أو إعفاء مؤسسات استثمارية في مجال التكنولوجيا النظيفة من الضرائب لمدة معينة، لكن هذه الأداة وحدها لن تكون فعالة ما لم تدعم بأدوات أخرى.

تتميز الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية بالكفاءة والمرونة في مواجهة التلوث، لأنها تعتبر موردا هاما للدولة تساعدها في تنفيذ برامجها الاقتصادية والإنفاق من اجل تحسين نوعية البيئة والتخلص من التلوث.

كما تحفز المستثمرين على استخدام تقنية أكثر تطورا مما يقلل من تكلفة مواجهة التلوث، بالإضافة إلى ضمان تحقيق مستويات عالية من الكفاءة البيئية في وقت قليل نسبيا مقارنة بالأدوات الأخرى، ولا تحمل المؤسسات بقيود إدارية وقانونية، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن استخدام هذه الأدوات يؤثر بشكل مباشر في صنع القرار الاقتصادي لمؤسسات قطاع الأعمال وسياساتها الخاصة بالإنفاق والتشغيل، الأمر الذي يؤدي إلى عواقب اجتماعية لا تكون مقبولة سياسيا[3].

[1] – محمد عبد البديع: اقتصاد حماية البيئة، مرجع سابق، ص 185.

[2] محمد حلمي محمد طعمة، دور السياسة الضريبية في مكافحة تلوث البيئة بين النظرية والتطبيق، ص 114.

[3] ناصر جلال حسنين، دور الدولة في حماية البيئة مع التركيز على الأدوات الاقتصادية وإمكانية تطبيقها في مصر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 474، تصدر عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، أكتوبر 2006، ص 279.

ب- الأدوات التنظيمية:

تستعمل هذه الأدوات للحث على خفض الملوثات من خلال تنظيم إنتاج المنشآت للملوثات والرقابة عليها، فقد تتبنى الدولة هذه السياسة كإستراتيجية مكملة للسياسة الاقتصادية، ويطلق عليها في بعض الأحيان أدوات التوجيه والمراقبة مثل :

- التقنية أو معايير الانبعاثات :

عادة ما تتضمن قوانين حماية البيئة حدودا قصوى للمخلفات سواء كانت غازية، سائلة أو صلبة، التي يمكن للمؤسسة تصريفها في البيئة المحيطة، ويتم تحديد هذه الحدود القصوى بناء على أسس وأدلة علمية، عند مستويات تحد من مقدار الأضرار التي يمكن أن تنتج عنها، وفي حالة عدم التزام منشأة ما بتلك المعايير، أو تعدت الحدود القصوى لتصريف المخلفات، تتعرض لفرض غرامات يمكن أن تتضاعف في حالة تكرار المخالفة إلى حد إغلاق المؤسسة[1].

وأشهر وسائل التقنية وأكثرها شيوعا وضع الحدود للتلوث المسموح به، استصدار قرار بمنع إنتاج وتداول بعض المنتجات الملوثة بيئيا، وإلزام المؤسسات المنتجة بالحصول على شهادات الجودة البيئية (سوف يتم التعرض لمعايير الجودة البيئية بشيء من التفصيل في عناصر لاحقة من هذا المبحث).

هذا وتراعي الدولة أثناء وضع هذه القواعد إمكانية تحقيق أهداف المؤسسات. كأن تقوم بتحقيق الناتج الأمثل من السلع وأيضا من التلوث، وهذا يتطلب الإلمام الكامل بكل المعلومات المتعلقة بالنفقات والفوائد المترتبة على انخفاض حجم التلوث، كما يحتاج تطبيق هذه القواعد إلى رقابة دائمة وأيضا إلى توافر تقنيات لتساعد على التأكد من صحة تنفيذ تلك القواعد.

وغالبا ما تلجأ السلطات إلى تبني مثل هذه السياسة في حالة غياب حقوق الملكية الخاصة فيما يتعلق بوجود بيئة نظيفة، أو في حالة وجود خطر جسيم يترتب على التلوث، مثل تدمير الموارد الطبيعية أو استنزافها، وهو ما يجعل الدولة تلجأ إلى وضع مجموعة من القواعد القانونية التي توضح للأفراد وللمشروعات الحدود القصوى للتلوث التي يحضر تجاوزها، وإلا تعرض المخالف للعقوبات السابقة الذكر.

وتكفل هذه الأداة معاملة عادلة وموضوعية يتم تطبيقها على المشروعات كافة، التي تتوافر على الشروط المطلوبة لتطبيق تلك القواعد واللوائح، إلا أن هذه الوسيلة تفتقد إلى المرونة، ففرض قواعد بيئية محددة وصارمة على

[1] محمد عبد الكريم علي عبد ربه، مقدمة في اقتصاديات البيئة، مرجع سبق ذكره، ص153-154.

النشاطات الاقتصادية من شأنه أن يقيد أصحاب هذه النشاطات في اختيار أفضل الأساليب الممكنة لعملية الإنتاج، كما يؤثر على نفقات المشروع، الأمر الذي قد يضطر المستثمرين إلى تحويل استثماراتهم إلى مجالات أخرى تقل فيها القيود وتنعدم فيها اللوائح والمعايير البيئية[1].

– التحسين[2] :

يقصد بالتحسين قيام السلطة بتحديد هدف أعلى لكل مؤسسة، عليها أن تحققه في القضاء على التلوث، وغالبا ما يتمثل هذا الهدف الأعلى في مستوى منخفض من التلوث يتعين على المؤسسة عدم مجاوزته وذلك لتقليل الأضرار الناشئة عنه إذا كانت على درجة من الخطورة في صناعة ما أو منطقة ما.

وغالبا ما يكون المستوى المنخفض للتلوث الذي حددته السلطة يفوق طاقة المؤسسة لأنه ينزل بالتكلفة الاجتماعية إلى الحد الأمثل، ويرتفع بالتكلفة التي تتحملها المؤسسة إلى مستوى يلحق بها الخسارة. ولا تستطيع المؤسسة مواجهة هذه الخسارة إلا بدعم من السلطة نفسها وذلك يجعل هذا الأسلوب من الوسائل الفعالة، حيث يتوزع عبء مواجهة التلوث بين المنشأة والدولة من جهة، ويتحقق بموجبه مستوى أمثل من التلوث من جهة ثانية.

ج– أدوات تفاهمية (المساومة)[3] :

تختلف هذه الأداة عن سابقاتها من أدوات السياسة البيئية لأنها لا تفرض على الأفراد والمشاريع من قبل السلطة المختصة، بل يتم التوصل من خلالها إلى طرق رضائية بين الأطراف المعنية، إذ تقوم تلك المؤسسات بطريقة إرادية باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة التي من شأنها أن تقلل من حجم التلوث لمستوى محدد في فترة زمنية معينة. وتتميز هذه الأداة بانخفاض التكلفة التي تتحملها الدولة في سبيل تنفيذها، وانخفاض مستوى الرقابة على المؤسسات، لأنه التزام أدبي ولا يترتب عن تركه أية عقوبة، كما تتميز بالمرونة حيث تستطيع المؤسسات أن تكيف أوضاعها سواء من ناحية وقت تنفيذ الإجراءات موضع الاتفاقات أو من ناحية نوع الإجراءات والتدابير التي يتعين عليها القيام بها.

[1] لمزيد من التفاصيل راجع، محمد إبراهيم محمود الشافعي، السياسة البيئية وتأثيرها على الوضع التنافسي للصادرات الصناعية المصرية، مرجع سابق، ص 25.

[2] محمد عبد البديع، مرجع سبق، ص 167.

[3] راجع في هذا الصدد: – منار علي محسن، مرجع سبق ذكره، ص 15.
– محمد عبد البديع ، مرجع سبق ذكره، ص 174–175.
– محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 26–29.

وقد تأخذ هذه الأداة شكلا آخر عن طريق المساومة بين طرفي المشكلة أي بين المؤسسات المسببة للتلوث والمتضررين منه، ويمكن أن يتم الاتفاق في هذا الشأن بأن تدفع المنشأة تعويضا للأفراد المتضررين من التلوث الذي تحدثه. أو تجري المساومة على حوافز يدفعها المتضررون إلى المؤسسة لتقليل التلوث.

ويرى الاقتصادي كوز "COASE" أن أسلوب المساومة يمكن أن يحقق نتائج إيجابية في التصدي لظاهرة التلوث وأنه بالتعويض الذي تدفعه المؤسسة عن التلوث الذي تتسبب فيه تتحول التكلفة من تكلفة خارجية إلى تكلفة مباشرة تتحملها المؤسسة، ولا يمكن تطبيق هذه الوسيلة في حالة وجود أعداد كبيرة من الملوثين والمتضررين في الوقت نفسه.

إن تطبيق مثل هذه الأداة يتطلب درجة كبيرة من رشادة المنتجين ومن الوعي البيئي عندهم، ولعل ما يدفع هؤلاء إلى تفضيل هذه الأداة وتقديم التزامات طوعية للحكومة هو تجنب التشريعات والقيود البيئية التي تفرضها السلطات المعنية على المؤسسات، حيث تتحمل نتيجة تنفيذها تكاليف باهضة تفوق في بعض الأحيان قدرتها.

واستخدام هذه الوسيلة كأداة من أدوات السياسة البيئية يختلف من دولة إلى أخرى وحتى في داخل الدولة الواحدة من وقت إلى آخر باختلاف نمط النشاط الاقتصادي ومكان إقامته ودرجة تطور الوعي البيئي لدى الأفراد.

2- أدوات السياسة البيئية الدولية :

إن تحليل السياسات الدولية يتطلب الإشارة إلى الاتفاقات البيئية الدولية التي تلزم الدولة الموقعة عليها بحماية البيئة وانتهاج السياسات اللازمة لذلك، فضلا عن التطرق لمعايير الجودة البيئية كإحدى الأدوات التنظيمية للسياسة البيئية :

أ- الإتفاقات البيئية المتعددة الأطراف:

تتجسد الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في إنشاء لجنة التجارة والبيئة التابعة للمنظمة العالمية للتجارة TBT [*]، واتفاقية الصحة والصحة النباتية SPS [**]، حيث تهدف كلى الاتفاقيتين إلى تطبيق معايير الجودة البيئية

[*] تغطي اتفاقية القيود الفنية على التجارة كافة تشريعات المنح مثل : الحجم، الجودة، والخصائص الفنية.

[**] يغطي اتفاق الصحة والصحة النباتية SPS معايير المنتج وقيود الواردات المتعلقة بالمنتج ويهدف هذا الاتفاق إلى ضرورة التنسيق الدولي لتدويل معايير الصحة بحيث تجنب المعاملة التفضيلية لدولة على أخرى، مما يؤدي إلى اكتساب إحدى الدول ميزة عن الأخرى في النفاذ إلى أسواق إحدى الدول.

على المنتجات المحلية والمستوردة من اجل حماية البيئة[1]، واتفاقيات أخرى مثل بروتوكول مونتريال، وإعلان ريو، واتفاق بازل وغيرها من الاتفاقيات التي تهدف إلى حماية البيئة، (تم تناولها في المبحث الأول من هذا الفصل بشيء من التفصيل).

ب- معايير الجودة البيئية :

تعتبر المعايير المتعلقة بالجودة البيئية إحدى الوسائل السائدة في مجال السياسات البيئية الدولية، وتهدف إلى تحقيق الأهداف البيئية اعتمادا على الأوامر والتوجيهات واستخدام قواعد التجارة لتحقيق ذلك. وتتنوع هذه المعايير، فالبعض منها يتعلق بأساليب الإنتاج، والبعض يتعلق بتخفيض الانبعاثات عن طريق معايير واشتراطات تفرض التزاما بخفض التلوث، ومعايير أخرى تتعلق بالمنتجات، وهي في مضمونها أساليب تؤثر على حجم ونمط التجارة الدولية من خلال تأثيرها على حجم الإنتاج أو نوعيته وتكاليفه. كما أن هناك معايير تتعلق بالتجارة الدولية مثل المعايير المرتبطة بالخصائص الكميائية والمادية للسلعة، قواعد التلوين، والتعبئة، التغليف، الحد الأقصى المسموح به من مخلفات السلعة خلال استعمالها، وتحديد النسب القصوى من السميات أو الكماويات في السلع وكيفية التصرف في المنتج بعد استخدامه كإعادة التدوير والاسترجاع[2].

وتستهدف هذه المعايير حماية البيئة من استهلاك سلع ضارة بها قد تؤثر على صحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان في آن واحد. وتؤثر هذه المعايير في القدرة التنافسية للدول وحجم تجارتها الخارجية والنفاذ إلى الأسواق.

وسوف نتناول في هذه الدراسة ثلاثة معايير أساسية وهي : نظام إدارة الجودة البيئية ISO 14000 ، معايير الإنتاج والعمليات، والعلامة البيئية.

- نظام الإدارة البيئية ISO 14000:

إن نظام الإدارة البيئية للمواصفة ISO 14000 عبارة عن سلسلة من المواصفات القياسية لتقييم الآداء البيئي للمؤسسة فهي محاولة رئيسة في تصميم وتحسين وقياس ومراجعة نظام الإدارة البيئية للمشاريع الصناعية والمؤسسات الخدمية.

[1] أحمد علي عبد العليم خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] فوزي عوض عبد السيد، أثر معايير الجودة البيئية للاتحاد الأوربي على الاستراتيجيات التسويقية للصادرات الزراعية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهر، 2004، ص 43.

ظهرت هذه المواصفة بعد اجتماع مجموعة استشارية من المنظمة العالمية للتقييس ISO * مختصة بتطوير مقاييس عالمية قادرة على:

- وضع مدخل عام للإدارة البيئية مماثل لمقاييس إدارة الجودة ISO9000 [1] .
- تعزيز قدرة الشركة على ترسيخ التحسين في الأداء البيئي.
- تيسير التجارة العالمية عن طريق تخفيض أو إزالة الحواجز التجارية.

وكان هذا في أوت 1991، وأثمرت نتائج أعمال المجموعة على تشكيل اللجنة الفنية 207 (TC207)[2] المختصة بتطوير المواصفة[3] ISO 14000.

وتمنح هذه المواصفات الفرصة للأنشطة التجارية حتى تصبح اكثر فعالية تجاه المحافظة على البيئة والحد من التلوث، والوصول لأداء بيئي متميز يحافظ على سلامة وأمن هذا الكوكب.

وتضم سلسلة المواصفات القياسية البيئية العديد من المواصفات من بينها:

- مواصفات نظام الإدارة البيئية(EMS): وهي ISO14001 وISO14004.
- مواصفات المراجعة البيئية (EA)، مواصفات نظام الأداء البيئي، مواصفات الملصقات البيئية وغيرها من المواصفات القياسية الأخرى (انظر الملحق رقم (03)).

والتي تهدف إلى حماية البيئة وصحة وأمان العاملين في المؤسسة و العملاء، وتحرص على تطبيق كافة التشريعات واللوائح الحكومية المتعلقة بحماية البيئة.

ويتيح نظام ISO14000 تحديد الإجراءات وتقييم فعاليتها لوضع السياسة والأهداف البيئية وتحقيق وإظهار التوافق مع هذه الأهداف، ولهذا فهو يعمل على صياغة سياسة بيئية دقيقة بمعرفة القيادات العليا، وقد تشمل

---

* المنظمة العالمية للتقييس international organisation for standrdization ، وهي إتحاد عالمي مقره في جنيف، ويضم في عضويته أكثر من 90 هيئة نقييس وطنية تأسست عام 1947، جاء اختصارها (ISO) اعتمادا على الكلمة اليونانية " ISOS" والتي تعني " Egale" "متساوي."

[1] مجموعة متناغمة من مقاييس تأكيد الجودة العامة المطبقة على أي شركة سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة، ويمكن أن تستخدم مع أي نظام موجود وتساعد الشركة على تخفيض الكلفة الداخلية وزيادة الجودة والفعالية وتكون بمثابة خطوة باتجاه الجودة الكلية وتحسينها المستمر.

[2] تتألف اللجنة الفنية 207 من: ممثلين رسميين للقطاع الصناعي ومنظمات التقييس وبعض المنظمات الحكومية الخاصة بالدول الصناعية في غرب أوروبا وكندا والولايات المتحدة الامريكية.

[3] محمد عبد الوهاب العزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئةISO14000 ، ISO9000، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص186.

إعلان التعهد بتحقيق المتطلبات القانونية والسعي المتواصل إلى مزيد من الإجراءات لمنع التلوث، وتصميم إطار مقنن لتحديد الأهداف ومراجعتها تبعا [1].

ووفقا لذلك فإن هذا النظام يساعد المنشآت على تحسين أساليب إدارتها التجارية وحص ر مواردها وترشيد استهلاكها، وتوثيق عملياتها، وكسب ثقة عملائها، والارتقاء بنظام الإدارة البيئي بما يكفل التطور الدائم في الأداء.

وعلى الرغم من أن تبني سلسلة المواصفات القياسية ISO14000 طوعي، إلا أن تنفيذها قد يكون إجباريا على الدول النامية عندما يواجه المصدرون فيها ضغوط من المستهلكين في الدول المتقدمة [2]. فزيادة الوعي البيئي لدى المستهلكين والذي قد يدفعهم إلى العزوف عن اقتناء السلع ذات الأداء البيئي المتدهور، وهذا من شأنه أن يضعف الوضع التنافسي لتلك المؤسسات في السوق المحلية مما يحملها خسائر مالية كبيرة ، ناهيك عما تتكبده من خسائر عند رفض إنتاجها في السوق العالمية نتيجة صرامة وتشدد التشريعات واللوائح التنظيمية التي تضعها الدول المتقدمة أمام مثل هذه المنتجات.

إن ISO14000 قد تنشئ قيودا غير تعريفية في قواعد التجارة الدولية بحيث يتوقع أن تحرم المنشأة التي لا تقبل طواعية تحقيق متطلبات الحصول على شهادة الالتزام بهذه المواصفة من المتاجرة مع الأطراف الحاصلة على هذه الشهادة[3].

وتواجه الدول النامية تحديات كبيرة أمام تطبيق هذه المواصفات، ولعل من أهمها نجد[4] :

- ارتفاع تكلفة الحصول على التوافق مع مواصفات الإيزو 14000، ويتضمن ذلك تكلفة الاستشارات والتنفيذ، وتكلفة تجديد الشهادة بعد انتهاء صلاحيتها.

- عدم وجود مجالس وطنية للاعتماد، فوجود تلك المجالس بترخيص من منظمة التقييس العالمية سيخف ف حتما من حدة التكاليف.

- قلة الكفاءات الوطنية التي يمكن أن تساعد المؤسسات على تطبيق مواصفاتISO14000.

[1] زكريا طاحون، إدارة البيئية نحو الإنتاج الأنظف، ط1 ، مطبعة ناس، القاهرة، 2005، ص 297.

[2] صالح غرب حسن، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[3] نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية المبادئ والممارسات، مرجع سبق ذكره، ص 205.

[4] احمد دسوقي محمد إسماعيل، سياسات الإدارة البيئية للتلوث الصناعي في جمهورية مصر العربية، سلسلة دراسات محكمة، تصدر عن مركز الدراسات واستشارات الدار العامة، العدد 9، القاهرة، يوليو 2003، ص89.

– تسود الدول النامية أنماط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتسم بإنخفاض إمكانياتها مما يعوق تطبيق تلك المواصفات.

ويضيف ضعف الأخلاقيات البيئية وعدم انتشار الوعي البيئي في أوساط مجتمعات الكثير من الدول النامية، ومخاطرة عدم متابعة الالتزام بعد الحصول على الشهادة، والخوف من عدم تحقيق عوائد مربحة مقارنة بضخامة التكاليف التي تضعها المؤسسة في سبيل الحصول على الشهادة تحديات أخرى تفسر عدم تبني المؤسسات في تلك الدول لمثل هذه المواصفات العالمية.

– معايير الإنتاج والعمليات:

وهي تلك المعايير التي تحاول الحد من الآثار الخارجية السالبة التي تصاحب عمليات الإنتاج، وتشمل على القيود الخاصة بالمدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجية، واستخدام التكنولوجيا النظيفة، ووفقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة، فإنه توجد متطلبات معايير الإنتاج والعمليات مرتبطة بالمنتج، وهي تلك المتطلبات المحددة للخصائص النهائية للمنتج، ومتطلبات غير المرتبطة بالمنتج، وهي تلك المتطلبات التي ترتكز على طرق الإنتاج والعمليات[1].

إن تطبيق الدول الصناعية لمعايير الإنتاج والعمليات على وارداتها من الدول الآخذة في النمو، وإدراج هذه المعايير في قواعد المنطمة العالمية للتجارة، لإكساب قيود التجارة صفة الشرعية، سوف يؤثر على تنافسية منتجات الدول النامية والنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

– العلامة البيئية (الترقيم البيئي):

وهي عبارة عن علامة تجارية اختيارية تمنح للمنتجات التي لا يصاحب عملياتها الإنتاجية أو الاستهلاكية آثار خارجية سالبة مقارنة بالمنتجات الأخرى في المجموعة نفسها[2].وكغيرها من المعايير البيئية الأخرى فهي تمنح للمنتجات ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية خاصة وأن تفضيلات المستهلكين تميل إلى المنتجات ذات الأداء البيئي الجيد.

وتعتبر العلامة البيئية إضافة إلى كونها شهادة بيئية، شهادة جودة تشير إلى أن المنتجات المرقمة بيئيا تؤدي الخدمة نفسها للمستهلك وبكفاءة أعلى، كما تتيح للمنتجين زيادة أسعار المنتجات المرقمة بيئيا لإسترداد الزيادة في

[1] احمد علي عبد العليم خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] المرجع السابق، ص 30.

التكاليف نتيجة تطوير عمليات الإنتاج لخدمة البيئة وذلك لتحضير الدول النامية على الاهتمام بالبيئة وانتهاج سياسة حازمة تجاهها[1].

إن إنتهاج مثل هذه السياسات البيئية الحازمة يستدعي استثمارات كبيرة تفتقدها كثير من الدول النامية، مما يكلفها ضياع بعض الأسواق، خاصة تلك التي تضع اشتراطات بيئية صارمة أمام الواردات من الدول النامية، وبالتالي فإن العلامة البيئية تعمل كحاجز تجاري خاصة وانه ا يتضمن تدخلا في أساليب الإنتاج وهو ما ترفضه اتفاقيات الجات.

وهناك ثلاثة أنواع للعلامة البيئية حددتها المنظمة العالمية للتوحيد القياسي ISO وهي [2]:

– معايير يحددها طرف ثالث (مؤسسة متخصصة في المعايير البيئية القياسية)، غير المنتج الأصلي والمستهلك أو المصدر والمستورد وبناء عليه يتم إصدار شهادة بالعلامة البيئية.

– قيام المنتج نفسه أو الدولة المصدرة بإعلان أن منتجها " منتج بيئي" وقيامه بوضع علامة بيئية عليه.

– استخدام العلامة البيئية الخاصة بدول مقابل رسوم استغلال هذه العلامة، ومثل هذا الأسلوب سائد في الولايات المتحدة الأمريكية.

يتضح لنا مما سبق أن الاهتمام بسلامة البيئة لم يعد يقتصر على المستوى المحلي بل تعداه إلى المستوى العالمي خاصة وان الكثير من أنواع التلوث والأكثر خطورة تعتبر عابرة للحدود، ويتجلى ذلك الاهتمام في تزايد التشريعات واللوائح والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتبني أنظمة الإدارة البيئية ISO14000 والعلامة البيئية من طرف العديد من المؤسسات خاصة في الدول المتقدمة، كل هذا من اجل حماية البيئة والحد من الآثار الخارجية للتلوث.

3– محددات الاختيار بين أدوات السياسات البيئية:

إن اختيار الوسائل اللازمة من اجل تحقيق أهداف السياسة البيئية يختلف من دولة إلى أخرى، بل وفي داخل الدولة الواحدة من وقت إلى آخر وفقا للإعتبارات والمعايير – السياسية، والإقتصادية، والاجتماعية – المختلفة التي تحكم وتسود كل دولة، ومن بين محددات الإختيار بين هذه الأدوات نجد مايلي:

[1] صلاح عزب حسن، المعايير البيئية في التجارة الدولية و آثارها على الدول النامية وخاصة مصر، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] احمد علي عبد العليم خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

أ- مدى فعالية الأداة المستخدمة:

إن فعالية الأداة المستخدمة من أهم الاعتبارات التي تضعها السلطة في الحسبان عند اتخاذ القرار بتنفيذ السياسة البيئية المناسبة، ولعل التطبيق التدريجي لبعض الأساليب الاقتصادية بصفة منفردة أو بالاشتراك مع أساليب وأدوات أخرى قد يكون مفيدا في مجال حماية البيئة من ناحية الفعالية البيئية، وكذلك من ناحية الكفاءة الاقتصادية، حيث تعمل هذه الأدوات على توفير بعض التمويل اللازم للحماية البيئية والذي يمثل القصور في هعقبة أساسية في سبيل تنفيذ الكثير من المشاريع البيئية [1]. وإضافة للفعالية فإن تكلفة السياسة تؤدي دورا مهما في تحديد نوع الأداة المستخدمة، فعادة ما تتطلب الرقابة على السياسات الكثير من الجهد والتكلفة مما يعيق عمليات تنفيذها.

ب- حجم وطبيعة التلوث:

يؤثر حجم التلوث وطبيعته في اختيار السياسة الكفيلة بالتخلص منه أو على الأقل التقليل من حدته، فإذا كان حجم التلوث كبيرا وغير قابل للتصحيح ، فإن اتخا ذ سياسة بيئية تنطوي على مزيج من الأدوات الاقتصادية والتشريعية والاتفاقية وحدها الكفيلة بالتخفيف من حدة ذلك التلوث، وإذا كان حجم التلوث قليلا فإن واحدة من الأدوات السابقة الذكر يمكن أن تعي بالغرض.

ومن ناحية أخرى فإن طبيعة التلوث أيضا تساهم في تحديد أدوات السياسة البيئية التي يتم اختيارها، فمثلا إذا كان مصدر التلوث بعض المشاريع الصناعية ، فالأدوات الاقتصادية تكون اكثر فعالية للقضاء عليه، أما إذا كان مصدره دفن نفايات قادمة من دول أخرى فإن الاتفاقيات الدولية هي الأكثر كفاءة مع ضرورة اتخاذ إجراءات الرقابة الصارمة على حدود الدولة، كما تعتبر السياسة الإعلامية والتوعية بالقضايا البيئية الأنجح في محاربة التلوث الناجم عن سوء سلوك الأفراد تجاه البيئة بالإضافة إلى فرض غرامات مالية على المتسببين في هذا الضرر[2].

ج- درجة النمو الاقتصادي للدولة:

[1] ناصر جلال حسين، مرجع سبق ذكره، ص281.

[2] محمد ابراهيم محمود الشافعي، السياسة البيئية وتأثيرها على الوضع التنافسي للصادرات الصناعية المصرية، مرجع سبق ذكره، ص 37-38.

يؤدي المستوى الاقتصادي للدولة ودرجة التقدم التكنولوجي للقطاع الصناعي ومرونته وقدرته على الاستجابة والتغيير وتقديم بدائل للفنون الإنتاجية المستخدمة [1]، دورا هاما في الحفاظ على البيئة والقضاء على التلوث، كما هو الحال في الدول المتقدمة.

أما في الدول النامية حيث تقل فيها الموارد المالية اللازمة ، وتفتقد الصناعات فيها إلى استخدام أساليب الإنتاج الأنظف بيئيا، وتتناقض فيها إشكالية التنمية الإقتصادية مع متطلبات الحفاظ على البيئة ، فإنه يصعب عليها اتخاذ الإجراءات الرادعة مما يجعل السياسات البيئية التي تتبناها تتسم عموما بعدم الفعالية، نظرا لضعف الأجهزة المخولة بمراقبة التنفيذ وانتشار الفساد والرشوة[2].

وربما كان انتشار الحس والوعي البيئي والإدراك بمخاطر التدهور الذي يعيشه كوكبنا ينبع من قناعات الأفراد في الحفاظ على بيئاتهم وبالتالي الحفاظ على حياتهم، فالتلوث نتاج طبيعي عن سلوك البشر و الأكيد أن سلوكه هذا مرآة عاكسة لمنظومة ثقافية وتربوية للمجتمع الذي يعيش فيه.

ففي الدول النامية أين يتفشى الفقر والبطالة والأمية ، تتفاقم المشاكل البيئية وتزداد حدتها وتنوعها، مما ينعكس سلبا على السياسات البيئية في تلك المجتمعات الفقيرة ، وفي حقيقة الأمر فإن اختيار الأدوات التي تكفل تنفيذ السياسات البيئية لن يتحقق ما لم يكتمل بسلوك بشري واع ورشيد يدعم فعالية تلك السياسات.

ثالثا : حقوق الملكية الفكرية والتربس TRIPS ونقل التكنولوجيا:

يتزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع حقوق الملكية الفكرية وعلاقتها بالتنمية المستدامة متضمنة البيئة والتنمية البشرية والاقتصادية، وتحتل القواعد والأحكام المتعلقة بالتربس في المنظمة العالمية للتجارة نطاقا واسعا من المعايير الرفيعة المستوى لحماية حقوق الملكية الفكرية على المستوى العالمي.

وسوف نتناول في العنصر الأخير من هذا المبحث العلاقة بين حماية حقوق الملكية الفكرية والحفاظ على البيئة في إطار التنمية المستدامة ، والعلاقة بين إتفاقية التربس ونقل التكنولوجيا للدول النامية ، وذلك من خلال العناصر التالية:

1- ماهية حقوق الملكية الفكرية واتفاقية TRIPS: نتناول هذا العنصر وفق ما يلي:

[1] منار علي محسن مصطفى،مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] محمد إبراهيم محمود الشافعي،مرجع سبق ذكره، ص 34.

أ- مفهوم حقوق الملكية الفكرية واتفاقية TRIPS:

يشير مصطلح الملكية إلى أي اصل يعود وجوده أو ظهوره إلى اكتشاف معلومات جديدة ذات فائدة تجارية أوفنية، أما حقوق الملكية الفكرية ، فهي عبارة عن الحقوق التي تكفلها الدولة وتساندها لعدد محدد من السنوات لمنع غير المرخص لهم من الاستخدام التجاري لفكرة جديدة يمتلكها شخص آخر أو جهة أخرى، وكذلك فهي كافة الحقوق القانونية الناشئة في أي نشاط أو جه د فكري يؤدي إلى ا لإبتكار في المجالات الصناعية، والعلمية، والأدبية والفنية[1].

ب- نشأة اتفاقية حقوق الملكية الفكرية TRIPS:

تم التوقيع على اتفاقية TRIPS في إطار جولة أ لأورغواي في مراكش في 1994/04/14، ودخلت حيز التنفيذ من أول جانفي 1996 بالنسبة للدول المتقدمة أي بعد عام من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ، ومن أول جانفي 2000 بالنسبة للدول النامية مع إعطاء مدة سماح تنتهي في 2005/01/01، ومن أول جانفي 2006 بالنسبة للدول الأقل نموا.

وقد تم التوصل في هذه الجولة إلى اتفاق بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية من أجل تأمين إجراءات حماية كافية للتكنولوجيا وبراءات الاختراع والعلامات التجارية، تحت ضغوط مارسها رجال الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات على حكوماتها، لإدخال حماية الملكية الفكرية تحت مظلة اتفاقيات الجات ، بحجة أن الاتفاقيات الدولية السابقة عديمة الجدوى والفعالية في حماية حقوقهم وبراءات اختراعهم ، بعد أن تعرضت منتجاتهم المتطورة إلى القرصنة والنسخ والتقليد، بإعتبار الجات الإطار التشريعي الأقوى خاصة من خلال جهاز فض المنازعات[2].

ج- نطاق الاتفاقية وحدود الملكية :

[1] عمر عبد الحميد سالمان، الانعكاسات الاقتصادية لحماية الملكية الفكرية مع إثارة إلى مصر ، نقلا عن: عبد السلام مخلوفي، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS: أداة لحماية التكنولوجيا أو لإحتكارها؟ مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر، ديسمبر 2005، ص 116.

[2] المرجع السابق، ص 116-118.

تشمل حقوق الملكية الفكرية المجالات التالية:

– **العلامات التجارية** : وتكون في شكل كلمات تشمل أسماء ا شخصية أو حروفا أوأرقاما أوأشكالا أومجموعة ألوان ، أو أي مزيج من هذه العلامات مؤهلة للتسجيل كعلامة تجارية ، مدة حمايتها سبع سنوات على الأقل.

– **المؤشرات الجغرافية** : وهي المؤشرات التي تحدد منشأ سلعة ما في أراضي بلد عضو أو في منطقة أو موقع في تلك الأراضي، حين تكون النوعية أو السمعة أو السمات الأخرى لهذه السلعة راجعة بصورة أساسية إلى منشئها الجغرافي.

– **التصميمات الصناعية**: تختص بالأشكال والتكوينات متضمنة تصميمات الدوائر المتكاملة، مدة حمايتها عشر سنوات على الأقل.

– **براءات الاختراع** : وتتعلق بأي اختراع سواء كانت منتجات أم عمليات صناعية في كافة ميادين التكنولوجيا شريطة أن تكون جديدة وتنطوي على خطوة إبداعية وقابلة للإستخدام في الصناعة، مدة حمايتها عشرين سنة على الأقل.

– **حقوق المؤلف** : وترتبط بالأعمال الأدبية والفنية وتمتد للرسومات الهندسية وبرامج الحاسب الآلي، مدة حمايتها فترة حياة المؤلف + 50 سنة على الأقل.

– **دواعي دمج حقوق الملكية الفكرية في الإطار التجاري متعدد الأطراف**:

إن وضع إتفاقية التربس في المنظمة العالمية للتجارة يعني مد نطاق المعايير الرفيعة المستوى لحماية حقوق الملكية الفكرية إلى المستوى العالمي إذ لم تكن تطبق حتى ذلك الحين سوى في الدول المتقدمة.

وتعد اتفاقية التربس اتفاقية قوية وملزمة قانونا بسبب إمكانية الإنفاذ القوية التي تسنده ا، فالدول الأعضاء التي لا تفي بالتزاماتها تعرض نفسها للمساءلة أمام المنظمة العالمية للتجارة، بل ويمكن أن تواجه عقوبات تجارية إذا ثبتت مخالفتها.

ولعل السبب الرئيسي لدمج حقوق الملكية الفكرية في إطار المنظمة العالمية للتجارة هو حماية الابتكارات والتصميمات المتطورة والحديثة من القرصنة والتقليد حتى لا تفقد الشركات المصممة لهذه التكنولوجيا قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية، ويزيد تمديد سنوات الحماية من قدرة المبتكر والمحافظة على آثار ابتكاره.

كذلك فإن التقدم التكنولوجي الذي أحرزته بعض الدول الأسيوية جعل الصادرات عالية التكنولوجيا تحتل نسبة كبيرة من صادراتها الصناعية كتايلاند، كوريا، سنغافورة، ماليزيا، حيث بلغت صادراتها عالية التكنولوجيا إلى إجمالي صادراتها الصناعية 32%، 32%، 61%، 59% على التوالي لسنة 2000، وهذا يؤكد أن هذه الدول قطعت شوطا كبيرا في مجال التقدم التكنولوجي [1].و مفاد كل ذلك أن الدول المتقدمة شهدت منافسة حامية في مجال الثورة التكنولوجية جعلت حماية حقوق الملكية الفكرية من الأمور التي تمكن كل دولة من الحفاظ على مزاياها التنافسية لأطول فترة ممكنة.

2- نقل التكنولوجيا في إطار عملية التنمية والبيئة:

إن الحاجة لنقل تكنولوجيا ملائمة للبيئة للدول النامية يعد أهم جوانب عملية التنمية المستدامة، لذا مثلت نقل التكنولوجيا والموارد المالية المسألتين الرئيسيتين في مؤتمر ريو 1992، وشكلا المطلبين الرئيسيين للدول النامية، حيث طالبت هذه الأخيرة بعدم التشدد في حقوق الملكية الفكرية بالنسبة للتكنولوجيا. إلا أن إجراءات الحماية المتشددة والصارمة التي أصرت عليها الدول المتقدمة حالت دون حصول الدول النامية على مطلبها هذا ، وفيما يلي سنورد بعض المظاهر التي تعزز احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا.

أ- مظاهر إجرائية تعزز احتكار التكنولوجيا:

كرست الدول المتقدمة والمالكة شركاته ا لحقوق الملكية الفكرية في مجالات الاختراعات والتكنولوجيا وغيرها من المجالات التي تدخل في نطاق اتفاقية التربس، إحتيكار التكنولوجيا من خلال التقنيين الدولي والالتزامات العامة التي تتعهد بها الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة التي تعتبر الإطار التنظيمي الذي يخول له فرض العقوبات والإجراءات الجزائية على الدول المخالفة، وتتجلى بعض مظاهر احتكار التكنولوجيا لصالح الدول المتقدمة فيما يلي:

- في 1988 تقدمت الشركات العالمية الكبرى بورقة إلى الجات، تضمنت هذه الورقة مطالبها ورغبتها في دمج حقوق الملكية الفكرية في إطار الجات.

- تمتد فترة براءة الاختراع 20 عاما كحد أدنى ، وهذه الفترة تعتبر طويلة بالنسبة لحياة المنتوج في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية المستمرة، مما يساهم في زيادة الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة.

- محاولة تحديد فترة الحماية لبعض المنتوجات إلى اكثر من 20 عاما عن طريق صياغة المنتوج بشكل جديد واكثر نقاء – خاصة بالنسبة للمنتوجات الطبية- وإدخال بعض التغييرات عليه.

[1] عبير فرحات علي ، الثورة التكنولوجية الحديثة وحماية الملكية الفكرية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط المجلد 13، العدد 2، القاهرة، ديسمبر 2005، ص99.

– استغلال موارد طبيعية في الدول النامية مثل استخدام بعض النباتات التي تدخل في صنع الأدوية من طرف شركات أجنبية وتسجيل حق الملكية الفكرية لمنتجات هذه النباتات لصالح هذه الشركات ، وبالتالي احتكارها والحصول على أرباح طائلة ، في حين لا تستفيد الدول النامية إلا بالقدر الضئيل من هذه الأرباح. والأمثلة التي تؤكد هذه الظاهرة عديدة وتدل في مجملها على أن الدول المتقدمة تسعى إلى تعميق الفجوة بينها وبين الدول النامية حتى لا تلتحق هذه الأخيرة بركب النمو والتقدم العلمي والحضاري.

ففي شرق آسيا يعاني الأطفال من نقص فيتامين "أ" حيث يوجد نحو مائة مليون يعانون من نقص هذا الفيتامين، وتمكن عالم سويسري من إنتاج أرز به فيتامين "أ" ثم قام بعرض التقنية المستخدمة في إنتاج هذا الأرز مجانا على دول العالم الثالث للاستفادة منه، غير أن 140 شركة قامت بثورة ضد هذه التقنية بسبب حقوق الملكية لهذه الشركات[1].

ب–آثار حماية حقوق الملكية الفكرية على الدول النامية:

على الرغم من التحذيرات المتتالية من الكثير من المنظمات غير الحكومية وبعض الحكومات وممثلي المجتمع المدني وحتى اللجنة البريطانية حول الملكية الفكرية من الآثار السلبية التي قد تنجم عن تطبيق اتفاقية TRIPS على المصلحة العامة للدول النامية وخاصة في مجالات الصحة العمومية، والفلاحة والأمن الغذائي والتنوع البيولوجي، والتعليم ونقل التكنولوجيا، فإن الدول المصنعة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تستمر في فرض ضغوطاتها على الدول النامية في اتجاه الإسراع في تطبيق بنود هذه الاتفاقية[2].

إن هذه الاتفاقية ستصعب على الدول النامية نقل التكنولوجيا بل وستحملها أعباءا إضافية نتيجة دفع مقابل لإستخدام هذه التكنولوجيا[3]،في حين لا تتحمل الشركات متعددة الجنسيات إلا مبالغ رمزية مقابل ما تستغله من موارد وخيرات تمتلكها الدول النامية والتي تدر على هذه الشركات الكثير من الأرباح.

ورغم المفاوضات الملحة في مؤتمر ريو – بين الدول النامية والدول الصناعية – حول تسهيل نقل التكنولوجيا في إطار عملية التنمية المستدامة ، لم يحقق تحرير التكنولوجيا الملائمة للبيئة للدول النامية أي تقدم منذ إتفاق ريو، بل

[1] أحمد مستنجير، ندوة حول مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في ضوء بعض الاتجاهات المعارضة على المستوى العالمي، نقلا عن: عبد السلام مخلوفي، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS أداة لحماية التكنولوجيا أم لاحتكارها؟، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2] هلال علي، دوافع التركيز على حقوق الملكية الفكرية في الاتفاقيات التجارية الجهوية والثنائية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد4، جامعة فرحات عباس، سطيف– الجزائر، 2005، ص4.

[3] عبير فرحات علي، الثورة التكنولوجية الحديثة وحماية الملكية الفكرية، مرجع سبق ذكره، ص 106-107.

إزدادت إجراءات الحماية لحقوق الملكية الفكرية مع دخول اتفاقية التربس و المنظمة العالمية للتجارة حيز التطبيق في 1995.[1]

ج- المخاوف الرئيسة من تأثيرات التربس على البيئة:

توجد العديد من المخاوف فيما يتعلق بالتأثيرات المحتملة للتربس على البيئة وهذا ما يثير التساؤلات التالية:

- هل ستشجع التربس التكنولوجيا المضرة بالبيئة ؟

- هل ستثبط التربس أو تحول دون نشر ونقل التكنولوجيا الملائمة للبيئة ؟

- هل سيسير التربس، نقل المعرفة حول استخدام الموارد البيولوجية من الجماعات في الدول النامية إلى المشروعات أو المراكز البحثية في الدول المتقدمة دون مكافأة الأولى ، بينما يتم منح الثانية حقوقا إستئثارية من خلال براءة الاختراع؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها تعكس تخوفات بعض الدول وخاصة النامية منها من تأثير التربس على البيئة.

فعلى سبيل المثال فإن مشاريع الدول النامية تجد صعوبة في الحصول على بدائل المادة الكلور وفلور وكربون (cfc)، وهي الكيماويات التي تدخل في تصنيع آلات التبريد كالثلاجات والمكيفات الهوائية، حيث أن هذه المواد تدمر طبقة الأزون في الجو، وهذا ما يعوق قدرة هذه الدول على الوفاء بإلتزاماتها وفق اتفاق مونتريال الذي يستهدف حماية طبقة الأزون من التآكل من خلال استبعاد مادة (cfc)، وغيرها من المواد المضرة بالأزون في تواريخ محددة.

وحسب هذا الاتفاق فإن الدول المتقدمة الموقعة علي هـ وضعت حدا لإنتاج واستخدام هذه المادة المحضورة بحلول عام 2000، هذا مع منح مهلة عشر سنوات للدول النامية لكي تفعل الشيء نفسه، على أن تتلقى هذه الأخيرة مساعدات من الأولى لمواجهة التكاليف.

كما يلتزم كل عضو بأن يبذل كل جهد ممكن بما يكفل نقل البدائل الآمنة بيئيا وما يرتبط بها من تكنولوجيا على نحو السرعة إلى الدول النامية بشروط عادلة وتفضيلية.

[1] مارتن هور ، ترجمة السيد احمد عبد الخالق واحمد بديع بليج ، الملكية الفكرية للتنويع البيولوجي والتنمية المستدامة حل المسائل الصعبة، دار المريخ للنشر، الرياض،2004، ص 128.

إلا انه وبمجرد أن توقع الدول النامية على مثل هذه الاتفاقات التي تهدف إلى حماية البيئة وتلتزم بتنفيذها تتلاشى وعود الدول المتقدمة في مساعدتها على نقل التكنولوجيا الآمنة بيئيا، بل وتعيقها على التطوير والاختراع الذاتي لمثل هذه التكنولوجيا.

ويقول الخبراء أن مشكلة انتقال التكنولوجيا الصديقة للبيئة من دول الشمال المتقدم إلى دول الجنوب النامي يجب أن تساند بنظام عالمي اكثر حرية لإنتقال السلع تجاريا بين الشمال والجنوب وبدون ذلك فإن أجيال العالم ستفتقر إلى النمو الآمن[1].

وفي دراسة أعدت حول تأثير حقوق الملكية الفكرية على نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية في سياق بروتوكول مونتريال، كشفت أن الأحكام المتعلقة بنقل التكنولوجيا في البروتوكول تناسب على نحو خاص الدول النامية المنتجة للمواد المستنفذة للأوزون مثل: الهند، البرازيل، الصين، كوريا الجنوبية، المكسيك، إذ تهيمن الشركات المحلية في كل من الهند، كوريا، الصين على هذا الإنتاج، وخلصت الدراسة إلى أن الجهود التي بذلت للحصول على التكنولوجيا البديلية لم تكلل بالنجاح، إذ يصعب الحصول عليها بالأسعار المرتفعة التي يطلبها موردوا التكنولوجيا أو بسبب الشروط التي يفرضونها، فهذا يتطلب أن تتنازل الشركات المحلية عن الأغلبية في الملكية من خلال المشاريع المشتركة أو أن تقبل القيود المفروضة على التصدير لكي تحصل على التكنولوجيا البديلية[2].

يتضح أن المنتجين والمصدرين للتكنولوجيا هم المستفدون من الإنفاق حول أشكال حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، وهذا من شأنه أن يعرقل نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية المنصوص عليها في الإتفاق حول التنوع البيولوجي (المادة 16). إذن بتدعيم حماية الملكية الفكرية يعطي الاتفاق مرتبة مهيمنة للفاعلين الخواص الذين يحددون بأنفسهم الأسعار التي يجب على الدول أن تسددها للحصول على اختراعاتهم، إذ لاتستطيع الدول النامية وحدها تحمل هذه التكاليف[3].

ويوضح هذا إلى أي حد توض ع الدول النامية على المحك، إذ تنظم إلى الاتفاقات البيئية الدولية، وتلزم نفسها بإتخاذ خطوات صعبة لكي تغير سياستها الاقتصادية أو طرق الإنتاج فيها، ومن جهة أخرى يتجسد التخوف من تأثير اتفاق التربس في إبراء التكنولوجيا والمنتجات المضرة بالبيئة. فعلى الرغم من أن المادة 02/27 من اتفاقية التريبس تسمح للدول الأعضاء أن تستثني عن القابلية للإبراء، الاختراعات التي يكون منع استغلالها تجاريا في أراضيها ضروريا لحماية النظام العام أو الأخلاق بما في ذلك حماية حياة الإنسان والحيوان والنباتات او لتجنب الإضرار الشديد بالبيئة، شريطة أن لا يكون ذلك الاستثناء ناجما فقط عن حظر قوانينها لذلك الاستغلال. فإن بعض الدول أعضاء

[1] على الحسين سبكشي، العولمة نظرية بلا منظر، مطابع الشركة بمدينة السادس أكتوبر، مصر2001، ص158.

[2] مارتن هور، ترجمة السيد احمد عبد الخالق واحمد بديع بليج، مرجع سبق ذكره،ص135.

[3] 20/06/2007,www.unesco.org/shs/most

في المنظمة العالمية للتجارة التي تريد منح إعفاء التكنولوجيا المضرة بالبيئة ستواجه معارضة من قبل البعض الآخر من الأعضاء الذين ينازعون فيما إذا كانت التكنولوجيا المحضورة تشكل خطرا على البيئة، أو ما إذا كان استبعادها مطلوبا لحماية الحياة أو الصحة، ومن ثم فإن خشية الوقوع في نزاع والوقوف أمام هيئة تسوية المنازعات في المنظمة قد لا تشجع الدول الأعضاء على استخدام مثل هذا النص.

أما فيما يتعلق بالتخوف بالنسبة للمعرفة وإستخدام التنوع البيولوجي فإنه يحدث نقل عكسي للمعرفة والتكنولوجيا من الجنوب إلى الشمال ولا يعوض الجنوب عن ذلك. في حين تمنح شركات الشمال براءات الإختراع، والأكثر من ذلك فإن الدول النامية تضطر لشراء منتجات التكنولوجيا الحيوية بأسعار باهضة رغم أنها مصدر للموارد البيولوجية والمعرفة المتعلقة بإستخدامها، حيث تتواجد حوالي 90% من المعلومات الوراثية والمعلومات التقليدية حول الأنواع في الدول النامية، وحوالي 75% من 7000 منتوج مشتق من النباتات يستند إلى معلومات تقليدية محلية، إلا أن أحكام إتفاق التريبس لا تنص على إجراءات تحمي الموارد الحيوية والمعرفة التقليدية لإستخدام هذه الأنواع، وعليه فغالبية الجماعات المحلية لا تستطيع حماية مصالحها إذ أنها لا تمتلك المعلومات الكافية والوسائل الضرورية للحصول على حقوق الملكية الفكرية، وفي المقابل فالشركات المتعددة الجنسيات يمكنها الإستحواذ على المعارف التقليدية وإستثمارها بكل حرية في وقت تعمل فيه على إقامة تدابير الحماية القانونية لمعارفها الحديثة. وحسب منظمة الأمم المتحدة تعني القرصنة البيولوجية إستغلال المعارف التقليدية بدون مقابل، ويكلف هذا بالنسبة للدول النامية خسارة سنوية تقدر بـ 05 ملايير دولار من العائدات غير المسددة[1].

وسنتناول في المبحث الأخير من هذا الفصل الآثار المتبادلة للتجارة على البيئة، إضافة إلى أثر السياسات البيئية على القدرة التنافسية العالمية من خلال آحذ العامل البيئي بعين الاعتبار.

[1] 20/06/2007,www.unesco.org/shs/most

المبحث الثالث : الآثار المتبادلة بين تحرير التجارة والسياسات والمعايير البيئية

أصبحت مواضيع البيئة والتجارة تثير كثيرا من الجدل في أروقة البحوث وصنع القرار في الآونة الأخيرة، خصوصا في ظل التطورات التي طرأت على الصعيد التجاري العالمي والمتمثلة في عمليات تحرير التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر والاتفاقيات الإقليمية والدولية المرتبطة بذلك،وقد تمحور الجدل حول موضوعين أساسيين: الأول حول اثر التدفقات التجارية على جودة البيئة، والثاني اثر التشريعات البيئية على التجارة والتنافسية الدولية.

أولا: آثار السياسات والمعايير البيئية على التجارة الدولية:

يعكس الاهتمام بالبيئة في جانب منه " أثر الثروة"، وبصفة خاصة في مجتمعات الوفرة، حيث أصبحت مسائل نوعية الحياة هي الأكثر أهمية، كما يشعر السكان انهم يستطيعون تحمل معايير بيئية أكثر إرتفاعا، والأكثر من ذلك هو الرفض العام للاعتقاد بحتمية الاختيار بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، ومع أن المحصلة أو الفائدة من حماية البيئة هي اكبر في الدول الغنية، فإن هذا الاتجاه اصبح سائدا في معظم دول العالم [1]، بحيث يمكن القول بأن البيئة أصبحت محل اهتمام السياسات العامة في المقام الأول.

ومن المتوقع ان يكون للسياسات البيئية آثار كبيرة على النمو الاقتصادي، المنافسة والتجارة الدولية، فاشتراط توافر معايير ومقاييس بيئية محددة في المنتجات يمكن أن يمثل عائقا تجاريا، وبالتالي تكون أداة من أدوات الحماية التجارية، كما أن تلك السياسات تمارس تأثيرها على التجارة الدولية من خلال النفقات اللازمة للحفاظ على البيئة، وعادة ما يكون لهذه النفقات اثرين مختلفين: أحدهما على القدرة التنافسية، و الآخر على هجرة الصناعات الملوثة للبيئة.

1- السياسات البيئية والحماية التجارية:

على الرغم من أن تبني سياسات بيئية الهدف منه بالدرجة الأولى إنتاج واستخدام سلع آمنة بيئيا بما يمكن الدول المحافظة على قدرتها في النفاذ إلى الأسواق والمنافسة الدولية، إلا انه هناك الكثير من التخوف حول إمكانية استخدام السياسات والمعايير البيئية كوسيلة حمائية ضد الواردات الأجنبية.

ويعد النفاذ إلى الأسواق الدولية من أهم القضايا المطروحة والمرتبطة بالبيئة داخل المنظمة العالمية للتجارة، حيث يثير موضوع النفاذ إلى الأسواق مخاوف الدول النامية التي تخشى أن يؤدي اللجوء للمتطلبات البيئية إلى فرض

[1] صفوت عبد السلام عوض الله ، تحرير التجارة العالمية وآثارها المحتملة على البيئة والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة 1999، ص 14.

المزيد من القيود غير التعريفية على صادراتها إلى الدول المتقدمة [1]، حيث تضع هذه الأخيرة سياسات بيئية صارمة ومتشددة هدفها ليس حماية البيئة وإنما حماية منتجاتها من المنافسة الخارجية، إذ يصعب على الدول النامية في ظل إمكاناتها المحدودة تدعيم قدرتها الإنتاجية التصديرية للوفاء بهذه المتطلبات ، والتخوف من إهدار المزايا التي حصلت عليها في إطار مفاوضات جولة الأوروغواي بشأن الوصول على الأسواق من خلال القيود البيئية.

وتتضمن تلك القيود المعوقات غير التعريفية التي يمكن أن تؤثر سلبا على حجم التجارة الدولية، ومنها القيود الكمية والرسوم ضد الإغراق، والقيود الإدارية على الصادرات والمقاييس ال فنية، وبلغ حجم القيود غير التعريفية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1993 حوالي 17% من حجم وارداتها مقابل 11% للاتحاد الأوروبي و8% لليابان[2].

لقد شهدت السنوات الأخيرة توسعا كبيرا في استخدام اللوائح والتشريعات الحكومية بهدف حماية البيئة الأمر الذي اثر مباشرة على حجم التجارة الدولية، ومن جملة هذه التشريعات ما يتعلق بتنظيم انبعاثات السيارات وطرق ومقاييس التعبئة والأمان الكيميائي أثناء عملية التصنيع، وحماية الموارد الطبيعية والحياة البرية ومن أمثلة هذه التشريعات تلك التي تحكم عملية شحن النفايات السامة.

وبينما تتميز التشريعات والسياسات البيئية بالصرامة في الدول المتقدمة نجد أن الاهتمام بتلك السياسات والتشريعات ينخفض في الدول النامية، وهذا ما يخلق نوعا من النزاعات التجارية فيما بين الدول المتقدمة والنامية من جهة، وبين الدول المتقدمة فيما بينها، مثل ما حدث في الحر وب التجارية التي وقعت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. حيث قام هذا الأخير بحضر استيراد لحوم البقر التي استعملت في تربيتها وهرمونات النمو وكذا الكائنات المعدلة جينيا بدعوى أنها مضرة وتشكل خطرا على الصحة العامة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت أن الحضر الذي اتخذته الدول الأوروبية ليس إلا حصارا تجاري ا على هذه المنتجات لأنه يفتقر إلى أي دليل علمي يبرره[3] . ومن المتوقع أن تنشأ العديد من المنازعات والخلافات التجارية كنتيجة للسياسة البيئية التي تتبعها الدولة، فالدول المصدرة تنظر إلى التشريعات البيئية التي تفرضها الدول المستوردة على أنها تهدف إلى تقييد حرية التجارة، بينما تستند الدول المستوردة إلى حقها في الدفاع عن بيئتها وحمايتها من المنتجات التي ترى أنها ملوثة.

وقد تنشأ القيود على حجم التجارة الدولية من خلال التنسيق والتعاون الدولي في مجال حماية البيئة، وذلك عندما تبنى مجموعة من الدول معايير بيئية موحدة فبالرغم من أن المنظمة العالمية للتجارة تسعى إلى تنظيم التجارة

[1] هشام محمد بشير محمد الصادق بنداري، مرجع سبق ذكره، ص149.

[2] محمد ابراهيم محمود الشافعي، السياسة البيئية وتأثيرها على الوضع التنافسي للصادرات الصناعية التصديرية، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[3] بيتر يونين، السياسات التجارية والبيئية، كيف تؤثر على القواعد التجارية الحالية في قضايا السياسة البيئية،مجلة التمويل والتنمية، تصدر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، جويلية 1992، ص27.

الدولية من خلال إزالة الحواجز والعقبات التي تعترضها، وان مبادئ المنظمة تحضر على الدول المستوردة والأعضاء استخدام المعايير البيئية كأداة للتمييز ضد المنتجات الدول الأخرى والتشدد في تطبيقها على أسس حمائية غير حقيقية لأن هذا قد يشكل قيدا على انسياب التجارة الدولية [1].نجد أن الكثير من الدول تلجأ إلى هذا الأسلوب لحماية منتجاتها. وتتزايد الدعوات إلى ضرورة توحيد وتنسيق السياسات البيئية فيما بين الدول.

وتعتبر الدول النامية الأكثر تأثرا بمثل هذه القيود والتشريعات، فغالبا ما تفتقد منتجاتها لمواصفات الجودة البيئية التي تمكنها من المحافظة على قدرتها في مواجهة الأساليب الحمائية التي قد تلجأ إليها الدول المستوردة.

وأمام هذا الوضع فإن الكثير من أنصار حرية التجارة يخشون من أن استخدام الجزاءات التجارية مثل حضر الواردات أو فرض رسوم عليها من اجل احترام وتعزيز التنظيمات البيئية، لأن ذلك قد يؤدي إلى انهيار النظام التجارة العالمي[2] ويفقده الكثير من المكتسبات التي جاءت بعد مفاوضات طويلة ومضنية. وتتوقف إمكانية استخدام القوانين واللوائح البيئية كعقبة غير تعريفية ضد حرية التجارة على العديد من العوامل لعل من أهمها [3]:

– التوسع في مفهوم القيود غير التعريفية وتحديد نطاقها ومحتواها ، فالتوسع من شأنه أن يدخل المعايير والمقاييس البيئية في إطار القيود المعوقة للتجارة، وبالتالي اعتبار هذه اللوائح البيئية أدوات حمائية، وعلى العكس من ذلك فإن إعطاء تعريف ضيق للقيود غير التعريفية يحتم على الدول المصدرة أن تكيف أوضاعها مع تلك اللوائح إذ ا أرادت الاحتفاظ بمكانتها في سوق تلك الدولة .

– وتتوقف تلك العوامل أيضا على هيكل وسلطة المؤسسات الدولية التي تعمل على توحيد المقاييس والمعايير البيئية المحلية، وتعمل على الحد من سن التشريعات الحمائية التي تقيد التجارة، فتجمع اقتصادي قوي مثل الاتحاد الأوروبي حقق نجاحا في توحيد وتنسيق اللوائح والتشريعات والمعايير البيئية بفضل وجود مؤسسات قوية مثل محكمة العدل الأوروبية تفرض هيمنتها وتوجيهاتها على كافة الدول والأعضاء.

– كما تؤدي الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية دورا بالغ الأهمية في الحد من استخدام اللوائح والمعايير البيئية كعقبة تجارية غير تعريفية.

وأخيرا ومن اجل تفادي مثل هذه الإجراءات التي تشوه حرية التجارة الدولية فلا بد من إنشاء مؤسسات دولية ذات قدر من القوة والسلطة حتى تراقب مدى استخدام كل دولة لسياستها البيئية كعقبة أمام حرية التجارة.

---

[1] مصطفى عيد مصطفى ، منظمة التجارة العالمية وقضايا البيئة، نقلا عن : فوزي عوض عبد السيد ، اثر معايير الجودة البيئية للإتحاد الأوروبي على الاستراتيجيات التسويقية للصادرات الزراعية المصرية، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] محمد ابراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 47-48

2- اثر السياسات والمعايير البيئية على المنافسة الدولية :

إن العلاقة بين السياسات البيئية والقدرة التنافسية علاقة متشابكة ومعقدة ، فالبعض ير ى في الامتثال للمستلزمات البيئية عبئا إضافيا يزيد من تكاليف الإنتاج ويضر بالقدرة التنافسية للشركات والقطاعات الصناعية، في حين يرى البعض الآخر أن الالتزام بالمعايير البيئية يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنتاج وتخصيص الموارد، والحد من التأثيرات السلبية على البيئة، ففي هذه الحالة فإن المجتمع بأكمله يدفع ثمن التدهور البيئي.

من خلال ما سبق تبرز الحاجة إلى معرفة ما إذا كانت المعايير والجهود الرامية إلى ضمان الجودة البيئية تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية أو تقلصها. وهذا ما سنحاول تناوله في النقاط التالية:

أ-اثر السياسات البيئية على القدرة التنافسية:

تتوقف القدرة التنافسية على المستوى الوطني أو المستوى الدولي على إمكانية زيادة الدخل رغم التحديات التي تطرحها السوق الدولية، لذلك تتسم القدرة على تعزيز الاستراتيجيات المجدية من الكلفة التي تنعكس على سعر السلع والخدمات وإنتاجها وتصديرها.

وينطوي اصطلاح المنافسة على مجموعة من العناصر المركبة من بينها نفقات إنتاج المشروع، ومعدل الإنتاجية، أداء وحجم التصدير، القدرة على الابتكار الفني والتكنولوجي وكذلك المقدرة على النفاذ إلى أسواق جديدة [1].

إن التحول إلى طرق الإنتاج صديقة للبيئية عملية صعبة وتتطلب موارد مالية إضافية تعجز الحكومات في الدول النامية عن توفيرها، فهي توجه أولوياتها إلى مكافحة الفقر عن طريق زيادة الإنتاج بغض النظر عن المخاطر التي تحدق بالبيئة نتيجة ذلك.

ولهذا السبب لا تزال المعايير البيئية والأنظمة الفنية في العديد من الدول النامية قيد الصياغة، فقدرة المؤسسات في تلك الدول على رصد الأنظمة البيئية المعمول بها وإنفاذها ضعيفة، وفرص الحصول على المعلومات والأدوات الرامية إلى مساعدة الشركات على الامتثال للمعايير البيئية الوطنية والدولية تبقى محدودة.

ونتيجة لذلك فإن السياسات والتشريعات البيئية في الدول النامية تتميز بالتساهل وعدم الصرامة على عكس الدول المتقدمة التي تتبنى مجموعة من اللوائح والتشريعات الصارمة – على الصناعات كثيفة التلوث- التي يترتب عليها

[1] محمد ابراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الزيادة في نفقات إنتاج المشروع وبالتالي على اسعار المنتجات النهائية مما يفقد الدول المتشددة في سياساتها البيئية للميزة التنافسية لهذه الصناعات[1].

وانتقال الميزة التنافسية إلى الدول المتساهلة في سياساتها يؤثر سلبا على قدرة الصناعات وأداء التجارة الخارجية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا على الأثر السلبي على النمو الاقتصادي[2].

تمثل هذا في الطرح الذي تبنته الدول المتقدمة حيث حاولت اتهام الدول النامية بتبني سياسات بيئية غير صارمة من اجل زيادة صادراتها وجذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما يطلق عليه بالإغراق البيئي [3]، حيث تكون أسعار السلع المضرة بالبيئة اقل من النفقة الحدية للتدهور البيئي.

ولقد حاولت الدول المتقدمة تأكيد ادعاءاتها هذه بشأن تبني سياسات بيئية ضعيفة يؤدي إلى انتقال الصناعات كثيفة التلوث من الدول ذات السياسات البيئية المتشددة إلى تلك التي تتساهل في سياساته ا البيئية، مما يكسب هذه الأخيرة ميزة تنافسية في تلك الصناعات بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج، وقد كشف ت دراسة لوزارة التجارة الأمريكية في 1975 أن هناك تفاوتا كبيرا في نفقة الإنتاج أدى إلى تفاوت في أسعار المنتجات بالمقارنة مع المنتجات المشابهة في دول أخرى ، وبينت أن تكلفة الطن في صناعة الخشب في الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ 494 دولار، في حين تبلغ 13 دولارا في كندا، كما تبلغ تكلفة صهر رطل النحاس في أمريكا حوالي 6.6 سنتا بينما تبلغ 2/1 سنت في البيرو والشيلي، ويرجعون ذلك إلى مراعاة المشروعات الأمريكية للتدابير البيئية المتعلقة بمستويات تلوث الهواء[4].

ولهذا دعت الدول المتقدمة إلى ضرورة خلق ظروف متكافئة تستند إلى معايير بيئية منسقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث يسمح اعتماد المعايير البيئية المشتركة وتوحيد تطبيقها بتفادي الخسائر في القدرة التنافسية الناجمة عن كلفة الامتثال لمعايير بيئية اشد صرامة في الدول المتقدمة.

وفي هذا السياق اصدر العديد من المفكرين والمنظمات غير الحكومية في الدول النامية بيان في 1999 حول العلاقة بين التجارة والقدر ة التنافسية وشدد على انه من الظلم أن يشترط على الدول النامية استيفاء الاشتراطات البيئية نفسها التي تطبق في بلدان الشمال، مما يضر ببلدان الجنوب، لأن تحميل اقتصاديات الدول النامية على دفع

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، المعايير والقدرة على التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص 04.

[2] احمد علي عبد العليم خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[3] محمد ابراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص54.

[4] السيد احمد عبد الخالق واحمد بديع بليج، مرجع سبق ذكره، ص 152.

ثمن سوء الأداء البيئي الذي ارتكبته الدول المتقدمة في السابق، والذي ما يزال يشكل خطر ا على البيئة العالمية في الحاضر[1].

إن إلزام الدول النامية بالامتثال للسياسات البيئية بالقدر من التشدد والصرامة ذاته في الدول المتقدمة سيؤثر سلبا على التنافسية وإمكانية تحقيق النمو الاقتصادي . وقد أكدت لجنة التجارة والبيئة على أن الإجراءات البيئية قد تؤدي إلى آثار سلبية تؤثر على القدرة التنافسية وفرص الوصول للأسواق خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية [2]، فهذه الدول تحتاج إلى معاملة خاصة وتفضيلية لمساعدتها على توفير الموارد والوسائل الكافية لتنفيذ سياستها التنموية والبيئية وإتاحة الفرص اللازمة للنفاذ للأسواق والمحافظة على نظام تجاري مفتوح وعادل وغير تمييزي.

ولقد أثبتت العديد من الدراسات أن الافتراضات المتصلة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية ليست صحيحة بالضرورة، خاصة عندما يتم وضع آليات فعالة من اجل التشجيع على الابتكار وتحسين نشر المعلومات وتعزيز نقل التكنولوجيا ضمن نظام السوق الحرة ، وهذا ما تؤكده ليزاو نيوتن في كتابها نحو شركات خضراء في قولها: للمحافظة على قدرتها التنافسية يجب أن تبقي الشركة التكاليف أقل والجودة أعلى، وتبتكر، ونبتكر، وتبتكر [3]، ويدور فحوى حديثها هذا حول الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها الشركة لكي تصبح وتظل تنافسية، والفكرة الرئيسية في تلك الاستراتيجيات هي الاستدامة أي القدرة على مواصلة ممارسة مربحة إلى ما لا نهاية دون حد بيئي يظهر فجأة لإنهائها.

هذا ويمكن التأكيد على أن تبني السياسات البيئية لا يؤثر بشكل كبير على المقدرة التنافسية للشركات من خلال النقاط الثلاث التالية[4]:

– يمكن أن يزيد الإمتثال للسياسات والتشريعات البيئية من تكاليف الإنتاج، إلا أن حجم التغير في التكاليف الذي يعزى إلى الامتثال للضوابط البيئية يكون صغيرا نسبة إلى إجمالي تكاليف الإنتاج، مما يحد من الآثار على النواتج والصادرات والقدرة التنافسية.

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، مرجع سبقذكره، ص4-5.

[2] هشام محمد الصادق بنداري، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[3] ليزا هـ. نيوتن، ترجمة إيهاب عبد الرحيم محمد، نحو شركات خضراء، مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2006، ص 187.

[4] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، مرجع سبق ذكره، ص 5-6.

– نظرا إلى المهارة والخبرة التي يتميز بها أصحاب المشاريع في التجارة، يمكن تعويض تكاليف المدخلات المرتفعة التي تقتضيها المستلزمات البيئية بالبحث عن بدائل أقل كلفة، وبتحقيق مكاسب على صعيد الكفاءة وإدخال التحسينات على الإنتاجية بهدف تثبيت تكاليف الإنتاج أو حتى خفضها ضمن نظام سوق حرة.

– تسود المنافسة السوق الدولية، غير أن المصنعين في الدول النامية الذين يمتلكون تصورا استراتيجيا يستطيعون إمتلاك سياسات بيئية أكثر صرامة وأن يحققوا مع ذلك ربحا عن طريق جذب المستهلكين لاسيما في الأسواق المتخصصة المستعدة لدفع ثمن أكبر لقاء المنتجات غير الضارة بالبيئة.

ومن الضروري التأكيد على انه في غير صالح الدول النامية تبني سياسات بيئية ضعيفة من اجل تحقيق أهداف اقتصادية في المدى القصير، ذلك أن أهداف التنمية تتطلب لتحقيقها تطبيق سياسات بيئية أكثر شدة وصرامة وهذا من شأنه أن يحسن الكفاءة ويسهل التجارة مما يزيد القدرة التنافسية، هذا فيما يتعلق بتأثير السياسات البيئية المحلية على التنافسية. أما عن أثر السياسات الدولية، والتي منها معايير الجودة البيئية على تنافسية منتجات الدول النامية فسوف يتم تناولها فيما يلي :

ب– أثر معايير الجودة البيئية على تنافسية منتجات الدول النامية:

تمثل معايير الجودة البيئية خاصة المعايير المرتبطة بالإنتاج والعمليات، نظم الإدارة البيئية، والعلامات البيئية، إحدى القضايا الهامة في علاقات الشمال بالجنوب والتي تؤثر على صادرات الدول النامية في الأسواق الخارجية، فمع ظهور النظام التجاري العالمي الجديد، فرض تطبيق نظم الإدارة البيئية في منظمات الأعمال في الدول النامية، ولذا فإن تطبيق نظم الإدارة البيئية يواجه تحديات نجد من أهمها[1] :

– أن دور المستهلك سيتطور إذا استمتع بقدر أكبر من القوة الشرائية والمعلوماتية مما سيدفعه لزيادة طلبه على السلع والخدمات المعروضة الأعلى جودة والأقل تكلفة والتي سوف يضطر المنتجون إلى إنتاجها حفاظا على مراكزهم التنافسية.

– إن التخلي على القيود الكمية وغير التعريفية سوف يرتبط بالتشديد على التراخيص والفحص الفني بهدف تشجيع المنافسة من خلال المزيد من تحسين الجودة والكفاءة الاقتصادية.

[1] فوزري عوض عبد السيد،أثر معايير الجودة البيئية للإتحاد الأوروبي والاستراتيجيات التسويقية للصادرات الزراعية المصرية، مرجع سبق ذكره، ص61.

– حتى تستطيع الحكومات حماية الشركات المحلية ومستهلك السلعة، فإن الأمر يتطلب تحفيز الشركات على المنافسة وكسب أسواق جديدة مع المحافظة على أسواقها التقليدية، ومن ثم تبنى العديد من المؤسسات والحكومات تطبيق نظم الإدارة البيئية ISO 14000 .

– بهدف الوصول إلى تدعيم قدرتها التنافسية من خلال تطبيق نظم الإدارة البيئية والمراجعة البيئية (EMAS)، حيث يهتم هذا النظام بالأداء والتطبيقات البيئية للشركات. هذا فضلا عن ظهور ما يسمى بالبطاقة البيئية كوسيلة لتوضيح الخواص البيئية للمنتج، ومزاياه، وفوائده للمستهلك، فيما يحقق التأثير إيجابيا على قراره عند اختياره لسلعة ما.

وعليه فإن تطبيق معايير الجودة البيئية في الدول المتقدمة يعد من بين أهم محددات السياسات البيئية الصارمة، وهو في الوقت ذاته يكسب منتجات المؤسسات التي تتبنى تلك المعايير ميزة تنافسية كبيرة في الأسواق المحلية والدولية، خاصة مع تنامي الوعي البيئي لدى المستهلك في تلك الدول. إلا أن الالتزام بمثل تلك المعايير في الدول النامية يعتبر تحديا يضاف إلى التحديات التي تواجهها عند رسم سياساتها التنموية، ويتمثل الهاجس الأكبر للمصدرين في تلك الدول في تنامي استخدام المواصفات والمعايير البيئية في الأسواق الدولية كتلك المتعلقة بشروط المنتج فيما يتعلق بالأمان، الصحة، وحماية البيئة مما يؤدي إلى رفض صادراتها غير المستوفية لمثل هذه الشروط[1]،وكذلك انتشار ما يعرف بالعلامة البيئية واتجاه تفضيلات المستهلكين في أسواق الدول المتقدمة نحو السلع المسؤولة بيئيا كما سبق الإشارة إلى ذلك.

إن الاستراتيجيات المبتكرة ستعزز كلا من سلامة البيئة وربحية الشركات على المدى البعيد لأنها تستخدم بنى جديدة مادية وتنظيمية، وتسعى إلى إيجاد فعاليات ومعايير متطورة لنجاح الأعمال. إلا أن هذا سيحمل الشركات في الدول النامية تكاليف باهضة تضاف إلى تكاليف الإنتاج، وبالأخص تلك التكاليف التي تتعلق بنقل التكنولوجيا وما يكتنف هذه العملية من صعوبات، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج للصناعات التي تخضع لهذه المعايير وبالتالي يؤثر على تنافسية صادراتها.

وحتى تتجاوز الدول النامية هذه العقبة فإن قدرتها على استيعاب التكنولوجيا التي تساعدها على تحسين المواصفات السلعية، وتساعدها في الحصول على منتجات بمواصفات منافسة عالميا سوف يعتمد على استطاعة هذه

[1] مصطفى بابكر، البيئة التجارة والتنافسية، مرجع سبق ذكره، ص 82.

الدول على تطوير تكنولوجيات لمكافحة التلوث وتكون سليمة إلى حد كبير، ويعتمد أيضا على ما تمتلكه حاليا من قدرات تكنولوجية وموارد البحث والتنمية، والعاملين العلميين والبنية الأساسية[1].

لقد أصبحت الدول النامية تدرك تماما مخاطر تلوث البيئة وتدهورها على الصحة العامة للمواطنين وعلى الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية، وتدرك أيضا أن تراخيها في تبني سياسات ومعايير بيئية صارمة سيكلفها أكثر من ذلك.وهي بذلك توقن تمام اليقين أن إدماج المعايير البيئية في نطاق المنظمة العالمية للتجارة قد يستغل مستقبلا كمدخل لتضمينها معايير أخرى مثلما تهدف إليه الدول المتقدمة للتحكم في فتح أسواقها بطرق جديدة ملتوية ومستترة بعد أن اضطرت إلى خفض التعريفة الجمركية على سلعها إلى أقل المستويات وفقا لالتزاماتها في جولة أوروغواي[2].

ولا يقتصر تأثير السياسات البيئية المحلية ومعايير الجودة البيئية على التجارة الدولية والقدرة على المنافسة فحسب، وإنما توجد آثار اقتصادية أخرى للسياسات البيئية وهو ما سنتناوله في النقطة الموالية.

ثانيا : آثار اقتصادية أخرى للسياسات البيئية:

تؤثر السياسات البيئية في كثير من الأحيات على بعض المتغيرات الاقتصادية سواء بشكل إيجابي أو سلبي وهو ما توضحه النقاط التالية :

1- أثر السياسات البيئية على هجرة الصناعات الملوثة للبيئة:

لقد أثير الجدل حول مدى تأثير الاختلافات في السياسات البيئية الوطنية على القرارات المتعلقة بتوطن الصناعة، وكما سبق الإشارة إلى ذلك، فإن تبني السياسة المتشددة والصارمة سيزيد من نفقات الإنتاج ومن ثم فقد يدفع المستثمرين إلى اتخاذ قرار بإعادة توطين مشاريعهم الصناعية —كثيفة التلوث— في دول تتبنى سياسة بيئية أقل صرامة، وبالتالي تنخفض تكاليف مشاريعهم مما يضاعف من أرباحهم المستقبلية، ومن هنا فإنه من المتوقع أن تؤثر نوعية السياسة البيئية على هجرة الصناعات الملوثة للبيئة من الدول ذات السياسة البيئية الصارمة إلى الدول ذات السياسة البيئية المتساهلة.

[1] منظمة العمل الدولية، البيئة والتشغيل والتنمية، نقلا عن: زكريا طاحون، بيئات ترهقها العولمة (الاقتصادية - السياسية – الثقافية – الاجتماعية)، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2002، ص318.

[2] عبير بسيوني عرفة على رضوان، الأبعاد الاجتماعية، البيئية في السياسات التجارية الدولية، دراسة حالة المنظمة العالمية للتجارة 1995-2000، جامعة القاهرة، 2002، ص190-191.

فمنذ مؤتمر ستوكهولم تزايد الاهتمام بالبيئة وبدت المعايير البيئية أكثر حزما في الدول المتقدمة مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج خاصة في بعض الصناعات كثيفة التلوث، وهو ما دفع البعض للمطالبة بنقل هذه الصناعات إلى الدول النامية التي لا تتشدد في سياستها البيئية والتي لا تزال البيئة فيها نظيفة نسبيا بعكس الدول المتقدمة التي تعاني من التلوث الشديد، وأوصى الكونغرس الأمريكي بنقل المراحل الأولى لصناعة النحاس بالذات إلى الدول النامية بسبب ارتفاع تكاليف التحكم في التلوث الناجم عنها [1]. وتلى ذلك نقل المراحل المبكرة في كثير من القطاعات الصناعية المختلفة إلى الدول النامية، ذلك أن المراحل الأولى من الإنتاج الصناعي يزيد فيها حجم ووزن النفايات، ولهذا فهي تحتاج إلى مساحات كبيرة من الأرض لتخزين هذه الكتل الضخمة من النفايات، كما تستخدم تلك الصناعات الطاقة بشكل كبير، فمثلا تتطلب عمليات الإعداد الأولى للمواد الخام كالحديد والألمنيوم وغيرها معدلات عالية جدا من درجات الحرارة والضغط والقدرة الميكانيكية.

والسؤال الذي يجدر بنا طرحه في هذه الحالة هو: هل تؤثر السياسة البيئية الصارمة فعلا في قرار إعادة توطين الصناعات كثيفة التلوث في الدول الأقل تشددا في سياستها البيئية ؟

لقد تصدت العديد من الدراسات لمحاولة إثبات الافتراض الذي قام على أساسه السؤال السابق. فعلى الرغم من قناعة أصحاب تلك الدراسات من امثال Birdsal وWheeler بأن السياسات البيئية لعبت دورا هاما في انتقال الصناعات كثيفة التلوث إلى الدول النامية أو كما يطلق عليها "مناطق مأوى التلوث"، إلا أن الدراسات التي قاموا بها كانت غير قادرة على إثبات ذلك الافتراض، واستنتجوا من خلال الدراسات التي قاموا بها أن الصناعة التي تم نقلها إلى مناطق مأوى التلوث في الدول النامية هي بصفة عامة تلك الصناعات التي واجهت طلب منخفض وتباطؤ في المخترعات التكنولوجية[2].

ولعل من بين الأسباب التي أدت إلى نمو مثل تلك الصناعات في الدول النامية توافرها على عناصر الإنتاج اللازمة لهذه الصناعات الملوثة والمتمثلة في المواد الأولية، ومن ثم فإن إعادة توطين الصناعات الملوثة من الدول المتقدمة سوف تأخذ على الأرجح مكانها في المناطق التي تتوافر فيها اعتبارات الاستيعاب المحلي من مستلزمات إنتاج، وبنية أساسية، وقرب من الأسواق، وعليه تكون العوامل والتنظيمات البيئية ليست المحدد الرئيسي لقرارات إعادة توطين الصناعات الملوثة للبيئة[3].

إلا أن الطرح السابق – فرضية مناطق مأوى التلوث – لا يخلو من الصحة في كثير من الحالات، فهناك صناعات تأثرت بهذه العوامل، مثل الصناعات الكيماوية، صناعات المعادن الأولية، الورق، المنتجات البترولية

[1] صالح عزب حسن، مرجع سبق ذكره، ص190.

[2] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3] المرجع السابق، ص33.

والفحم. وإزاء هذا الوضع فسوف تعاني الدول النامية من تزايد حدة التلوث وتزداد مع هذا التحديات التي تواجهها في تنفيذ الاتفاقيات البيئية التي وقعت عليها في إطار الحفاظ على البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2- تحفيز المنشآت على الابتكار :

تشير العديد من الدراسات إلى أن السياسات البيئية لها أثر إيجابي على الابتكارات المتعلقة بالتكنولوجيا النظيفة، كما تعد محددا هاما للإنفاق على الدراسات العلمية والبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الآمنة بيئيا، وتتضمن هذه التكنولوجيا أربع مجموعات هي : تكنولوجيا تعتمد على مدخلات نظيفة بيئيا، وتكنولوجية الحد من التلوث، وتكنولوجية إعادة تدوير المخلفات، ومنتج نظيف بيئيا.

ويترتب على استعمال التكنولوجيا النظيفة خاصة تكنولوجيا العمليات، توفير المدخلات من الطاقة والمواد الأولية، وبالتالي خفض النفقات في الأجل الطويل بما يدعم القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق الخارجية. كما يستخدم عنصر التكنولوجيا النظيفة كأداة ترويج للصادرات من المنتجات المستخدمة لهذه التكنولوجيا في الأسواق الخارجية[1].

3- أثر السياسات البيئية على التنمية المستدامة :

تهدف السياسة الاقتصادية إلى رفع مستوى التشغيل والنمو واستقرار الأسعار، وتشير الدراسات أن السياسة البيئية تؤثر على المتغيرات الثلاثة إيجابيا وسلبيا، ويتمثل الأثر الإيجابي في خلق فرص عمل في مجال حماية البيئة سواء في مجال الصناعة وإدارة أجهزة حماية البيئة، أو الاستثمارات العامة في مجال إعادة تدوير النفايات أو التخلص منها، وكذلك خلق الوظائف في الجهات القائمة بالتخطيط والتنفيذ للسياسة البيئية، هذا بالنسبة للتشغيل. أما بالنسبة لأثرها على النمو الاقتصادي فيتضح إذا ما تم الاعتماد على مفهوم النمو النوعي والذي يوضح الدور الإيجابي للسياسة البيئية حيث تؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية للمجتمع. أما عن الدور السلبي الذي تسهم به السياسة البيئية في المتغيرات الثلاثة السابقة، فيتمثل في فقد فرص العمل خاصة في الصناعات كثيفة التلوث بسبب انخفاض النشاط الإنتاجي بها، كما أنها تؤثر على هيكل النفقات النسبية للصناعات كثيفة التلوث، وبالتالي تؤثر على هيكل الأسعار مما يقلل من الميزة التنافسية لتلك الصناعات وتؤدي إلى انخفاض إنتاجيتها أيضا مما يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

[1] أحمد علي عبد العليم خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 36.

على الرغم من الآثار السلبية التي قد تحدثها السياسة البيئية في بعض الأحيان، فإن العائد المتحقق من تطبيق السياسات البيئية والمتمثل في إمكانية تحقيق التنمية المستدامة، قد يفوق كافة الآثار الاقتصادية السالبة، ويتجلى ذلك في مدى مساهمة السياسة البيئية في :

- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد.
- ترشيد الاستهلاك بين أجيال الحاضر والمستقبل.
- تضمين النفقات الاجتماعية في نفقات الإنتاج.
- التوزيع العادل للدخل الناتج عن النمو الاقتصادي المستدام.
- الحفاظ على حق الإنسان للعيش في بيئة نقية.

ثالثا: آثار تحرير التجارة على البيئة في الدول النامية:

تتفاوت الآراء حول آثار تحرير التجارة العالمية على البيئة بين مؤيد يرى أن تحرير التجارة الدولية سيعود بالفائدة على الدول النامية، ويستند هؤلاء في وجهة نظرهم ، إلى أن حرية التجارة قد تتيح فرصا افضل للتصدير، ومن ثم الحصول على الموارد اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة، وتحسين نوعية البيئة. حيث توجد دالة موجبة بين معدلات التنمية ومستويات المعيشة والمستويات البيئية ، فكلما ازدادت الأولى ازدادت معها التفصيلات المالية والمعنوية لبيئة انظف واكثر سلامة والعكس، و دليلهم في ذلك ارتفاع التقدير لقيمة المقومات البيئية لدى الدول المتقدمة مقارنة بغيرها من الدول الأخرى [1].

ومن ثم فإن تحقيق مستويات تنمية عالية سيؤدي إلى وفرة الموارد التي يمكن تخصيص بعضها في مشاريع حماية البيئة، والتخلص من بعض المظاهر التي تزيد من حدة المشاكل البيئية في الدول النامية مثل: البطالة، الفقر، الجوع، سوء التغذية، انتشار الأوبئة والأمراض والأمية.

كما أن مناصري تحرير التجارة العالمية يرون انه في ظل حرية التجارة، يوجد اتجاه محلي وعالمي إلى المنافسة على السلع النظيفة بيئيا، أي المصنعة على أساس الجودة البيئية.

ويشير تقرير OCDE لعام 1992 إلى أن الدول النامية التي لجأت إلى استخدام تكنولوجيا نظيفة بيئيا، هي الدول الأقل تقييدا لتجارتها حتى عام 1979[2]، وان حرية التجارة تسهل إمكانية الحصو ل على التكنولوجيا اللازمة،

[1] السيد احمد عبد الخالق ، السياسات البيئية والتجارة الدولية، دراسة تحليلية لتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص 101.

[2] محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 79.

ورفع مستوى الإنتاجية الذي قد يخفض الضغط على استنزاف الأصول البيئية، ويؤدي إلى زيادة النقد الأجنبي كنتيجة لزيادة الصادرات[1].

أما الفريق الثاني فيعارض فكرة تحرير التجارة العالمية لأنه يرى أنها تضر بالبيئة، ودليلهم في ذلك:

– أن الاقتصاديات الوطنية أصبحت مندمجة اكثر وبطريقة متزايدة في الاقتصاد العالمي ، وهذا ما يعرف بظاهرة العولمة، وما ترتب عن هذه الظاهرة من زيادة في حجم الاستثمارات والتجارة الدولية، ومن ثم زيادة حجم الآثار التي يحدثها تحرير التجارة على البيئة [2].

– أن حرية التجارة تدفع الدول المتخلفة إلى المزيد من الاعتماد على مواردها الأولية الاستخراجية والتعدينية من أجل الحصول على النقد الأجنبي لتمويل وارداتها الرأسمالية والوسيطة والغذائية، وهذا كله يلقي أعباءا على عاتق البيئة في الدول النامية [3].

– زيادة فرص التجارة في المواد الخطرة وفي الكائنات المهددة بالانقراض كالنمور وعاج الأفيال.

– احتمالات هجرة كائنات خطيرة لمناطق ليس بها أعداء طبيعيون، مما يحدث اختلالا في الدورة الطبيعية للنظام البيئي.

– التوسع في استخدام الأراضي والتحول من الإنتاج الزراعي الاستهلاكي إلى الإنتاج الزراعي التصديري والاستخدام المكثف للأسمدة والمبيدات، وقد يؤدي هذا إلى ما يعرف بظاهرة التصحر ويثور التساؤل في هذا المجال حول الآثار الفعلية التي قد تلحق بالبيئة في حالة قيام الاقتصاديات الحمائية بتحرير أنظمتها الاقتصادية والتجارية عن طريق تخفيض مستوى القيود التعريفية وغير التعريفية المفروضة على الاستثمار والتجارة الخارجية، وللإجابة على هذا السؤال سنقوم بتحليل اثرين من الآثار التي يمكن أن تنجم عن تحرير التجارة العالمية.

1– آثار تحرير التجارة الدولية على الموارد الأولية :

إن استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة من اخطر مظاهر اختلال التوازن البيئي ، وهي إحدى أهم النقاط الخلافية بين أنصار حماية البيئة وأنصار تحرير التجارة الدولية، حيث يحذر البيئيون من خطورة تحرير التجارة على عمليات استنزاف الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الدول النامية في الحصول على النقد الأجنبي اللازم لعمليات النمو

[1] السيد احمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[2] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[3] محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 82.

الاقتصادي؛ ومن أهم هذه الموارد الغابات لأنها ترتبط مباشرة بمجموعة من مظاهر التدهور البيئي الأشد خطورة، كالتصحر، خسارة الإمدادات المستدامة من منتجات الغابات، تقلص التنوع الحيوي، وزيادة انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.

وفي إحصائيات لمنظمة الزراعة والأغذية الدولية ، تشير إلى أن المناطق الاستوائية تعاني من التصحر بمعدل 0.7% سنويا وان هذا المعدل آخذ في التسارع، وقد أظهرت نماذج من التصحر أن النمو والتحرر الاقتصادي قد يعجلا في التصحر[1].

ومن المتوقع أن يزداد معدل التصحر إذا صاحب تحرير التجارة ارتفاعا في أسعار الأخشاب وبالتالي تصبح تجارتها مربحة اكثر، ويمثل إنتاج الأخشاب بكل من اندنوسيا والبرازيل وماليزيا النسبة الأكبر في العالم، حيث تعتبر ماليزيا اكبر مصدر للأخشاب الخام (حوالي 41.5% من إجمالي صادرات العالم عام 1990)، تليها أندنوسيا بـ23.8%، ثم سنغافورة والبرازيل وساحل العاج وا لغابون والكونغو، أما اكبر مستورد للأخشاب الخام في العالم هو اليابان 28.1% من إجمالي واردات العالم عام 1987، تليها الصين 9.2%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية 7.5% ثم كوريا 6.2%، وسنغافورة 6.2% كدولة ترانزيت ، ومع استمرار معدل استنزاف الغابات المدارية في التسعينات كما في الثمانينات انخفض عدد المصدرين الصافين للأخشاب المدارية من 33 إلى 10، فمثلا تحولت الفلبين من مصدر صافي للأخشاب المدارية في السبعينات إلى مستورد صافي في الثمانينات، ومع هذا فلا تتم التجارة الدولية إلا في حوالي 20% فقط من إجمالي إنتاج الأخشاب في العالم[2].

تعكس المعطيات أعلاه واقع استنزاف الغابات المدارية، وحصص تصدير واستيراد الأخشاب في بعض الدول المنتقاة، ثم كيف تحولت بعض الدول المصدرة إلى مستوردة. وتواجه تجارة الأخشاب تعريفات تصاعدية تصل لأعلاها في تجارة الأثاث، وتفرض الدول النامية أيضا حواجز تعريفية عالية على الواردات لحماية صناعاتها المحلية، لكنها اقل مما هي عليه في الدول المتقدمة، كما تواجه التجارة حواجز غير تعريفية أخرى، مثل إجراءات الاستيراد وأعباء مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية والمواصفات الفنية والصحية الأخرى.وتشكل معاهدة التجارة الدولية في الأنواع المهددة "سيتس CITES" مثالا على اتفاق دولي على شكل منع للإتجار بأصناف مختارة مهددة، بما في ذلك بعض أنواع الأشجار، وطبقت الحكومات المحلية في ألمانيا وهولندا منع استخدام الأخشاب الاستوائية.

وتبنت هولندا منذ عام 1995 سياسة استيراد الأخشاب الاستوائية التي تدار عملية قطعها بطريقة تضمن استدامتها فقط[3]، وغيرها من السياسات التي تبنتها بعض الدول من اجل الحفاظ على الثروة الغابية، إلا أن العديد

[1] بول كوليرودفيد دولار، ترجمة هشام عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 184.

[2] صلاح عزب حسن، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[3] بول كوبيرر ودفييد دولار، ترجمة هشام عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 191

من الخبراء لا يوافق على المن ع التجاري كما في معاهدة " CTTES"، فمن الصعب تطبيقها خاصة على المدى الطويل، كما أنها تعطي أرباحا ضخمة للمخلفين ، ولا تقدم الكثير من الحوافز للدول التي تطبق إدارة مستدامة للمصادر الحيوية والشيء نفسه بالنسبة لحضر تجارة الأخشاب.

من خلال ما سبق نلاحظ أن معدلات استنزاف الغابات يتزايد على الرغم من الحواجز التجارية التي تعرفها تجارة الأخشاب، وان الدول النامية ستستفيد اقتصاديا من خفض الحواجز التجارية على هذه المنتجات في أسواق الدول المتقدمة والنامية. وهو ما سيؤثر على مستوى وشكل التجارة واتجاهاتها طبقا للحجم النسبي للحواجز [1]، إلا أن هذه الاستفادة ستكون على المدى القصير فقط. أما على المدى الطويل، فإن تح رير التجارة الدولية سيعود بالسلب على استدامة الغابات، وحفظ الأنواع الحيوية، وغيرها من المشاكل البيئية الأخرى، مما دفع البعض للمطالبة بالحفاظ على القيود التجارية لإبطاء استنزاف هذ هالموارد وغيره ا من الموارد الطبيعية الأخرى المعرضة للنفاذ. إلا أن التجارة الدولية في الأخشاب والتي لا تزيد عن 20% من إجمالي إنتاج الأخشاب ليست وحدها السبب في إزالة الغابات في الدول النامية، بل هناك أسباب أخرى ومن بينها: اقتلا ع الأشجار بغرض الزراعة، وبناء المنشآت السكنية والحصول على الخشب كوقود، ومما زاد في تفاقم هذه الظاهرة السلبية حقوق الملكية لهذه الموارد إذ تتسم بالملكية المشاعة (سلعة عامة)، حيث تنخفض نسبيا تكلفة استغلال وحدات إضافية من المورد البيئي في مشاعية ملكيته، مما يؤدي إلى حدوث الفوضى في استغلاله وعدم الحفاظ عليه، بالإضافة إلى ذلك فإن ضعف السياسات البيئية ومؤسسات التنظيم البيئي في الدول النامية ساعد على تفاقم هذا المشكل.

2- اثر تحرري التجارة على تلوث البيئة:

إن فكرة الاندماج في السوق العالمية ستقوي الميزة السعرية للسلع كثيفة التلوث في مناطق مأوى التلوث ذات القدرة الإستعابية الأكبر للمخلفات الناتجة عن عمليات التصنيع والاستهلاك في الوقت نفسه، فتحرير التجارة سيؤدي على المستوى الإقتصادي إلى نمو وتطور الصناعات كثيفة التلوث في بعض المناطق في العا لم، وفي هذه الحالة، فإن تحسين شروط التجارة لصالح الدول النامية سيعمل على زيادة التلوث لأن ميزتها النسبية تتركز في السلع كثيفة التلوث، ويصاحب ذلك ارتفاع في حصص تصدير منتجات تلك الصناعات، وبالتالي ارتفاع معدل الدخل الوطني الذي ينعكس بدوره على ارتفاع مستوى معيشة الأفراد، ومن ثم ارتفاع معدل الاستهلاك. وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من الاستهلاك في الدول النامية أقل بكثير منه في الدول المتقدمة، إلا أن النمو المطرد للسكان في الدول النامية سيزيد من التلوث الإجمالي. هذا فضلا عما قد ينتج عن تحرير التجارة من تلوث لعناصر البيئة الطبيعية، ونذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

[1] صلاح غرب، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

– طبيعة السلع التي يشملها التحرير، فالدول المتقدمة لايهمها تصدير السلع المضرة بالبيئة حتى ولو كانت تلك السلع محضورة داخل تلك الدول نفسها، وتعتبر الدول النامية أكبر متضرر من هذه السلع الملوثة.

– ففي الفترة ما بين 1965 حتى عام 1988 انخفض نصيب دول أمريكا الشمالية في التجارة العالمية من الصناعات الملوثة للبيئة من 21 % إلى 14% وفي المقابل ارتفع فيه نصيب الصناعات الملوثة للبيئة في صنادرات كثير من الدول النامية، فالنسبة لدول جنوب شرق آسيا، فإن الزيادة كانت تتراوح ما بين 3.4 % إلى 8.3%[1]. وتقدم هذه الإتجاهات مؤشرا على هجرة أو انتقال الصناعات الملوثة للبيئة من الدول المتقدمة إلى الدول حديثة العهد بالتصنيع في جنوب شرق آسيا.

– زيادة الإنبعاثات الملوثة للماء والهواء نتيجة زيادة حركة النقل بالسيارات والسفن.

– زيادة احتمال وقوع الكوارث المتعلقة بنقل البضائع والمواد الخام في النقل البري كالإصطدامات، أو النقل الجوي كسقوط الطائرات، أو البحري كانسكاب ناقلات البترول في المحيطات، وما ينجر عن ذلك من مخاطر تهدد الكائنات الحية والبيئة الحضرية والبرية خاصة إذا كانت وسائل النقل هذه تحمل مواد خطرة وسامة.

– كما تتطلب الزيادة في حركة نقل السلع التجارية، وتوفير البنية التحتية المتعلقة بالطرق والسكك الحديدية، وأرصفة الموانئ ووسائل النقل، وكلها عوامل تؤثر على نظافة وجمال البيئة، وعلى نظافة الهواء والمياه، وعلى ملاجىء ومواطن الكثير من الأنواع الحية الحيوانية والنباتية مما يعرضها للإنقراض.

إن التحليل السابق والذي يبين بأن آثار تحرير التجارة الدولية على البيئة تبدو وكأنها في مجملها سلبية على البيئة، إلا أنه يمكن القول:

– أن التجارة الدولية ليست هي السبب الوحيد للمشكلة البيئية بل يرجع هذا إلى فشل الأسواق في تثمين المورد البيئي وإلى فشل الحكومات في وضع سياسات بيئية أشد صرامة.

– إن على الدول النامية أن تعظم فوائدها من سياسات الحرية التجارية، بإتباع السياسات الاقتصادية الكلية والتجارية التي تمكنها من النفاذ للأسواق – خاصة أسواق الدول الصناعية – وتعظيم أرباحها [2].

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص24-25.

[2] محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

– إن تحرير التجارة الدولية سيساعد الدول النامية في الإسراع نحو تبني سياسات بيئية أكثر حزما، وتسهر على تطبيقها حتى لاتخسر المزايا النسبية التي قد تجنيها من انفتاحها على الأسواق الخارجية، مما يؤدي إلى تحقيق نمو إقتصادي، وهذا ما يعود بالنفع على التنمية المستدامة، ويضمن تحقيق أهداف أجندة القرن 21.

– لايزال الجدل قائم بين أنصار تحرير التجارة وأنصار حماية البيئة خاصة مع تزايد النزاعات المتعلقة بالبيئة والتجارة، فإن دعوات عالمية أطلقها أنصار البيئة لصياغة اتفاقية " جات خضراء " Green GATT كبديل عن الجات، وأن صيحة الجات الخضراء هي بديل يحقق ويضمن الانسان التجاري الحر الذي هو جوهر عولمة السلع والخدمات، ويضمن في الوقت نفسه الحد الأدنى من الحقوق البيئية للدولة الأقل نموا من أخطار التلوث الناتج عن وارداتها من السلع الصناعية القادمة من الدول الغنية [1].

خلاصة الفصل الثالث:

[1] علي حسين شبكشي، مرجع سبق ذكره، ص164.

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى تحليل بعض أوجه الإرتباط بين تحرير التجارة الدولية والبيئة، وكان هدفنا من دراسة هذا الموضوع هو محاولة ابراز علاقات التأثير المتبادل بين تحرير التجارة والبيئة، وبصفة خاصة تأثير السياسات البيئية على قدرة الدولة التنافسية في الأسواق الدولية، ومدى تأثيرها على إعادة توطين الصناعات كثيفة التلوث، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تأثير تحرير التجارة العالمية على جودة البيئة واستدامتها.

وتناولنا هذا الفصل في ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول لطبيعة العلاقة بين التجارة والبيئة، وأهم الاتفاقيات البيئية ذات البنود التجارية، ثم أتبعنا ذلك بالتعريف بالسياسة البيئية، وبأهم أدواتها، وكذلك تأثير اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية في إطار التنمية المستدامة هذا في المبحث الثاني.أما في المبحث الأخير فتناولنا فيه أهم الآثار المتبادلة بين التجارة الحرة والبيئة في الدول النامية، وقد خلصنا في نهاية هذا الفصل إلى ما يلي:

– على الرغم من أن موضوعات البيئة لم يتم ذكرها على شكل اتفاقية محددة في المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن هناك نصوص وردت في اتفاقيات أخرى، مثل الجات 1994، حيث تناولت موضوعات خاصة بالحواجز الفنية للتجارة وحماية الإنسان والنبات والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية وغيرها، وتزايد الاهتمام بالقضايا البيئية المرتبطة بتحرير التجارة في السنوات الأخيرة.

– تعدد وتتنوع أدوات السياسة البيئية المحلية منها والدولية، وتتوقف عملية نجاحها في الحد من التلوث على تكاملها فيما بينها، حيث لاتكفي أداة واحدة للوصول إلى هذه الغاية. وتعتبر الأدوات الإقتصادية الأكثر كفاءة من غيرها في مواجهة التلوث، إلا أنها تكفي وحدها لتحقيق هذا الهدف نظرا لعدم مرونتها وارتفاع التكاليف اللازمة لتطبيقها. لهذا فإنه يتعين الإستعانة بمجموعة من الأدوات المختلفة المرنة والملائمة لمواجهة التلوث.

– إن التشريعات والمعايير البيئية لاتؤثر على القطاعات الاقتصادية والسلع المختلفة بالقدر ذاته، إذ أن آثارها قد تتغير حسب نوعية القطاعات والسلع، كما أن مدى هذه الآثار يتفاوت حسب وضع الدول وتسلسلها في جدول النمو، ولهذا فإن نجاح سياسة بيئية في جانب معين في دولة ما لايعني بالضرورة إمكانية نجاحها في دولة أخرى، أو في الوقت نفسه.

– تعتبر الدول النامية، الدول الأكثر حساسية للتشريعات والمعايير البيئية خاصة وأن الدول المتقدمة قد تستخدمها كعقبة تجارية غير تعريفية، وبالتالي تشكل عائقا أمام إمكانيات الدول النامية في التصنيع والتصدير في قطاعات هامة بالنسبة لها.

– قد يكون لتبني الدولة لسياسة بيئية صارمة أثر على قرارات المستثمرين في إعادة توطين استثماراتهم في دولة أخرى تتبنى سياسة بيئية أقل صرامة، إلا أنه لايمكن القول بأن السياسة البيئية هي المحدد الرئيسي والمؤثر في قرارات المستثمرين، لأن هذه القرارات يحكمها العديد من العوامل الأخرى من بينها سياسة سعر الصرف، والبنية التحتية، والإستقرار الإداري والسياسي وضمانلا الاستثمار.

– قد يكون لتحرير التجارة آثارا سلبية على البيئة بسبب ما يصاحب ذلك من زيادة في النشاط الاقتصادي مما يؤثر على هيكل الإنتاج والإستهلاك وما يترتب على هاتين العمليتين من استنزاف للموارد الطبيعية وتلوث للبيئة، إلا أنه هناك آثار أخرى إيجابية لتحرير التجارة قد تتمثل في زيادة النمو الاقتصادي الذي ينعكس على المستوى المعيشي للأفراد، وبالتالي تزداد مع ذلك فرص الإنفاق على تحسين نوعية البيئة.

الخاتمة

شهد العالم مع انقضاء الألفية الثانية الكثير من المتغيرات الدولية الاقتصادية والسياسية وظهور العولمة وتحرير الأسواق وفي الوقت نفسه ظهور الكيانات الضخمة والتكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية فيما يؤثر على أداء الأنظمة الاقتصادية للدول المختلفة، وهذا ينعكس بدوره على التبادل التجاري، الذي أصبح خاضعا لمعايير واشتراطات ومواصفات جودة جديدة.

وقد صاحب تلك التحولات، تحولات من نوع آخر أدت إلى الاعتداء على "رأس المال الطبيعي" بكل مكوناته حتى بات مهددا بالزوال، وتجاوز التهديد ذلك ليصل إلى تهديد حق الإنسان في التمتع بالحياة والعيش في بيئة صحية ونظيفة ومتوازنة وإزاء هذه التحديات المنذرة بكارثة بيئية عالمية، أصبح المستقبل مرهونا بالجهود المبذولة الهادفة إلى إيقاف هذا التدهور الذي يجتاح العالم، ومن غير الممكن الحديث عن إيجاد بيئة نظيفة تماما، لأن ذلك يعني إيقاف كافة النشاطات البشرية، من هنا كان لابد من مراقبة التلوث لكي لا يتعدى الحدود المسموح بها وفق نسب التلوث العالمية.

ثمة حاجة أكثر من ملحة لإنقاذ ما تبقى من البيئة الطبيعية، وبالتالي الحفاظ على حياة البشر، بل وكل أنواع الحياة على الأرض، إن كل المعطيات البيئية الحالية تحملنا حتى الآن على الاعتقاد بان ظاهرة التلوث تتفاقم بصورة مذهلة، رغم كل إجراءات الوقاية والعلاج التي تتم على كافة المستويات، لكن لابد من الاستمرار في المحاولة من جديد ولعل سر نجاح جهودنا يبدأ بمحاولة تثمين "رأس المال الطبيعي"، واحتساب قيمة خدمات الطبيعة، والتي تبنى على أساس الاعتراف بأن الموئل السليم حول العالم (الغابات، الأراضي الرطبة الساحلية، البراري، البحار وغيرها) أكثر قيمة لنا في كثير من الأحيان من المنتجات، أو الاستخدامات الإنتاجية.

ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بكل جوانب المشكلة البيئية وما يتعلق بها من أسباب اقتصادية وتجارية، كما حاولنا تفسير وتحليل علاقات الترابط بين قضايا البيئة والتجارة والآثار المتبادلة بينهما لتحقيق الأهداف التي جاءت من أجلها الدراسة، والإجابة على الإشكالية المطروحة فيها ومن ثم التأكد من صحة الفروض المقدمة أو عدم صحتها، والتي تمثلت في:

– أن تحرير التجارة العالمية يمكن أن يشكل تهديدات بيئية خطيرة تتمثل في زيادة الضغط على الموارد الطبيعية بسبب تكثيف النشاط الاقتصادي والتصنيع من اجل التصدير، وزيادة التلوث المصاحب لهذا النشاط وما يترتب عن ذلك من تكاليف اجتماعية غير منظورة، وخاصة على الدول النامية مع تزايد احتمال انتقال الصناعات كثيفة التلوث إليها.

– أن هناك محاولات لفرض المعايير البيئية للدول المتقدمة على الدول النامية حتى ولو لم تلائم ظروفها، وذلك من خلال التبادل التجاري الدولي.

– يؤدي ارتفاع تكاليف تطبيق السياسات البيئية إلى التقليل من مقدرة الدول النامية على تحقيق أهدافها التنموية.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا لموضوع البحث إلى النتائج التالية:

1- تحول الأسواق من محلية إلى عالمية أنشأتها الأنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية، وحتى يتيسر للدول كسب مزايا في هذه الأسواق من تسهيل للتجارة البيئية والانتقال الحر لرؤوس الأموال والسلع والعمالة عليها أن تندمج في هذا النظام وأن تكون عضوا فاعلا في المفاوضات التي تجري في إطار هذه المؤسسات والتكتلات.

2- تحول المنتجات موضع المنافسة – السلع والخدمات – من منتجات يقوم إنتاجها على الموارد الخام إلى منتجات يتعاظم فيها المكون المعرفي الكامن في عقول البشر، أو لنقل رأس المال الفكري الذي أصبح أثمن أصول المنظمة، فهو الذي يولد المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى، والذي يحفظ للشركات قدرتها التنافسية وقدرتها على الاستمرار والربحية والنمو في عالم متغير وبيئة أصبحت – بفعل انفتاح الأسواق- حادة التنافس.

3- هناك علاقة قوية بين النمو الاقتصادي وتدهور البيئة، ومع أن الشعوب في الدول الغنية تحصد نتائج هذا النمو، فإن الشعوب الفقيرة في الدول النامية هي أكثر من يعاني من هذا التدهور، وتدفع تكاليفه.

4- لم يتم ذكر موضوعات البيئة في شكل اتفاقية محددة في المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن هناك نصوص وردت في اتفاقيات أخرى مثل الجات 1994، وسرعان ما أصبحت من الموضوعات الهامة والأكثر حساسية التي واجهت المنظمة العالمية للتجارة، كما أن المنظمة في قراراتها القضائية في المنازعات التي عرضت عليها في مجالات البيئة تبنت وجهة نظر ضيقة لقواعدها الخاصة بتحرير التجارة في علاقتها مع البيئة، وينبع هذا الموقف من اهتمام الجات والمنظمة العالمية للتجارة اتجاه التكامل المنشود بين تحرير التجارة وحماية البيئة.

5- من المرجح أن يؤدي تحرير التجارة لآثار سلبية على البيئة من خلال أنماط الإنتاج، والاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية، وتزايد حجم التلوث من خلال تزايد معدلات الاستهلاك، والتجارة في المواد الملوثة والخطيرة، وتزايد حركة النقل الدولي وما ينطوي عليها من زيادة استهلاك الطاقة والانبعاثات، واحتمال وقوع الحوادث والاصطدامات التي تخلف آثارا بيئية وخيمة على البشر والطبيعة.

6- يعمل التحرير التجاري على تخصيص الموارد تجاه القطاعات التي تمتلك فيها الدولة مزايا نسبية، وفي الدول النامية تتركز أغلب هذه المزايا في قطاعات الموارد الطبيعية والصناعات الأولية وكثيفة الطاقة والانبعاثات، وهو ما يضر بالبيئة خاصة في الدول النامية ذات المعايير البيئية المتراخية تؤكد النتيجتين السابقتين صحة الفرضية الأولى.

7- إن تبني معايير الجودة البيئية والتي تعتبر طوعية تضعها الدول المتقدمة شرطا يجب أن يتوفر في منتجات الدول النامية حتى تسمح لها بالنفاذ إلى أسواقها، مما يلقي بأعباء غير عادلة على الدول النامية، فقد لا تتناسب مع أولوياتها الاقتصادية والبيئية، وقد لا تتمكن في ظل إمكاناتها المحدودة وعدم قدرتها على الحصول على المعلومات البيئية والتكنولوجيا النظيفة التي تساعد الشركات على الامتثال لتلك المعايير، إذ أن نجاح السياسة البيئية في وقت معين وفي

دولة معينة لا يعني بالضرورة إمكانية نجاحها في دولة أخرى، ومن الضروري على كل دولة أن تتبنى سياسة بيئية ملائمة لدرجة نموها الاقتصادي وحجم وطبيعة الوعي الثقافي لدى مواطنيها.

8- إن الاتجاهات الحديثة لتنمية الصادرات في الدول المتقدمة تأخذ في الاعتبار الاشتراطات والمواصفات القياسية لمعايير الجودة البيئية والتي أصبح المستهلكون يستجيبون لها بمعدلات متزايدة، ولهذا فهي تستخدمها كأداة حمائية غير تعريفية أمام منتجات الدول النامية حتى تحمي منتجاتها. من خلال هذه النتيجة والتي سبقتها نكون قد أكدنا على صحة الفرضية الثانية.

9- يؤدي الخضوع لتكاليف إضافية تتعلق بتنفيذ السياسات والمعايير البيئية المحلية والدولية إلى زيادة العبء الذي تتحمله المنشآت، إلا أن هذا العبء قد لا يكون كبيرا مقارنة بتكاليف الإنتاج الإجمالية فلا يؤثر بهذا على القدرة التنافسية للمؤسسة، كما يمكن أن تساعد أدوات السياسة العامة في تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا وتعزيز قدرة الشركات على جني مكاسب الكفاءة ودخول أسواق جديدة وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

10- إن عدم الامتثال للمعايير البيئية يعني إقصاء منتجات الدول النامية من المنافسة في أسواق تتجه فيها تفضيلات المستهلكين للسلع التي لا تضر بالبيئة، وبالتالي فهم قادرون على دفع ثمن أعلى لاقتناء المنتجات التي تستوفي الشروط البيئية والفروق عن غيرها من السلع الأخرى، وبالتالي يتعين على المؤسسات في الدول النامية أن تحسن آدائها باستمرار، وأن تكون سباقة في امتثالها للاستراتيجيات البيئية لكي تحافظ على مكانتها في السوق الدولية.

11- تترابط قضايا البيئة والتنمية بعلاقات من التكامل والاعتماد المتبادل إذ يتعذر استمرار التنمية على قاعدة من الموارد البيئية المتدهورة، كما انه لا يمكن حماية البيئة عندما تهمل التنمية تكلفة الآثار السلبية على البيئة.

تثبت النتائج الثلاث الأخيرة عدم صحة الفرضية الثالثة، إذ أن جهود التنمية المبذولة مرهونة بسلامة البيئة واستدامتها ويتطلب هذا الامتثال للسياسات والمعايير البيئية.

12- إن تحرير التجارة وحماية البيئة هدفان متنازعان ولكنهما ضروريين لتحقيق الرفاهة الاجتماعية لكافة شعوب العالم، ومن ثم فإنه ينبغي العمل على التوفيق بينهما قدر الإمكان إذ لا يمكن التضحية بأحدهما على حساب الآخر.

13- تتطلب الطبيعة الخلافية بين تحرير التجارة الدولية وحماية البيئة ضرورة العمل على إيجاد وسائل لتحسين التنسيق بين تحرير التجارة وصياغة السياسات البيئية وذلك عن طريق المواءمة بين سياستين هامتين وهما تعزيز النمو الاقتصادي من خلال التجارة الحرة والحفاظ على المورد البيئي في الوقت نفسه، وربما يتطلب تحقيق ذلك إدخال بعض التعديلات على قواعد المنظمة العالمية للتجارة لتشمل بعض المبادئ الاقتصادية في مجال حماية البيئة ولعل

الجات الخضراء التي ينادي بها أنصار حماية البيئة هي الوجه الجديد للمنظمة العالمية للتجارة والتي سوف تحل العديد من القضايا والمشاكل البيئية العالقة.

التوصيات: تبعا لنتائج البحث نقترح التوصيات التالية:

1- اعتماد الإطار الشمولي لمعالجة قضايا البيئة عن طريق الاتفاقيات متعددة الأطراف وعدم إقصاء أي طرف من الأطراف.

2- ضرورة اتخاذ السياسات في ضوء الفهم العلمي الصحيح للآثار البيئية واختيار الأداة الأكفأ والتي تضمن نتائج إيجابية.

3- إتباع سياسات بيئية أكثر مرونة تتجاوب معها الصناعات في الدول النامية حتى لا تتحمل أعباء إضافية تقلل من الكفاءة الاقتصادية لهذه الصناعات، إيجاد آلية فعالة للاتصال والتشاور بين السلطات الحكومية والصناعات حول تطبيق هذه السياسات وسبل المحافظة على تنافسية قطاع الصادرات.

4- ضرورة العمل على إيجاد وسائل لتحسين التنسيق بين تحرير التجارة وصناعة السياسات البيئية.

5- تشجيع الشركات على تبني المعايير الدولية في العنونة والتعبئة وأنظمة شهادات الإنتاج الدولية كشهادة الإيزو 14000.

6- ضرورة مشاركة الدول النامية في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة والتجارة والدفاع عن مصالحها عن طريق مشاركتها الفعالة في اتخاذ القرارات بهذا الشأن.

7- الدعم المالي للمؤسسات التي تستثمر في مجال البحث والابتكار في التكنولوجيا النظيفة.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01):

يوضح الأعضاء الحاليين في المنظمة العالمية للتجارة إلى غاية 11 يناير2007

Albanie	Colombie	Grenade	Madagascar	Philippines
Angola	Congo	Guatemala	Malawi	Pologne
Antigua-et-Barbuda	Congo, République démocratique du	Guinée	Malaisie	Portugal
Argentine	Costa Rica	Guinée-Bissau	Maldives	Qatar
Arménie	Côte d'Ivoire	Guyana	Mali	Roumanie
Australie	Croatie	Haïti	Malte	Rwanda
Autriche	Cuba	Honduras	Mauritanie	Saint-Kitts-et-Nevis
Bahreïn, Royaume de	Chypre	Hong Kong, Chine	Maurice	Sainte Lucie
Bangladesh	République tchèque	Hongrie	Mexique	Saint-Vincent-et-les Grenadines
Barbade	Danemark	Islande	Moldova	Arabie saoudite, Royaume d'
Belgique	Djibouti	Inde	Mongolie	Sénégal
Belize	Dominique	Indonésie	Maroc	Sierra Leone
Bénin	République dominicaine	Irlande	Mozambique	Singapour
Bolivie	Équateur	Israël	Myanmar	République slovaque
Botswana	Égypte	Italie	Namibie	Slovénie
Brésil	El Salvador	Jamaïque	Népal	Îles Salomon
Brunéi Darussalam	Estonie	Japon	Pays-Bas	Afrique du Sud
Bulgarie	Communautés européennes	Jordanie	Nouvelle-Zélande	Espagne
Burkina Faso	Fidji	Kenya	Nicaragua	Sri Lanka
Burundi	Finlande	Corée, République de	Niger	Suriname
Cambodge	France	Koweït	Nigéria	Swaziland
Cameroun	Gabon	République kirghize	Norvège	Suède
Canada	Géorgie	Lettonie	Oman	Suisse
République centrafricaine	Allemagne	Lesotho	Pakistan	Tanzanie
Tchad	Ghana	Liechtenstein	Panama	Thaïlande
Chili	Grèce	Lituanie	Papouasie-Nouvelle-Guinée	Gambie
Chine	Royaume-Uni	Luxembourg	Paraguay	Togo
Taipei chinois	États-Unis d'Amérique	Macao, Chine	Pérou	
Trinité-et-Tobago	Uruguay	Macédoine		
Tunisie	Venezuela			
Turquie	Viet Nam			
Ouganda	Zambie			
Émirats arabes unis	Zimbabwe			

Source:28/06/2007,http://www.wto.org/french/thewto_f/acc_f/members_f/brief_f.doc

الملحق رقم (02):

يوضح الملاحظين لدى المنظمة العالمية للتجارة إلى غاية 11 يناير2007

الرقم	البلد	سنة بدأ المفاوضات
01	Algérie	1987
02	Fédération de Russie	1993
03	Bélarus	1993
04	Ukraine	1993
05	Soudan	1994
06	Ouzbékistan	1994
07	Seychelles	1995
08	Tonga	1995
09	Kazakhstan	1996
10	Azerbaïdjan	1997
11	République démocratique populaire lao	1997
12	Samoa	1998
13	Andorre	1999
14	République libanaise	1999
15	Bosnie-Herzégovine	1999
16	Bhoutan	1999
17	Cap-Vert	1999
18	Yémen	2000
19	Bahamas	2001
20	Tadjikistan	2001
21	Éthiopie	2003
22	Libye	2004
23	Iraq	2004
24	Afghanistan	2004
25	République de Serbie	2004
26	République du Monténégro	2004
27	Iran	2005
28	Sao Tomé-et-Principe	2005

Source:28/06/2007,http://www.wto.org/french/thewto_f/acc_f/members_f/brief_f.doc

المراجع

أولا : المراجع العربية المنشورة وغير المنشورة :

1. احمد دسوقي محمد إسماعيل،2003 سياسات الإدارة البيئية للتلوث الصناعي في جمهورية مصر العربية، سلسلة دراسات محكمة، تصدر عن مركز الدراسات واستشارات الدار العامة، العدد 9، القاهرة، يوليو 2003.

2. أحمد عبد الرحيم السايح وأحمد عبد عوض، 2004 قضايا البيئة من منظور إسلامي، ط1، مركز الكتاب للنشر، مصر، 2004.

3. أحمد علي عبد العليم خليفة، 2000 السياسات البيئية وأثرها على دالة إنتاج الصادرات الصناعية: دراسة تطبيقية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2000.

4. احمد محمد عبد العال، 2000 السكان والبيئة والتنمية في قارة إفريقيا، ندوة قضايا التنمية والبيئة في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات في إفريقيا، جامعة القاهرة، 18-19 نوفمبر 2000.

5. أسامة الخولي، 1999 مفهوم التنمية المستدامة، البيئة والتنمية، العدد 9 مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، نوفمبر 1999.

6. الأمم المتحدة، 2003 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة: البيئة، أوراق موجزة، نيويورك، 2003.

7. ـ، 2003 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، قضايا التجارة والبيئة، أوراق موجزة، بمناسبة الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس، للمنظمة العالمية للتجارة، كانكون، 2003.

8. ـ، 2005 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، نيويورك، 2005.

9. التقرير السنوي، 2003 البنك الدولي، 2003.

10. السيد احمد الخالق، احمد بديع بليح، 2003 منظمة التجارة العالمية: آثار المنافسة الدولية، المشكلة البيئية والتجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر 2003.

11. السيد احمد عبد الخالق، 1994 السياسات البيئية والتجارة الدولية، دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.

12. القران الكريم سورة القمر الآية 49.

13. القران الكريم سورة يس الآية 40.

14. أمنية حلمى، 1999 منطقة التجارة الحرة العربية والأداء التجاري لمصر، مؤتمر الصادرات المصرية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يومي 16و17 أكتوبر 1999.

15. أنطوني س. فشير، ترجمة عبد المنعم إبراهيم العبد المنعم وأحمد يوسف عبد الخير ، 2002 اقتصاديات الموارد والبيئة، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002.

16. أوسرير منور، 2003 دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)، مقال في مجلة الباحث الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الثاني، 2003.

17. بدوي محمود الشيخ قضايا البيئة من منظور إسلامي، ط1، الدار العربية للنشر والتوزيع، .....

18. بشاينية سعد، 2004 من التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 9 جامعة باتنة الجزائر، 2004.

19. بول آ. ساموبلسن،وليام د. نورد هاوس،ترجمة هشام عبد الله، 2001 الاقتصاد، ط 15، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،2001.

20. بيتر يونين، 1992 السياسات التجارية والبيئية، كيف تؤثر على القواعد التجارية الحالية في قضايا السياسة البيئية،مجلة التمويل والتنمية، تصدر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، جويلية 1992.

21. تقرير التنمية البشرية، 2003 الأمم المتحدة، 2003.

22. توم تيتنبرج، ترجمة جلال البنا، 2000 نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية والقوانين المعالجة لها مسار التجربة الأمريكية، المجلس الأعلى للثقافة، 2000.

23. جاسم بن محمد القاسمي، 1999 التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي: إنجازاته وتحدياته، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،1999).

24. جمال أحمد الحسين، 2004 الإنسان وتلوث البيئة، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن 2004.

25. جهاد حجير، 1999 المنظمة العالمية للتجارة الأفاق والتحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظل النظام الجديد للتجارة العالمية– مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، 1999.

26. حسام علي داود وآخرون، 2002 اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2002.

27. حسين عمر ، 1997 الجات والخصخصة: الكيانات الاقتصادية الكبرى ، التكاثر البشري والرفاهية، مشكلات اقتصادية معاصرة، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 1997.

28. ـ، 1998 التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق(القاهرة: دار الفكر العربي، 1998).

29. خالد بن محمد الهاشمي، وجيه جميل البعيني، 1997 أمن وحماية البيئة حاضرا ومستقبلا: دراسة إنسانية في التلوث البيئي، دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة1، الإمارات العربية المتحدة 1997.

30. رجاء محمد مخاريطة، 1995 منظمات التكامل الإقليمي، ملحق مجلة الأهرام الاقتصادي، مركز الأهرام للدارسات الإستراتيجية، العدد 02 أكتوبر 1995.

31. زايري بلقاسم، 2002 الإقليمية الجديدة ومكاسب تحرير التجارة: نموذج عقد الشراكة ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي،(الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي التجاري الجديد، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة عنابة يومي: 29 و30 أبريل 2002).

32. زكريا طاحون، 2001 أخلاقيات البيئة وحمقات الحروب، جمعية المكتب العربي للبحوث البيئية، ط1، القاهرة، 2001.

33. ـ، 2002 بيئات ترهقها العولمة (الاقتصادية – السياسية – الثقافية – الاجتماعية)، ط 1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2002.

34. ـ، 2005 إدارة البيئية نحو الإنتاج الأنظف، ط1 ، مطبعة ناس، القاهرة، 2005.

35. سامح الغرايبة، يحي الفرحان، 2003 مدخل إلى العلوم البيئية، ط4، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

36. سامي عفيفي حاتم، 1994 التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني، الطبعة الثانية: الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.

37. سحر قدوري الرفاعي، 2006 التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة العراق، مداخلة في المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنظم من طرف المنظمة العربية للتنمية الإدارية المنعقد في الجمهورية التونسية، سبتمبر 2006.

38. صالح صالحي، 2002 الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة سطيف، (العدد الأول، السنة 2002).

39. صالح عزب حسن، 2003 المعايير البيئية في التجارة الدولية وآثارها على الدول النامية وخاصة مصر، رسالة دكتوراه

غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003.

40. صالح عمر فلاحي، 2004 التنمية المستدامة بين تراكم راس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة سطيف الجزائر، 2004.

41. صالح محمود وهبي، 2004 البيئة من منظور إسلامي، ط1، دار الفكر، دمشق، 2004.

42. صالح وهبي، 2004 قضايا عالمية معاصرة،ط1، دار الفكر للتوزيع، دمشق، 2004.

43. صفوت عبد السلام عوض الله، 1999 تحرير التجارة العالمية وآثارها المحتملة على البيئة والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة 1999.

44. صندوق النقد العربي، 1995 اتفاقية جولة الأوروغواي وآثارها على الاقتصاديات العربية، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1995).

45. طلعت لدمرداش، 2006 الاقتصاد الاجتماعي، ط1، مكتبة الزقازيق، مصر، 2006.

46. عادل أحمد موسى إبراهيم، 2006 الاتجاهات الحديثة نحو التكتلات الإقليمية في ظل العولمة وآثارها على النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف مع إشارة خاصة لمصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2006.

47. عامر محمود طراف ، 2002 إرهاب التلوث والنظام العالمي، الطبعة 1، بيروت 2002.

48. عبد السلام مخلوفي، 2005 اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS: أداة لحماية التكنولوجيا أو لإحتكارها؟ مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر، ديسمبر 2005.

49. عبد الله الصعيدي، 2002 النمو الاقتصادي والتوازن البيئي تقييم اثر النشاط الاقتصادي عبر عناصر النظام البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة 2002.

50. عبد المطلب عبد الحميد، 2003/2002 الجات وآليات منظمة التجارة العالمية: من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2003/2002).

51. عبير بسيوني عرفة على رضوان، 2002 الأبعاد الاجتماعية، البيئية في السياسات التجارية الدولية، دراسة حالة المنظمة العالمية للتجارة 1995-2000، جامعة القاهرة، 2002.

52. عبير فرحات علي، 2005 الثورة التكنولوجية الحديثة وحماية الملكية الفكرية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط المجلد 13، العدد 2، القاهرة، ديسمبر 2005.

53. عدنان الأحمد، وآخرون، 2004/2003 التربية البيئية والسكانية، منشورات جامعة دمشق،2003 -2004.

54. عدنان الأحمد، وآخرون، التربية البيئية والسكانية ،منشورات جامعة دمشق، 2003-2004.

2004
55. عز الدين بن تركي والطاهر هارون، 2002 مبررات اتحاد المغرب العربي وتحديات العولمة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، (العدد السادس، جوان 2002).
56. عزام محجوب، 1994 السكان والتنمية المستديمة في المغرب العربي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 03، تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 1994.
57. علاء كمال، 1992 الجات ونهب الجنوب، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، مصر سنة 1992.
58. على الحسين سبكشي، 2001 العولمة نظرية بلا منظر، مطابع الشركة بمدينة السادس أكتوبر، مصر2001.
59. علي محمد عبد الله، 2003 المبيدات والتلوث البيئي، سلسلة العلم والحياة، الهيئة المصرية العلمية للكتاب، مصر 2003.
60. عماد محمد الليثي، 2002 التبادل الدولي: دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
61. ف.د وجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، 2000 مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط1، مصر، 2000.
62. فادية حمدي صالح، 2003 الإدارة البيئية المبادئ والممارسات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2003.
63. فريال الفريح، 2003 هموم أمنا الأرض، مجلة علوم وتكنولوجيا، معهد الكويت للأبحاث العالمية، العدد 100، ديسمبر 2002-جانفي 2003.
64. فضل علي مثني، 2000 الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية في الدول النامية مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2000.
65. فوزي عوض عبد السيد، 2004 أثر معايير الجودة البيئية للإتحاد الأوروبي على الاستراتيجيات التسويقية للصادرات الزراعية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة 2004.
66. قسم الاقتصاد، 1999 كلية التجارة جامعة عين شمس، مبادئ العلوم الاقتصادية، مطابع الدار المهندسية، مصر، 1999.
67. كريم طه، 2000 قراءة في أوراق السياتل: التناقض بين الحرية والعدالة، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، سنة 2000.
68. كنيث ميراند تيموثي موزوندو، 1991 السياسة العامة والبيئة، مجلة التمويل والتنمية، تصدر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير المجلد 28، العدد 2، جويلية 1991.
69. ليزا هـ. نيوتن، ترجمة نحو شركات خضراء، مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة، المجلس الوطني للثقافة

إيهاب عبد الرحيم محمد، 2006
والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 2006.

70. مارتن هور، ترجمة السيد احمد عبد الخالق واحمد بديع بليح، 2004
الملكية الفكرية للتنويع البيولوجي والتنمية المستدامة حل المسائل الصعبة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004.

71. محمد إبراهيم محمود الشافعي، 2004
السياسة البيئية وتأثيرها على الوضع التنافسي للصادرات الصناعية المصرية، دار النهضة العربية، مصر، 2004.

72. محمد الأطرش، 2001
حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوربية المتوسطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (العدد 272، سنة 2001).

73. محمد السيد أرناؤوط ، 1999
الإنسان وتلوث البيئة، الدار المصرية اللبنانية، مصر 1999.

74. محمد صالح الشيخ، 2002
الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، ط 1 ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر 2002.

75. محمد عبد البديع، 2003
اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع، مصر 2003.

76. محمد عبد الكريم عبد ربه، 2003
مقدمة في اقتصاديات البيئة، مكتبة الإسكندرية، مصر 2003.

77. محمد عبد الكريم عبد ربه، محمد عزت محمد إبراهيم غزلان، 2000
اقتصاديات الموارد والبيئة، دار المعرفة الجامعية، مصر 2000.

78. محمد عبد الوهاب العزاوي، 2002
أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO14000، ISO9000، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

79. محمد محمود الإمام، 2000
التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2000.

80. ـ، 2004
تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، 2004.

81. مصطفى بابكر، 2004
البيئة والتجارة والتنافسية، مجلة جسر التنمية الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

82. ـ، 2004
السياسات البيئية، مجلة جسر التنمية، العدد 25، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جانفي2004.

83. ممدوح حامد عطية، 1997 — إنهم يقتلون البيئة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1997.

84. منار علي محسن مصطفى، 1999 — السياسات الحكومية وقرارات المنشآت الصناعية مع إشارة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة دراسات اقتصادية، العدد 13، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، أكتوبر 1999.

85. ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، 2006 — التنمية الاقتصادية، دار المريخ المملكة العربية السعودية، 2006.

86. ناصر جلال حسنين، 2006 — دور الدولة في حماية البيئة مع التركيز على الأدوات الاقتصادية وإمكانية تطبيقها في مصر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية، مجلة مصر المعاصرة، تصدر عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد 474، القاهرة، أكتوبر 2006.

87. هاني عبيد، 2000 — الإنسان والبيئة منظومات الطاقة والبيئة والسكان، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

88. هشام عبد الله، 2003 — تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات: العولمة، والنمو، والفقر، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003

89. هشام محمد بشير محمد الصادق بنداري، 2005 — حماية البيئة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005.

90. همال علي، 2005 — دوافع التركيز على حقوق الملكية الفكرية في الاتفاقيات التجارية الجهوية والثنائية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 4، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، 2005.

91. هويدا عبد العظيم، 2000 — المشكلات البيئية والتنمية الاقتصادية في إفريقيا، ندوة قضايا التنمية والبيئة في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة 18-19، نوفمبر2000.

92. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 2000 — تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000.

93. وصاف سعيدي، 2004 — أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية: الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2004.

ثانيا : المراجع الأجنبية المنشورة وغير المنشورة :

94. Bérangère Taxil , 1998 — L'OMC et les pays en développement (Paris Edition Montchrestien 1998).

95. Boungui Vincent — La protection de l'environnement et l'organisation

Thring, 2001 mondiale de commerce : nature des rapportes et perspectives d'harmonisation, thèse de doctorat en droit international et relations international, université de Reims champagne – Ardenne,france, 2001.

96. Caroline London, 2001 commerce et environnement, Imprimerie des Presses Universitaires de France, 2001.

97. Hellio, Hugues, 2005 L'organisation mondiale de commerce et les normes relatives a l'environnement : Recherche sur la technique de l'exception, Thèse de doctorat en droit international, Université Paris II, 2005.

98. Herve le Treut, Jean-Marc Jancovici, 2001 l'effet de serre : allons-nous changer le climat ? Dominos Flammarion, 2001

99. Malcolm Gillis et les Autres, Traduction de la 4 édition américaine par Bruno Baron- Renault, 1998. Economie du développement, éditions de Boeck Université, 1998.

100. Sunday Oladji, 1999 Commerce Nord-Sud et Environnement : UNE Approche Technologique, thèse de doctorat en sciences économiques, faculté des sciences économiques, université de la méditerranée, Aix-Marseille II, 1999.

ثالثـا : المواقع الإلكترونية المرجعية*:

101 www. membres.Lycos.Fr/amdedmaroc/Guide Envirennement.doc

102 www.gcc-sg.org/custons1.html

103 www.maghrebarabe.org /ar/index.htm

104 www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb104425-64580&search=books

105 www.wikipedia.org.

106 www.wto.org/english/tratop_e/envir_e/edis00_e.htm

107 www.wto.org/french/thewto_f/acc_f/acces_f.htm//top/

108 www.wto.org/french/thewto_f/acc_f/members_f/brief_f.doc

109 www.wto.org/french/thewto_f/minist_f/min05_f/brief_f/brief01_f.htm

110 www.unsco.org/shs/most

* تمت زيارة هذه المواقع من الفترة 01 سبتمبر 2006 إلى 25 جوان 2007.

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الرقم	البيـان	الصفحة
1–1	طبيعة العضوية في المنظمة العالمية للتجارة	18
2–1	مراحل التكامل الاقتصادي وفق تصنيف بالاسا	26
3–1	مقارنة بين الصيغتين التقليدية والجديدة للتكامل الاقتصادي الإقليمي	28
4–1	تجارة أهم التكتلات الاقتصادية في العالم لسنة 2000	39
1–2	توزيع عدد سكان العالم بين الدول تبعا لمستويات الدخل	63
2–2	قائمة المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة	97

قائمة الأشكال

الرقم	البيـان	الصفحة
1–2	تكاليف ضبط التلوث بالنسبة للمجتمع	80
2–2	المستوى الاجتماعي الأمثل للتلوث	81

الفهرس

المقدمة.....أ

الفصل الأول: ملامح التبادل الدولي المعاصر

مدخل:.....02

المبحث الأول: من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة.....03

أولا:اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية.....03

ثانيا: شروط وخطوات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.....14

ثالثا: مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة.....18

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية الإقليمية 23

أولا: ماهية الإقليمية.....23

ثانيا: التحليل النيو كلاسيكي للتكامل الاقتصادي الإقليمي.....28

ثالثا: نماذج عن التكتلات الاقتصادية في العالم.....29

رابعا: التكتلات الاقتصادية والتجارة العالمية.....38

خامسا: المناطق الحرة.....40

خلاصة الفصل الأول:.....41

الفصل الثاني: البيئة ومظاهر اختلال التوازن البيئي

مدخل:.....43

المبحث الأول: توازن البيئة.....44

أولا: ماهية البيئة 44

ثانيا : مظاهر التوازن البيئي.....50

المبحث الثاني: مظاهر وتبعات اختلال التوازن البيئي.....58

أولا: عوامل اختلال التوازن البيئي.....58

ثانيا: تفاقم المشاكل البيئية وآثارها.....68

ثالثا: التبعات الاقتصادية للتلوث.....72

المبحث الثالث: البيئة والتنمية 83

أولا: البيئة والنمو الاقتصادي.....83

ثانيا: نظرية التنمية المستدامة.....90

خلاصة الفصل الثاني:.....99

الفصل الثالث: البعد الدولي لقضايا البيئة والتجارة

مدخل:.....100

المبحث الأول:طبيعة العلاقة بين التجارة والبيئة.....101

أولا: موقع العلاقات بين البيئة والتجارة في عملية التنمية المستدامة.....101

ثانيا:التطور التاريخي لمعالجة موضوع التجارة والبيئة في الجات والمنظمة العالمية للتجارة.102

ثالثا: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة والبيئة.....109

رابعا: مشاكل ومنازعات بيئية ذات علاقة بالتجارة الدولية.....113

المبحث الثاني: السياسات والمعايير البيئية.....118

أولا: ماهية السياسات والمعايير البيئية.....118

ثانيا: أدوات السياسات والمعايير البيئية.....120

ثالثا: حقوق الملكية الفكرية والتريبس TRIPS ونقل التكنولوجيا.....133

المبحث الثالث: الآثار المتبادلة بين تحرير التجارة والسياسات والمعايير البيئية.....142

أولا: آثار السياسات والمعايير البيئية على التجارة الدولية.....142

ثانيا: آثار اقتصادية أخرى للسياسات البيئية.....150
ثالثا: آثار تحرير التجارة على البيئة في الدول النامية 153
خلاصة الفصل الثالث:.....159
الخاتمة 161
قائمة الملاحق 166
قائمة المراجع.....170
قائمة الجداول والأشكال.....179
الفهرس.....181